(٥٧) من تراث الكوثرى

جهود الشيخ الكوثرى فى خدمة السنة والمذاهب الفقهية السنية و الدفاع عن العقيدة الإسلامية

وهى البحوث المقدمة باللغة العربية
لمؤتمر محمد زاهد الكوثرى الدولى

((صورة علمية لعلم من علماء أواخر الدولة العثمانية))
الذى نظمته كلية الإلهيات
دوزجة - تركيا
٢٣ - ٢٤نوفمبر ٢٠٠٧م

قدم له

الدكتور عبد الله محمد عبد الله إسماعيل

الناشر

المكتبة الأزهرية للتراث

٩ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر الشريف - ت: ٢٥١٢٠٨٤٧

دار الكتب المصرية
فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

مؤتمر محمد زاهد الكوثرى الدولى (٢٠٠٧: دوزجه، تركيا)
جهود الشيخ الكوثرى فى خدمة السنه
والمذاهب الفقهيه والدفاع عن العقيده الاسلاميه :. وهى البحوث المقدمه باللغه العربيه لمؤتمر محمد زاهد الكوثرى الدولى : صورة علميه لعلم من علماء اواخر الدوله العثمانيه الذى نظمته كلية الالهيات دوزجه – تركيا : ٢٣- ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٧م / قدم له عبد الله محمد عبد الله اسماعيل :. القاهره : المكتبه الازهريه للتراث ، ٢٠١٠
ص ، سم (من تراث الكوثرى ؛ ٥٧)
تدمك :. 978-977-315-255-5
١-الفقه الحنفى – مؤتمرات
٢-الكوثرى/ محمدزاهد بن الحسن ، ١٨٧٩- ١٩٥٢
أ- اسماعيل،عبدالله محمد عبدالله (مقدم) ١٠٦٣،٢٥٨
ب- العنوان

المكتبه الازهريه للتراث
نشر - توزيع - طباعه

العنوان .
9 درب الأتراك خلف الجامع الأزهر – القاهرة
هاتف : 25120847
فاكس : 25128459
ص .ب 34الأزهر
الرمز البريدي : 22085

الطبعة الأولى
1432–2011

رقم الإيداع / 2010/23712
الترقيم الدولي : 978-977-315-255-5

البريد الالكتروني elazharia lel torath @hotmail .com.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة من أخلص له جميع الأعمال، وقصده في مطلق الأفعال، وراقبه في جميع الأحوال، وصدق معه سراً وجهراً في المقال والفعال، وأشهد أن سيدنا ومولانا محمداً عبده ورسوله الذي أرسله بالهدى ودين الحق وفضله وكمله وعظمه وأكرمه، وقرن اسمه مع اسمه، وفرض طاعته على جميع الخلق، وصلى عليه هو وملائكته تأييداً وتكريماً وتعظيماً، وأمر المؤمنين بها فقال: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾(الأحزاب: ٥٦)، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديهم إلى يوم الدين. أما بعد...

فإن الكتابة عن أعلام الفكر الإسلامي عموما يعد مكسباً حقيقاً؛ لأنه يكشف عن جوانب كانت خفية في حياة وفكر هؤلاء الأعلام، كما أنه يضيء الطريق لمن بعدهم، في اتباع آثارهم، والسير على دربهم. فهم القدوة التي أصبحت في أيامنا مفتقدة. وهم الضياء الذي أضحى في زماننا خافتاً؛ بسبب انشغال الأمة عن الإسلام ورفع شأنه.

والإمام الكوثري عاش في تركيا منذ مولده، وتربى وتعلم فيها حتى أصبح مدرساً لعلوم القرآن الكريم، والحديث والعلوم الإسلامية، فأضحى عالماً يشار إليه بالبنان، وتولى وكالة المشيخة الإسلامية بالخلافة العثمانية.

وعندما ابتليت الأمة الإسلامية بسقوط الخلافة الإسلامية، وتمكن العلمانيون بزعامة كمال أتاتورك من تركيا، لم يرض الإمام الكوثري لنفسه أن يكون ضمن المنافقين لنظامها الجديد؛ بل رفض حتى الإقامة في بلده، فهاجر من بلده التي بين ربوعها نشأ، وفي أحضانها تربى وترعرع، وفي مدارسها تعلم وتأدب، إلى مدينة دمشق، والتي لم يستقر به الحال فيها طويلاً، ثم نزح منها إلى مدينة القاهرة، وفيها

لقي كل ترحاب وتقدير من أهلها حتى أصبح الشيخ فيها معروفاً للقاصي والــداني، بل وأصبح مدرسة علمية يتردد عليه تلاميذ ومريدون يقصدونه من كــل صــوب وحدب.

والمؤتمر الذي عقد بمسقط رأسه في تركيا ما هو إلا دليل على مكانتــه بــين المسلمين، فقد حضر المؤتمر كثير من العلماء من شتى البلاد الإسلامية جمعهــم: حب الشيخ وتقديره، ومحاولة إحياء فكره كواحد مــن أعــلام الأمــة الإســلامية المتأخرين استحق بجدارة أن يكتب عنه، وأن يماط اللثام عن حياته وفكــره، فهــو عالم لم يعزل نفسه عن هموم الأمة بل شارك بقلمه ولسانه فــي تقــديم الحلــول لمشاكلها، ووقف طوداً منيعاً ضد البدع الغريبة عن الإسلام وأهله، وكان- رحمــه الله- موسوعةً علميةً، فقدم كتباً وأبحاثاً ومقالات في العقيدة، والحــديث وعلومــه، والفقه وأصوله، والتراجم والسير، والتفسير وعلومه، وكذلك قضايا عصره.

ورغم تنوع العلوم التي كتب فيها واختلافها، فقد جاءت كتابات الشيخ الكوثري رصينةً وعميقةً، ولم تكن سطحية واهية، فقد ترك القشور، ودخــل إلــى اللبــاب، وبسبب ذلك ولج صراعات فكرية وجدلية مع مخالفيه الرأي في أثناء حياتــه؛ بــل وامتدت هذه الصراعات والنقد له حتى بعد وفاته.

لذا كانت خطوة موفقة أن يعقد مؤتمر عن الكوثري في مسقط رأسه بمحافظة "دُوزَجَهْ " بتركيا، وأن تطبع أبحاث هذا المؤتمر في البلد الذي عاش فيهــا وألــف وكتب، وهي في مصر.

وقد عنون المؤتمر الذي عقد عن الإمام الكوثرى بمحافظة "دوزجــه" بتركيــا بعنوان:

صورة علمية لعالم من علماء أواخر الدولة العثمانية

وذلك في الفترة من ١٤٢٨/١١/١٤هــ إلى ١٤٢٨/١١/١٥هــ، وقد قــدمت أبحاث عديدة لهذا المؤتمر باللغات العربية والتركية والفارسية والإنجليزية، والمكتبة الأزهرية للتراث- وقد أخذت على عاتقها نشر تراث الإمام الكوثري- فهى تقدم فى

نشرتها هذه بحوث هذا المؤتمر المقدمة باللغة العربية، مختارة في نـشرتها هـذه البحوث الجادة والنافعة، والتي تكشف المزيد من فكر الكوثرى ومؤلفاته وآرائـه، وجهوده في خدمة السنة والفقه والعقيدة، وقد جاءت هذه البحوث مرتبةً على النحو التالي:

جاء البحث الأول تحت عنوان: مجمل آثار وآراء زاهد الكوثرى من إعـداد الأستاذ الدكتور/ عماد حيد – جامعة الجزائر.

عالج الباحث في هذا البحث نقطتين رئيسيتين:

الأولى: وهي آثار الشيخ الكوثرى العلمية. وقد صدرها الباحث بمؤلفات الشيخ الكوثرى المخطوطة، وهو بذلك يلفت نظر الباحثين لتحقيق تراث الشيخ الذي لـم يخرج إلى النور وتقع في ثلاثة وعشرين عنوانا. ثم المؤلفات المطبوعة، وقد بلغت سبعاً وعشرين عنواناً. ثم الكتب التي علق عليها الشيخ، وعددها أربـع وثلاثـون كتابا. ثم الكتب التي قدم لها الشيخ، وعددها ثلاث وثلاثون كتابا. ثم عرض الباحث للمقالات التي كتبها الشيخ الكوثري، وقدم الباحث بجمعه لهذه المقـالات وتبويبهـا وتصنيفها إلى ثمان أصناف جمع تحتها كل المقالات الخاصة بموضوع معين عملاً رائعاً يشكر له.

والثانية: مجمل آراء الشيخ الكوثرى. عرض الباحث في هـذا القـسم لآراء الكوثرى الإصلاحية في ثلاث جوانب: الجانب التعليمـي، الجانـب الاجتمـاعي، الجانب السياسي.

وقد ألحق الباحث بهاتين النقطتين وقفة مع مسلك الشيخ الكوثرى فى تـصور الأزمة، وإن كان هذا المعنى مضمنا داخل النقطة الثانية، إلا أن الباحث حـاول أن يبرز أزمة الأمة الإسلامية، وآراء الكوثري فيها، ثم يصدر الباحث رأيه الشخصي بما يقدم به تقييما لجهود الشيخ وآرائه تجاه هذه الأزمة.

أما البحث الثاني فجاء بعنوان: جهود الشيخ محمد زاهد الكوثري فى خدمة السنة المشرفة – عرض وداسة – للدكتور/ أبو بكر كافى أستاذ الحديث وعلومه ورئيس قسم الكتاب والسنة بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بالجزائر.

مهد الباحث لهذا البحث بترجمة موجزة للشيخ الكوثرى، وذكر شيوخه فى الحديث ومؤلفاته الحديثية.

وبعد التمهيد ضمن الباحث بحثه أربعة مباحث: أبرز الباحث في المبحث الأول: عناية الشيخ بالسنة رواية، وجهوده فى النهوض بدراستها، وتدريسها. المبحث الثاني: عناية الشيخ بكتب الرجال والعلل والجرح والتعديل وفقه السنة. المبحث الثالث: جهود الشيخ في الدفاع عن السنة، ورد مزاعم المستشرقين، ومن تبعهم. المبحث الرابع: جهود الشيخ في تحرير بعض القواعد والأصول الحديثية.

واستطاع الباحث أن يكشف عن الجهود العظيمة للشيخ الكوثرى فى الحديث وعلومه، وخدمة السنة، كما لفت الأنظار إلى شمولية وإبداع الكوثرى فى الأعمال الحديثية، كما أبرز الباحث مدى التفاعل بين جهود الشيخ وبين عصره، وتوظيفه لعلوم الحديث للدفاع عن الإسلام وتاريخه.

البحث الثالث جاء بعنوان: ضوابط الاجتهاد التنزيلي عند الشيخ محمد زاهد الكوثري إعداد الدكتور/ محمد المصلح– جامعة محمد الأول بالمغرب.

اشتمل هذا البحث على مدخل ومحورين أساسيين:

المدخل عالج فيه: الاجتهاد البياني، والاجتهاد التنزيلي.

المحور الأول: اهتمام الكوثرى بالاجتهاد التنزيلي ودواعي هذا الاهتمام. وفي هذا المحور بين الباحث ما ينتمي إلى الاجتهاد الاستنباطي عما يرتبط بالاجتهاد التنزيلي، وذلك من خلال بيان:

١. الخطأ في فهم النص ثم تصحيح التنزيل بعد تصحيح فهم النص. كخطأ الفهم في مسألة تعدد الزوجات.

٢. استنباط الحكم صحيحاً لكن النص محل الاستنباط لا يصح التعويل عليه كخبر اجتماع الجمعة مع العيد.

كما أبرز الباحث اهتمام الكوثري بموضوع تنزيل الأحكام من خلال ما يلي: ١. تجرؤ بعض المنتسبين إلى الفتوى على الفقه الإسلامي والمذاهب الفقهية المتوارثة. ٢. تجاوز بعض المنتسبين للعلم والفتوى لأحكام الفقه باسم المصلحة وتغير الأوضاع. ٣. تتبع بعض المنتسبين للإفتاء للرخص والشواذ في المذاهب لتبرير بعض الأوضاع.

المحور الثاني: الضوابط الواجب مراعاتها عند تنزيل الأحكام، وبعض تطبيقاتها عند الشيخ الكوثري. وذلك من خلال: أولا: التحقق من مآلات الحكم، ومراعاتها أثناء تنزيله. ثانيا: اعتبار خصوصيات الأزمنة والأعراف.

وقد حاول الباحث في بحثه أن يغوص في نصوص الكوثري الفقهية ليستخلص اهتمام الشيخ بالاجتهاد التنزيلي، وكذا مراعاته للضوابط الواجب مراعاتها عند التنزيل.

البحث الرابع جاء بعنوان: أثرُ الإمام الكوثري في نصرة وتأييد المذاهب الفقهية السُّنيّة إعداد الدكتور/ صلاح محمد أبو الحاج الأستاذ المساعد في الفقه الحنفي في كلية أصول الدين– جامعة البلقاء التطبيقية.

بدأ الباحث بحثه بتمهيد وضح فيه مصطلحات عنوان البحث كالمقصود بأهل السنة، ومذاهبهم الفقهية، ثم شرح الباحث في سرد النقاط التي دافع بها الكوثري عن المذاهب الفقهية وهي كالتالي:

الأول: إظهار الكوثري لجمهرة من علماء السنة من خلال الترجمة لهم كمحمد ابن الحسن، وأبي يوسف، وأبي جعفر الطحاوي، وغيرهم. الثاني: دفاع الكوثري عن أئمة المذاهب الفقهية عامة، والإمام أبي حنيفة خاصة. كتعليقه على كتاب **الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء**. الثالث: تحقيق الكوثري وتعريفه ونشره لنوادر المخطوطات القيمة في نصرة وتأييد أئمة أهل السنة سيما أبي حنيفة. الرابع:

تأييده ونصرته لمسائل أهل السنة الفقهية بالأدلة العقلية والنقلية. الخامس: تحقيقه ونشره لكتب الأئمة القيمة. السادس: تعريفه وإبرازه للمشايخ العظام من معاصريه وشيوخه. السابع: دفعه المخططات الاستعمارية في الدفاع عن أبرز مسائل أهل السنة الفقهية. الثامن: دعوته الشديدة إلى التمسك بالمذاهب الفقهية حيث إن اللامذهبية عنده قنطرة اللادينية. التاسع: رده على الأصول التي ابتدعها المعاصرون في إبطال الشريعة. العاشر: بيان وظيفة الفقهاء عند أهل السنة بأنهم مبينين للمراد غير مشرِّعين.

الحادي عشر: كشفه لأساليب المتلاعبين بدين الله جل جلاله. الثاني عشر: بيانه سبب التخبط الفكري لدى الطلبة والمفتين في كلامهم وفتاويهم. الثالث عشر: بيانه لفساد النظرية العصرية القائمة على تقسيم مدارس الفقهاء إلى مدرستين: مدرسة الحديث. ومدرسة الرأي. الرابع عشر: بيانه للتاريخ الفقهي للمذاهب السنية واتصالها في طريقها ومنهجها بالهدي النبوي والسلف الصالح. الخامس عشر: رده لمسلك أهل الظاهر المخالف للأئمة الكبار. السادس عشر: تحدثه عن الأصول العامة التي اعتمد عليها أئمة المذهب في استنباط الأحكام، ودفاعه عنها. السابع عشر: إرشاده إلى أن الأخذ بالفقه الإسلامي بحلته النضرة التي عليها الأساس في نهوض الأمة. الثامن عشر: إنصافه واعتداله في الثناء على أهل السنة. التاسع عشر: رده لما وقع في كتب التعديل والتجريح من التهجم على إمام الفقهاء أبي حنيفة. العشرون: بيانه لمخالفات بعض شواذ العلماء لما عليه أهل السنة من الحق. الحادي والعشرون: إظهاره المذاهب الفقهية بصورة المدارس العلمية المتآخية لا المتنافرة المتشاحنة.

البحث الخامس جاء بعنوان: منهج الإمام الكوثري في محاربة البدع العقدية إعداد الدكتور/ دين محمد محمد ميرا صاحب العميد المساعد لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية- جامعة قطر.

بدأ الباحث بحثه بالحديث عن أهمية العقيدة، وأن الله قيض لها رجال أهل السنة والجماعة من مدرستي الأشاعرة والماتريدية، لتبصير الناس بعقيدتهم، والوقوف ضد التيارات المنحرفة، والإمام الكوثري باعتباره واحدا ممن ورثوا هذه الخصائص عنهم جدير بأن تبرز جهوده في محاربة البدع العقدية، ثم وضح الباحث معنى البدعة العقدية، وأنها كل انحراف عن مقررات الوحي في مجال أصول الدين.

ثم عرض الباحث لأبرز البدع العقدية في عصر الكوثري وهي:

١. التجسيم والتشبيه في صورهما المؤتلفة الفاضحة الجلية.
٢. القول بالجهة.
٣. إحياء القول بحوادث لا أول لها.
٤. تكفير المتوسل بالأنبياء والصالحين، واعتباره مشركاً.
٥. تكفير جمهور المسلمين وأئمتهم الذين لا يدينون دين الوهابية.

ثم عرض الباحث لمنهج الكوثري مبيناً أن الكوثري استخدم جميع المناهج المعروفة اليوم كالمنهج التاريخي، والمنهج العقلي، والمنهج الاستدلالي، والمنهج الاستنباطي، والمنهج التحليلي، ووظف هذه المناهج خير توظيف، في أثناء رده على البدع العقدية السابق ذكرها. كما عرض الباحث لخصائص المنهج عند الكوثري، مدللاً على هذه الخصائص من كلام العلماء ومن نصوص الكوثري نفسه.

البحث السادس جاء بعنوان: العلامة محمد زاهد الكوثري وموقفه من النزعة الظاهرية في عصره إعداد الدكتور/ عبد الرزاق وورقية أستاذ الدراسات الإسلامية- جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس المغرب.

بين الباحث في مقدمة بحثه أن الإمام الكوثري من أبرز العلماء الذين تابعوا النزعة الظاهرية بالنقد والتمحيص والرد العلمي محاولا الالتزام بالمنهج الوسطي.

وقد عالج الباحث بحثه بمبحثين:

المبحث الأول: النزعة الظاهرية وأثرها السلبي على العلوم الإسلامية في عصر الكوثري. وقد ضمن هذا المبحث مطلبين: الأول التعريف بالنزعة الظاهرية وجذورها. الثاني: الأثر السلبي للنزعة الظاهرية على العلوم الإسلامية في عصر الإمام الكوثري.

المبحث الثاني: العلامة زاهد الكوثري وموقفه من الظاهرية. وقسم الباحث موقف الكوثري إلى أربعة مطالب:

الأول: موقفه من خلال منهج الاستدلال.

الثاني: موقفه من خلال بعض القضايا العقدية ككلامهم على النزول والجهة كصفات لله تعالى.

الثالث: موقفه من خلال بعض القضايا الفقهية. كتحريمهم محاريب المساجد، وكلامهم على التوسل.

الرابع: موقفه من خلال ترجمته لبعض أئمة أهل السنة كرد فعل لهجوم الظاهرية عليهم.

البحث السابع جاء بعنوان: الإمامُ الكوثريّ وسِجالاتُه العلميةُ في الصّحُف والمجلات مع الكشف عمّا لم يُجمَع من مقالاته إعداد الشيخ/ إياد أحمد الغوج باحث في الدراسات الإسلامية بالأردن.

قدم الباحث بتمهيد عن الزمان والمكان– القاهرة في مطلع الثلاثينات حتى منتصف الخمسينات ليلقي الضوء على الفترة التي عاش فيها الكوثري، والأصول التي كانت دافعا ومحركا لمقالاته المختلفة وسجالاته العلمية.

وقد عرض الباحث بحثه من خلال الفصول التالية:

الفصل الأول: عرض فيه الباحث للمكانة العلمية للإمام الكوثري في مصر.

الفصل الثاني: عرف فيه الباحث بالمجلات التي كتب فيها الإمام، وذلك من خلال عرض أقوال العلماء فيه كالشيخ محمد أبو زهرة، والشيخ يوسف الدجوي، والشيخ الزنكلوني، والدكتور محمد يوسف موسى وغيرهم. أما المجلات التي عرف

بها الباحث فهي: مجلة الإسلام، ومجلة الشرق العربي، ومجلة هدى الإسلام، ومجلة النذير، ومجلة المسلم.

الفصل الثالث: عرض المقالات التي تناولتها مقالات الإمام. وصنفها الباحث تصنيفا موضوعيا. ١. الفقه الإسلامي وأصوله. ٢. علوم القرآن والتفسير. ٣. علوم الحديث ونقد الأخبار. ٤. العقائد الإسلامية فرقها ومذاهبها القديمة والمعاصرة. ٥. التاريخ الإسلامي والسير والتراجم. ٦. المناسبات الدينية. ٧. مقالات اجتماعية.

الفصل الرابع: المنهج العلمي للإمام في كتابة مقالاته.

الفصل الخامس: دوائر الجدل وأعلام الخصوم في صراع المقالات. وذلك كحركة التجديد والإصلاح.

الفصل السادس: التعريف بالمقالات المجموعة وقصة جمعها.

الفصل السابع: الكشف عن المقالات التي لم تجمع من قبل. وفي هذا الفصل كشف الباحث عن مجموعة من المقالات التي لم يكشف عنها ولم تطبع ضمن مقالات الكوثري.

البحث الثامن جاء بعنوان: الكوثري من خلال رسائله الشخصية إلى البنوري في الفترة بين عامي (١٣٥٨-١٣٧١هـ) لمحات عن شخصيته وحياته الخاصة إعداد الأستاذ/ سعود بن صالح السرحان معهد الدراسات العربية والإسلامية جامعة إكستر - إنجلترا.

ركز الباحث من خلال بحثه القيم الذي يلقي الضوء من قريب على حياة الشيخ معتمدا على رسائل الإمام الكوثري إلى البنوري، (وهو ما يعرف في باب الأدب بأدب الرسائل) وعددها خمس وأربعون رسالة، وتغطي فترة غير قليلة من حياة الشيخ في مصر. واستطاع الباحث أن يكشف من خلالها عن خبايا شخصية الكوثري ومواقف من حياته لم تكن معروفة.

وكشف الباحث من خلال هذه الرسائل عـــن صـــفات الكـــوثري الشخـــصية والنفسية: كتواضعه، وجلده وصبره، وكرمه، ومحبته للعلم وشغفه بـــه، واهتمامـــه بالأخبار العلمية، وفرحه بالكتب، وحرصه على نشر العلم، ودقته العلمية، وشـــدة تحريه، وحرصه على الكتب، وعلاقته بإخوانه العلماء، وحرصه عليهم، وتواضعه معهم، وحثهم على الاشتغال بالعلم، وسؤاله عنهم، واهتمامه بأخبارهم، وحرصـــه على مصالحهم، ونصحه إياهم.

وقد ألحق الباحث ورقات أخري بالمؤتمر عن حياة الشيخ الكوثري في مـــصر (١٩٢٨-١٩٥٢هـ) عرض الباحث فيها لحياة الكوثري عند قدومه لمصر، وتقدير العلماء والناس له، وأن الكوثري قد نضجت شخصيته العلمية بمصر، كما عـــرض فيها الباحث للكوثري وقضايا العصر كقضية التجديد والإصلاح، وبين أن الكوثري لم يرفض التجديد والإصلاح، بل عول على أمرين: الأول: الشباب. الثاني: تكوين لجان علمية في العواصم الشرقية للبحث عن الكتب النافعة ونشرها.

ثم يتناول الباحث قضية إصلاح الأزهر، وعرض لتقرير الكوثري لإصـــلاح الأزهر، كما عرض لقضية ملائمة الفقه الإسلامي لمستجدات العصر، وبين موقف الكوثري منها.

البحث التاسع جاء بعنوان: الجدل العلمي بين العلامة محمد زاهد الكـــوثري ومعاصره الحافظ أحمد بن الصديق الغُمَاري المغربي إعداد الدكتور/ توفيـــق بـــن أحمد الغلبزوري كلية أصول الدين- جامعة القرويين- تطوان المملكة المغربية.

تناول الباحث في مقدمة بحثه الحديث عن سبب الخلاف بين العالمين، مرتبـــاً بحثه على الوجه الآتي:

المبحث الأول: بواعث احتدام الجدل بين العالمين. عالجه فـــي خمـــس نقـــاط وهي: أولا: معنى الجدل العلمي، وبيان أن الرجلين جدليان. ثانيا: مواطن الائتلاف والاختلاف بين الرجلين. ثالثا: ترجمة قصيرة للحافظ أحمد بن صديق الغمـــاري. رابعا: العلاقة بين الرجلين المعاصرين، وأقوال بعضهما في بعض. خامسا: ردود

العلامة الكوثري على الحافظ الغماري. المبحث الثاني: ملامح المنهج الجدلي في رد الحافظ الغماري على العلامة الكوثري. عالج هذا المبحث في مطلبين: المطلب الأول: ملامح المنهج الجدلي.

المطلب الثاني: ملامح المنهج الجدلي التفصيلي. وجعله قسمين: القسم الأول: ملامح المنهج الجدلي الحديثي. القسم الثاني: ملامح المنهج الجدلي الأصولي. منهج الجدل في أصول الدين. منهج الجدل في أصول الفقه.

هكذا جاءت أبحاث المؤتمر تغطي فكر الإمام الكوثري، وتبرز جهوده في العلوم الإسلامية المختلفة، والحمد لله الذي تتم بفضله الصالحات، ونسأل الله تبارك وتعالى أن يرحم الشيخ الكوثري، وأن يجزيه عما قدم للإسلام والمسلمين خير الجزاء، إنه نعم المولى ونعم النصير، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الدكتور
عبد الله محمد عبد الله إسماعيل



إهداء

إلى النفـــوس الأبيـــة التي لا تلـــين
إلى الأرواح النقـــية التي لاتســـتكين
إلى القلوب الذكية التي تعشق الحق المبين
إلى الـرقـاب الخاشعـــة لـرب العالمـــين
إلى الـذيـن يخـــرون لله ساجـــدين
إلى المنزهـــين للمـــولى وله مقدســـين
إلى الذين يتبعـــون النبي محبـــين
إلى إخواني ومن أكـن لهم الحـب الدفـين

الدكتور عبدالله إسماعيل

بسم الله الرحمن الرحيم

مجمل آثار وآراء زاهد الكوثرى

أ.د عمار جيدل -جامعة الجزائر

ليس من قصدنا التوقف عند تفاصيل حياة الكوثرى، ذلك أن الجلسات السابقة فى المؤتمر كفيلة ببيان تفصيلي في شأنها، ولهذا انتقل مباشرة إلى ما حواه عنوان البحث، فأقصر البحث على نقطتين، أولاهما لآثاره والثانية لآرائه، الحق بهما ثالثة خصصتها لوقفة مع مسلكه في تصور الأزمة.

النقطة الأولى: آثاره العلمية:

يعد الكوثرى من المكثرين في التأليف، ورغم تلك الكثرة في تخصصاتها ونوع كتابتها، فإنها تعد إضافة حقيقية في ميدانها، سواء تعلق الأمر بالمؤلفات أو التقديم أو التعليق، وقد كانت التعليقات والتقديم أهم في كثير من الأحيان من المؤلفات، ومما يؤسف له شديد الأسف أن منها ما يعد من المفقودات، ومنها التي ما زالت مخطوطة أو ضاع أصلها المخطوط.

١/١: المؤلفات المخطوطة:

١- **إبداء وجوه التعدي في كامل ابن عدى**[(١)]:لق فيه على ما جانب فيه ابن

---

(١) ذكره الأستاذ أحمد خيري في تاريخ الكوثري.

عدى الصواب في كتابه" الكامل في معرفة الضعفاء والمتروكين من الرواة ".

٢- **إزاحة شبهة المعمم عن عبارة المحرم**، رد فيه على شرح عبد الرحمن الجامى على كافية ابن الحاجب في النحو لشيخ يدعى المحرم، وهى رسالة في نحو عشر صفحات(١).

٣-**إصعاد الراقي على المراقي**(٢)، ضمنه تخريج أحاديث مراقي الفلاح وبين مواضيع الإشكال فيه، فحل ألفاظه ويسر فهمه.

٤- **الاهتمام بترجمة ابن الهمام** (ت٨٦١هـ) ركز فيه على بيان السيرة العلمية لأحد أركان المذهب الحنفي.

٥- **البحوث السنية عن بعض رجال الطريقة الخلوتية**(٣)، ألفه بإشارة من الشيخ عبد الخالق الشبراوى (ت١٣٦٦هـ)، وضمنه تراجم ثلاثة عشر شيخا

---

(١) المصدر السابق (٥٨).

(٢) مراقي الفلاح بإمداد الفتاح في شرح الإيضاح ونجاة الأرواح في فروع الحنفية للشرنبلالي حسن بن عمار. انظر تاريخ الكوثري (٤٧).

(٣) طريقة صوفية فرع السهروردية من أتباع عبد القاهر السهروردي وعمر السهروردي وشمس الصديقية، وفروعها في تركيا، الجراحية والأغتباشية، والعاشقية، والنيازية، والسنبلية، والشمسية، والكلشنية، والشجاعية، أما في مصر ففروعها الضيفية والحفنوية، والسباعية، والصاوية، والدرديرية، والمغازية، وفي الحجاز والصومال الصالحية وتسمى بعض فروعها في المغرب الإسلامي بالرحمانية نسبة لعبد الرحمن القسطمونى. انظر الموسوعة الصوفية عبد المنعم الحفنى (٢٦٦-٢٦٧) تعريف الخلف برجال السلف ، الحفناوي (٤٦٢-٤٦٣).

خلوتيا[١] في عشر صفحات.

٦- **البحوث الوفية في مفردات ابن تيمية** تعقب فيه كتاب ابن تيمية منهاج السنة فيما أورده من مسائل منافية لأحاديث صحيحة وصريحة[٢].

٧- **تحذير الخلف من مخازي أدعياء السلف،** ضمنه الرد على أرباب الإثبات[٣] نحو الأخذ بظاهر النصوص و الادعاء بأن مذهب السلف إثبات ما أثبت الله لنفسه، وعدها الشيخ محاولة لتقويل السلف ما لم يصرحوا به.

٨- **ترجمة العلامة محمد منيب العنتابي** (ت١٢٣٨هـ)، ألفها بطلب من تلميذه أحمد خيري.

٩- **تدريب الطلاب على قواعد الإعراب** ألفه لإكساب الطلبة ملكة الدراسات اللغوية التطبيقية.

١٠- **تدريب الوصيف على قواعد التصريف،** وهو بمثابة دراسات تطبيقية في علم الصرف.

١١- **ترويض القريحة بموازين الفكر الصحيحة،** في المنطق، وهو ترجمة لكتاب معيار السداد لمؤلفه الوزير جودت باشا[٤].

١٢- **التعقب الحثيث لما ينفيه ابن تيمية من الحديث،** تعقبه فيما نفاه من

---

(١) تاريخ الكوثري (٦١).

(٢) المصدر السابق (٥٨).

(٣) المصدر نفسه (٦٠).

(٤) المصدر السابق (٥٧-٦١).

أحاديث في كتابه منهاج السنة رغم وروده في كتب السنة.

١٣- **تفريح البال بحل تاريخ ابن الكمال**: حل فيه ما تضمنه من لغز تاريخى اخترعه يذكر فيه الأسداس والأرباع ونحو ذلك.

١٤- **الجواب العرفي في الرد على الواعظ الأوفى**، خصصه للرد على واعظ بلدة تسمى أوف على ساحل البحر الأسود، كانت معروفة بكثرة الوعاظ، فقد عرف أحدهم واشتهر بحسن الإلقاء والقسوة على الصوفية، فرد عليه في كناشة من عشرين صفحة ألفها في ليلة واحدة، فأقلع الواعظ عن الكلام في الصوفية، كأنه ألقمه حجرًا.

١٥- **رفع الريبة عن تخبطات ابن قتيبة**، أفرده للرد على مؤلفه "**مُخْتَلَف الحديث**"، وخاصة التشبيه والطعن في أبى حنيفة والنقل عن كتب أهل الكتاب واصفا إياها بالصحة كقوله: في التوراة صحيحة، والإنجيل، وكان هذا الكتاب من أوائل ما ألفه الكوثرى بعد هجرته إلى مصر.

١٦- **الروض الناضر الوردي في ترجمة الإمام الرباني السرهندي** (ت١٠٣٤هـ)، ألفه قبل هجرته في مدينة قسطموني، وهو الكتاب الوحيد الذي ألفه باللغة التركية.

١٧- **الصحف المنشرة في شرح الأصول العشرة** لنجم الدين الطامة الكبرى.

١٨- **عتب المغترين بدجاجلة المعمرين**، دحض به مزاعم وهمية منتشرة بين بعض أرباب الإثبات.

١٩- **فصل المقال في بحث الأوعال** ثم سماه فصل المقال في تمحيص أحدوثة الأوعال، أبطل فيه الحديث الخرافي المتضمن أن حملة العرش أوعال.

٢٠- **قطرات الغيث من حياة الليث** (ت١٧٥هـ)، ضمنه ترجمة الليث وفق

ما هو بين من ألفاظ عنوانه.

٢١- **قوة النواظر في آداب المناظر**، وهو ترجمة لكتاب آداب سداد الذي ألفه باللغة التركية القديمة جودت باشا.

٢٢- **المدخل العام لعلوم القرآن** في مجلدين ألفه بالأستانة، وقد بذل فيه جهدا كبيرا في التقصي والمقارنة والبحث من ناحية الموازنة بين المفسرين بالرواية والمفسرين بالدراية، وما يتعلق بجمع القرآن في أدواره الثلاثة، وما يتعلق برسم القرآن وقراءاته الأربع عشر، وطبقات قرائه، والإلمام العام بما ألف في القراءة والرسم وتراجم المفسرين وذلك على توالى القرون، ونظرا لما بذله من جهد في تأليفه، فقد أسف على ضياعه أشد الأسف.

٢٣- **نقد كتاب الضعفاء للعقيلى** (ت٣٢٢هـ/٩٣٤م) تتبع فيه أخطاءه في كتابه الذي خصصه لإحصاء الضعفاء من الرواة.

١/٢: المؤلفات المطبوعة:

١- **إحقاق الحق بإبطال الباطل في مغيث الخلق**، ألفه ردا على ما طعن به إمام الحرمين في مؤلفه مغيث الخلق.

٢- **إرغام المريد في شرح النظم العتيد لتوسل المريد**، يعتبر أقدم مطبوعاته تناول فيه سيرة حوالي ثلاثة وثلاثين شيخا من مشايخ الطريقة النقشبندية، وأغلبهم من مشايخ بلاد ما وراء النهر.

٣- **الاستبصار في التحدث عن الجبر والاختيار**، ضمنه عرض مسألة حرية الإرادة الإنسانية بما يتلاءم وموقف الماتريدية.

٤- **الإشفاق في أحكام الطلاق**، في الرد على كتاب "**نظام الطلاق**" لمؤلفه أحمد شاكر القاضي (ت١٨٩٢هـ/١٩٥٨م)، بين فيه سعة اطلاعه على المذاهب

الفقهية الإسلامية السنية وحبه لها.

٥- **الإفصاح عن حكم الإكراه في الطلاق والنكاح**، وهو كتاب فقهي تضمن أحكام الإكراه في الطلاق والنكاح، وهو كتاب على صغر حجمه عظيم الفائدة في بابه.

٦- **أقوم المسالك في بحث رواية مالك عن أبى حنيفة ورواية أبى حنيفة عن مالك**، وهو يبين سند الاتصال بين الإمامين.

٧- **الإمتاع بسيرة الإمامين الحسين بن زياد (ت٢٠٤هـ) وصاحبه محمد بن شجاع (ت٢٦٦هـ).**

٨- **بلوغ الأماني في سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني**، طبع ضمن الرسائل النادرة.

٩- **تاريخ مذاهب الفقهاء وانتشارها**، جعله لبيان تاريخها وسبل انتشارها في الأمصار.

١٠- **تاريخ الفرق وتأثيرها في المجتمع**، يحتوى على تصنيف الفرق ونشأتها وامتداد آثارها في المجتمع الإسلامي.

١١- **تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب**، خصصه للرد على الخطيب البغدادي، وخاصة فيما أورده في حق أبي حنيفة في الجزء الثالث عشر من كتابه تاريخ بغداد، فكان كتاب الكوثرى حافلا بالتحقيقات العلمية المتعلقة بالجرح والتعديل وتراجم الرجال وبحوث فقهية وعقدية.....إلخ.

١٢- **تذهيب التاج اللجيني في ترجمة البدر العيني**، طبع مختصرا مع شرح صحيح البخاري.

١٣- **تحرير الوجيز فيما يبتغيه المستجيز**، حوي تراجم شيوخه وإجازاتهم

له والأسانيد التي تعلم بها العلوم الشرعية، وضم إلى ذلك تراجم كثير من أئمة الإسلام في البلاد التركية.

١٤- **الترحيب بنقد التأنيب**، رحب فيه بما لقيه كتاب التأنيب من نقد على يد المعلمى بكتاب عنوانه "**التنكيل**" في مجلدين ضخمين.

١٥- **تعطير الأنفاس بذكر سند ابن أركماس**، ألفه بطلب من أستاذه الحاج ابراهيم الختني.

١٦- **الحاوي في سيرة الإمام أبى جعفر الطحاوى**.

١٧- **حسن التقاضي في سيرة الإمام أبى يوسف القاضي (ت١٨٢هـ)** صاحب أبى حنيفة وأحد أبرز أئمة الحنفية.

١٨- **رفع الاشتباه عن مسألتي كشف الرؤوس ولبس النعال في الصلاة**، رد فيه على المرخصين للصلاة بالنعال التي يطئون بها هذه الشوارع والأزقة، وتلك المراحيض وتعريض صلاة الناس للفساد دون تفريق بين أرض الحجاز التي لا وحل فيها، وأرض تحيط بها الأوحال والنجاسات من كل جانب، كما ناقش فيه مسألة كشف الرؤوس في الصلاة وأورد فيها أن صلاة المصلى وهو حاسر الرأس من غير عذر صحيحة إذا كانت مستجمعة شروطها وأركانها، ولكنها خلاف السنة المتوارثة.

١٩- **صفعات البرهان على صفحات العدوان**، كتبه ردا على ما كتبه محب الدين الخطيب في مجلته الزهراء (نعود إليه لاحقا).

٢٠- **لمحات النظر في سيرة الإمام زفر (ت١٥٨هـ)** ضمنه ترجمته الوافية وكانت في ثلاثين صفحة.

٢١- **محق التقول في مسألة التوسل**، نفى فيها الشرك المزعوم عمن

يتوسلون برسول الله ﷺ وأهل بيته، وبين أنه الوسيلة الحق، وللكوثرى مؤيدون ومعارضون في المسألة لعل أهم المؤيدين الشيخ بخيت المطيعى بكتابه"تطهير الفؤاد من دنس الاعتقاد".

٢٢ - **من عبر التاريخ**، ضمنه نبذة عن الفاطميين ونسبهم وأعمالهم، وتراجم ابن كمونه وابن ميمون، وابن ملكا البغدادي، وترجم لبعض أعلام الغرب.....وبين افتراءات وأكاذيب في حق العلوم الإسلامية.

٢٣- **نبراس المهتدى في اجتلاء أنباء العارف دمرداش المحمدي (ت٩٢٩هـ)**، ترجم فيه لأحد أبرز أعلام التصوف.

٢٤- **نظرة عابرة في مزاعم من ينكر نزول المسيح عليه السلام قبل الاخرة**، أفرده لرد مفتريات منكري حجية السنة في العقائد، وخاصة أعلام القرن الأخير، فدافع عن موقع خبر الآحاد في التأسيس للعقيدة.

٢٥- **النظم العتيد في توسل المريد**، كتبه في قالب شعرى، طبع ملحقا بكتاب إرغام المريد في شرح النظم العتيد لتوسل المريد الذي يعد شرحا له.

٢٦- **النكت الطريفة في التحدث عن ردود ابن أبى شيبة على أبى حنيفة**، دافع فيه عن أبى حنيفة فيما قاله عنه ابن أبى شيبة من مخالفته لأحاديث صحيحة في مائة وخمس وعشرين مسألة من أمهات المسائل، فمحص أدلة الفريقين وبين أن المسائل المختلف فيها ترجع أساسا إلى اختلاف مدارك العلماء الفقهاء والمراحل التي مر بها الفقه الإسلامي على تنوع مشاربه.

٢٧- **حنين المتفجع**، وهو قصيدة كتبها بعد أسبوع من الهدنة التي أنهت الحرب العالمية الأولى، قوامها خمس وخمسون (٥٥) بيتا.يقول في بعضها:

أرض مقدسة عنا قد انتزعـــت   آياتها انتبذت فالعيش مملـــول

أعلامها انتكست صلبانها ارتفعت تتلى بها اليوم توراة وإنجيـــل

٣/١ الكتب التي قدم لها أو علق عليها:

١/٣/١ الكتب التي علق عليها:

١- **كتاب الاختلاف في اللفظ** في الرد على الجهمية والمشبهة لابن قتيبة، سماه لفت اللحظ إلى ما في اختلاف اللفظ.

٢- **اختلاف الموطآت** للدارقطني.

٣- **الأسماء والصفات** للبيهقي، ضمنه تعريفا وافيا بالمؤلف، وتعليقات دقيقة في مسائل متعلقة بما يسمى الصفات الخبرية.

٤- **الانتصار والترجيح للمذهب الصحيح** لسبط ابن الجوزى، عرف فيها بصاحب الكتاب وبين منزلة كتابه فيما بين مؤلفات ترجيح المذاهب الإسلامية، كما ذيل محتواه بتعليقات قيمة.

٥- **الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل بـــه** للباقلانى، ضمنه ترجمة المؤلف وتعليقات على مباحثه.

٦- **التبصير في الدين** للأسفراييني، ترجم لمؤلفه وخرج أحاديثه وعلق على محتواه.

٧- تبيين **كذب المفترى فيما** نسب إلى **الإمام أبى الحسن الأشعري** لابن عساكر، ضمنه مقدمة مفيدة ودقيقة في التأريخ للفرق الإسلامية.

٨- **التنبيه والرد على أهل الأهواء** لأبى الحسن الملطى، علق على مباحثه وترجم لمؤلفه.

٩- **كتاب الحدائق في المطالب العالية الفلسفية العويصة** لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، صححه وعلق عليه وترجم لمؤلفه.

١٠- **حقيقة الإنسان والروح** للجلال الدواني.

١١- **خصائص مسند أحمد** لأبي موسى المديني.

١٢- **دفع شبه التشبيه** لابن الجوزي.

١٣- **ذيول طبقات الحفاظ**، للحسيني، وابن فهد، والسيوطي.

١٤- رسالة أبي حنيفة **للإمام البتي إمام أهل البصرة في الإرجاء**.

١٥- **رسالة أبي داود السجستاني** في وصف سننه.

١٦- **الروض الزاهر** للبدر العيني في سيرة الملك الظاهر.

١٧- **زغل العلم** للذهبي.

١٨- **السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل** لتقي الدين السبكي في الرد على ابن القيم، وسمى تعليقه" **تبديد الظلام المخيم من نونية ابن القيم**".

١٩- **شروط الأئمة الخمسة** للحافظ أبي بكر محمد بن موسى الحازمي (ت٥٨٤هـ).

٢٠- **شروط الأئمة الستة** للحافظ أبي الفضل محمد بن ظاهر المقدسي (ت٥٠٨هـ).

٢١- **العالم والمتعلم** رواية أبي مقاتل عن أبي حنيفة، ذكر شيئا من تلك التعليقات في ثنايا تعليقه على كتاب **إشارات المرام** للبياضي.

٢٢- **العقل وفضله** لابن أبي الدنيا[(١)] عبد الله بن محمد الزاهد (ت٢٨١هـ).

٢٣- **العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية** لإمام الحرمين الجويني (ت٤٧٨هـ).

٢٤- **الغرة المنيفة إلى ترجيح مذهب أبي حنيفة** للسراج الغزنوي الهندي، وهو كتاب فقهي.

٢٥- **الفرق بين الفرق** لعبد القاهر البغدادي، عمل على ملأ الخروم من كلامه وكلام أصحابه.

٢٦- **الفقه الأبسط** رواية أبي مطيع.

٢٧- **كشف المغطا في فضل الموطأ** تأليف أبي القاسم علي بن الحسن الحافظ ابن عساكر.

٢٨- **اللمعة في الوجود والقدر وأفعال العباد** لإبراهيم بن مصطفى الحلبي المذاري.

٢٩- مراتب **الإجماع** لابن حزم.

٣٠- المصعد **الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد** لابن الجزري، وهو كتاب في الحديث.

٣١- المقدمات **الخمس والعشرون في إثبات وجود الله ووحدانيته وتنزهه من أن يكون جسما أو قوة في جسم من دلالة الحائرين** لابن ميمون شرحها أبو عبد الله محمد التبريزي.

---

(١) ذكر حامد إبراهيم: أن الكوثري كتب مقدمة وتعليقًا على كتاب عنوانه النيل وفضله، والظاهر أنه خطأ والصحيح ما أثبتناه.

٣٢- **مناقب الإمام أبى حنيفة وصاحبيه أبى يوسف ومحمد بن الحسن الشيبانى** للإمام الحافظ أبى عبد الله الذهبي.

٣٣- **النُبذ في أصول المذهب الظاهري** لابن حزم.

٣٤- **نصب الراية لأحاديث الهداية** للحافظ الزيلعى، تعتبر تأريخا للفقه ومنشأ تطوراته، استهلها بكلمة عن فقه أهل العراق ثم انتقل إلى الرأي والاجتهاد، وألحق بها الحديث عن الاستحسان، وبين شروط قبول الأخبار، وختم عرضه ببيان منزلة الكوفة وأعلامها من علوم الاجتهاد، اعتبرها خيري دستورا جليلا ومدخلا مضيئا للفقه الإسلامي.

٢/٣/١ الكتب التي قدم لها:

١- **احكام القرآن** جمع فيه البيهقي نصوص الإمام الشافعي.

٢- **إشارات المرام من عبارات الإمام** للعلامة البياضي.

٣- **الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء** لابن عبد البر.

٤- **انتقاد المغني عن الحفظ والكتاب** للأستاذ حسام الدين القدسي.

٥- **إيضاح الكلام فيما جرى للعز بن عبد السلام في مسألة الكلام** بقلم الشيخ محمد عبد اللطيف[1].

٦- **البراهين الساطعة في رد بعض البدع الشائعة وبراهين الكتاب والسنة الناطقة على وقوع الطلقات المجموعة منجزة ومعلقة** للعلامة العارف بالله الشيخ

---

(١) ذكره حامد إبراهيم ضمن مؤلفات الكوثري في رسالته الجهود الكلامية لزاهد الكوثري (٦٧) والصحيح أنه ليس كذلك انظر تاريخ الكوثري (٦٨).

سلامة العزامي.

٧- **بعض الوثائق التاريخية من عهد سامي الجناب إسماعيل باشا، وتوفيق باشا** انتقاها وأمر بترجمتها الأمير محمد علي، وذكر أنها من ترجمة الكوثري[١].

٨- **بيان الخطوط الجميلة المحفوظة في المتحف الذي أنشأه الأمير محمد علي في سراي منيل الروضة.**

٩- **بيان مذهب الباطنية**، ويقال: إنه جزء من كتاب **قواعد عقائد آل محمد** لمحمد بن الحسن الديلمي.

١٠- **تاريخ قوقاز**، به تعليقات نفيسة. ذكرت منسوبة لعالم جركسي جليل.

١١- **ترتيب مسند الإمام الشافعي** للحافظ محمد عابد السندي.

١٢- **الثمرة البهية للصحابة البدرية** لمحمد سالم الحفناوي.

١٣- **الدُّر الفريد الجامع لمتفرقات الأسانيد** للسيد عبد الواسع اليماني.

١٤- **ذيل الروضتين** للحافظ أبي شامة (ت٦٦٥هـ).

١٥- **الروض النضير في شرح المجموع الفقهي الكبير** للسيّاغي الصنعاني.

١٦- **شرح مقامة (الحور العين)** لنشوان الحميري.

١٧- **طبقات ابن سعد** (الطبعة المصرية).

١٨- **العالم والمتعلم** لأبي بكر الوراق الترمذي.

١٩- **الأعلام الشرقية** للأستاذ زكي مجاهد.

---

(١) لم يذكره الكوثري أنه ترجمها، ولم يثبت ذلك حامد إبراهيم في رسالته، بينما أثبتها أحمد خيري في تاريخه.

٢٠- **فتح الملهم في شرح صحيح مسلم** للشيخ العلامة شبرا أحمد العثماني.

٢١- **فهارس صحيح البخاري** لفضيلة الأستاذ رضوان محمد رضوان.

٢٢- **قانون التأويل** لحجة الإسلام الغزالي الطوسي.

٢٣- **كتاب بغداد** لابن طيفور.

٢٤- **كشف الستر عن فرضية الوتر** لعبد الغنى النابلسي.

٢٥- **لمعان**(١) **الأنوار في المقطوع لهم بالجنة، والمقطوع لهم بالنار** لعبد الغنى النابلسي.

٢٦- **مذكرات الأمير محمد على توفيق**، عرّبها دون ذكر اسمه(٢).

٢٧- **مناقب الإمام الشافعي** للحافظ عبد الرحمن بن أبى حاتم الرازي الشافعي.

٢٨- **منتهى آمال الخطباء** للأستاذ الكبير مصطفى الحمامي.

٢٩- **منية الألمعي فيما فات من تخريج أحاديث الهداية للزيلعي**، للحافظ ابن قطلوبغا (ت٨٧٩هـ).

٣٠- **نثر الدر المكنون**، في فضائل اليمن للسيد الأهدل شيخ رواق اليمن بالأزهر.

٣١- **النهضة الإصلاحية للأسرة الإسلامية** لمصطفى الحمامي.

٣٢- تعليق على مادة: جركس" في تعريب دائرة المعارف الإسلامية.

---

(١) ذكر الزركلي أنها لمعات، انظر الأعلام الزركلي (٣٣/٤).

(٢) أهمل ذكرها حامد إبراهيم في رسالته.

٣٣- وجدنا ضمن ملحق مقالات الكوثرى كتابا لم نجد له ذكرا فيما كتبه أحمد خيري أو حامد إبراهيم في رسالته عن الكوثرى، وعنوانها" **دفع شبه من شبه وتمرد ونسب ذلك إلى الإمام أحمد**" تأليف التقى الحصنى[١].

٤/١ مقالات الكوثرى:

طاف الكوثرى بمقالاته على جميع ميادين فنون العلوم الإسلامية وتوابعها، فكتب في الإصلاح والتاريخ والحديث والسياسة والعقيدة والفقه وأصوله والقرآن وعلومه، وهكذا دواليك، فما من فن إلا وتجد له فيه مقال أو بحث متخصص، فقد نشر في مجلات مصرية كالرسالة والإسلام .... [٢] ولبيان ذلك سأذكر مقالاته مبوبة ومرتبة وفق ما يفي بغرض توضيح مضمونها:

١/٤/١ الإصلاح وفنونه[٣]

تناول فيها شئون التعليم والاجتماع والثقافة.

١- **نصوص تنفع الأزهر في تشخيص الأزهر الحديث.**

٢- **حول كلمة تعزى إلى السيوطي غلطاً.**

---

(١) **انظر في مجموع مؤلفاته. تاريخ الكوثري لأحمد خيري (٥٦-٦٩)، وملحق مقالات** الكوثري (٦٣٦-٦٣٩) **ملحق الاستبصار الجهود الكلامية لزاهد الكوثري، حامد إبراهيم** وانظر رسالتنا الكوثري وآراؤه العقيدية، **المنهج والتطبيق (٦٣-٩٩).**

(٢) **انظر في مناصرته مجلة الإسلام، أعداد الثلاثينات والأربعينات منها على سبيل المثال لا** الحصر (ع١٥) سنة (١٩٣٩) /ع(١٩٣٩م)١٨/ ع١٩/ ١٩٣٩م).

(٣) مقالات الكوثري (٤٨٦-٤٨٤-٤٨٠-٤٧٦-٤٦٩-٤٢٤-٣٥٠-٥١٦-٦٢٠-٦١٧-٦٠٧-٦٣٠).

٣- **الرسالة- الأزهر.**

٤- **مولد خاتم رسل الله عليه أزكى الصلوات والتسليم،** واستغل فرصة المقال للحديث عن مميزات الصحابة وتضحياتهم في سبيل الله.

٥- **المولد النبوي الشريف** استعرض فيه أهمية المؤلفات الخاصة بالنبي ﷺ.

٦- **المولد النبوي والدعوة النبوية،** تناول فيه المميزات الكبرى للدعوة الإسلامية بإشراف النبي ﷺ.

٧- **المولد النبوي الشريف،** ضمنه التحقيق في ولادة المصطفى ﷺ.

٨- **الإسراء والمعراج،** ناقش من خلاله آراء العلماء فيهما مع الموازنة والترجيح.

٩- **الهجرة النبوية فاتحة عهد جديد،** حوى المعاني السامية التي ملكت قلوب المسلمين ودفعتهم إلي التضحيات الجسام في سبيل الله.

١٠- **صلاح المجتمع الإسلامي بصلاح الأسرة،** تحدث فيه عن أهمية الأسرة في الإصلاح الاجتماعي.

١١- **إحياء علوم الأزهر** كتبه بعد مقال سابق عنوانه **إيضاح لا بد منه،** تناول فيهما إصلاح التعليم في الأزهر وفق آمال الأمة وآلامها.

٢/٤/١ التاريخ والتراجم[1]:

١- ترجمة **كامل جلبي مؤلف كشف الظنون في أسامي الكتب والفنون**.

٢- **ترجمة الألوسي** مؤلف روح البيان في تفسير القرآن.

٣- **ترجمة** العلامة **إسماعيل الكلنبوي**، وألحق بها لمعة من بعض شيوخه.

٤- **فقيد العلم العلامة صائب سنجر** المدير العام لخزانات الكتب العامة في استنبول.

٥- **فقيد الإسلام العالم الرباني يوسف الدجوى**.

٦- **فقيد العلم والدين العلامة محمد راغب الطباخ الحلبي.**

٧- **كلمة عن حياة السيد محمد أمين الخانجي شيخ الكتبيين**، بين فيها جهوده الجبارة في نشر العلم واستجلاب الكتب من كل أصقاع الدنيا.

٨- **طرف من أنباء العلم والعلماء**، كتب مقالين في الباب بين فيهما تداخل أسانيد علوم الشريعة بين تركيا والحجاز ومصر والشام وغيرها من بلاد المسلمين.

١٠- **سليمان بن عبد الملك، وأبو حازم سلمة بن دينار المخزومي ولاء، كان من شيوخ الزهري.**

١١- **قوت القلوب الدمرداشية**، بمناسبة ذكرى والدها.

١٢- **بعض أغلاط تاريخية وقعت لابن الجوزى في "المنتظم"** والقرافى **في "شرح التنقيح"**، وابن خلدون **في "المقدمة"**.

---

(١) انظر مقالات الكوثري (٥٧٢-٥٦٩-٥٦٨-٥٦٥-٥٦٢-٥٥٣-٥٤٨-٥٤٢-٥٨٣-٥٨٢-٦٠١-٦٠٠-٦٠٩-٦٠٣-٦٠٢).

٣/٤/١ الحديث وعلومه[١]:

١- **كعب الأحبار والإسرائيليات**، بين فيه تأثيره على أفكار وتقاليد المسلمين ولا سيما فيما يخص الجنة والنار.

٢- **حول حديثين في مقالين عن رمضان.**

٣- **كلمة حول الأحاديث الضعيفة**. ضمنه منزلة الاحتجاج بالحديث الضعيف من خلال نماذج مختارة.

٤- **حول حديث الجمل**، أبطل فيه حكاية التجاء الجمل إلى رسول الله ﷺ وتحريره ﷺ له.

٥- **حديث معاذ بن ﷺ في اجتهاد الرأي**، اعتبره من جملة الأدلة على الأخذ بالقياس في أحكام النوازل عند عدم النص عليها في الكتاب والسنة.

٦- **حديث: "لا وصية لوارث"**، حقَّق في الحديث، وبيَّن مواقف الفقهاء من العمل بـه.

٧- **حديث: "من تشبه بقوم فهو منهم"**، حوى مجموع ما يتقوى بـه الحديث ويترقى بـه إلى درجة الحسن.

٨- **أحاديث الأحكام وأهم الكتب المؤلفة فيها**، وتناوب الأقطار في الاضطلاع بأعباء علوم السنة.

٩- **الموطأ ورواته**، كشف من خلاله عن الدراسات الحديثية التي خدمت

---

(١) المصدر نفسه: (٤٠٧-٣٨٤-٢٠٥-٢٠١-١٧٥-١٧٠-١٦٥-١٦٢-١٥٩-١٥٤-١٤٢-١٣٥-١٣٠-١٢٦).

الموطأ، وهو مقال في غاية الأهمية لدارسي الحديث عند المالكية.

١٠- **فتح الملهم في شرح صحيح مسلم،** أدرج فيه شروح صحيح مسلم، بغرض الخلوص إلى منزلة فتح الملهم بين تلك الشروح، وختمه بترجمة وافية لمؤلفه العلامة شبير أحمد العثماني.

١١- **حديث رمضان: التجديد،** وهو نقد لمقال نشر بجريدة الأهرام، ناقش المقال من كل الجوانب منها الحديث الذي يصح الاحتجاج به في هذا المقام.

١٢- **حول حديث التجديد،** رد فيه على مقال نشر في جريدة الأهرام يدعو فيه صاحبه إلى التجديد في الإسلام.

١٣- **أسطورة الأوعال،** ذكر فيه المصادر التي أخرجت الحديث وتتبع أقوالهم تمحيصًا وتحليلاً. وانتهى إلى أنها أقصوصة دخيلة لا أصل لها.

١٤- **حول التحاكم إلى كتب الجرح والتعديل،** حمل فيه على عبد الرحمن بن محمد (أبو حاتم الرازي) وبين أقوال العلماء فيه، وانتهى إلى أنه من المستولين على بضائع الناس، ولم يزد فيما زاد محض خير، واستشهد على ذلك بقول الذهبي في طبقات الحفاظ في ترجمة الحاكم النيسابوري.

١/٤/٤ القضايا السياسية [1]:

١- **أنسخ الأحكام من حق الإمام كما يدعيه (عالم فاضل) في الرسالة؟!** دلل على أن مجرد تصور هذا الرأي لا يدع مجالاً لتخيل أن يكون قولاً لمسلم فضلاً عن أن يكون رأيا لفرقة إسلامية أو جماعة من فقهاء الإسلام.

---

(١) المقالات (٦١٢، ١٨٩).

٢- **الأزهر قبيل عيده الألفي** ، دعا فيه إلى ضرورة تكاتف جهود المسلمين من أجل النهوض بالأزهر.

يمكن أن ننزل في الخانة نفسها جهده الصحفي في مجال السياسة، وسنعمل على بيان ما فيها حين الحديث عن آرائه في الإصلاح السياسي.

٥/٤/١ المقالات ذات الاهتمام العام (١):

١- **أسطورة قتل مرتدة شر قتلة في عهد الصديق** رضي الله عنه أوردها في سياق الدفاع عن الصحابة رضي الله عنهم.

٢- **حديث رمضان والتجديد الذي يرضاه الله ويأمر به والتجديد الذي يدعو إليه المتغربون.**

٣- **اللامذهبية قنطرة اللادينية**، بين فيه أن رجال العلم على اختلاف مبادئهم لا يقيمون وزناً لرجل يدعي الفقه والعلم وليس له مبدأ يسير عليه ويكافح عنه باقتناع وإخلاص، واعتبر عدم التمذهب طريق عدم التدين من جهة وإهمال جهود العلماء جميعاً، من جهة أخرى.

٤- **منشأ إلزام أهل الذمة بشعار خاص وحكم الفقه في المسلم المتلبس به.**

٥- **نظر المرء إلى الشرع معيار دينه**، مما قاله في هذه المقالة: ومما يؤسف له كل الأسف أن يوجد بيننا من يسعى بدون طلب في استبدال الأحكام المتوارثة باسم التجديد بدون أي مبرر غير التقريب إلى قوانين لا تمت إلى الإسلام بصلة [٢].

---

(١) مقالات الكوثري (٤٢٩-٣٧٥-٥٢٣-٤٤٤-٣٣٣-٣١٧-٢١٩-٢٠١-١٤٧).

(٢) مقالات الكوثري (٣٣٣).

٦- **ابن عبد الوهاب والشيخ محمد عبده في نظر صاحب (الثقافة)**، بين فيه منزلتهما عنده من خلال مناقشته لما ورد في تلك المجلة.

٧- **كلمة خالد بن الوليد** ﷺ، **وقتل مالك بن نويرة**، حاول فيه تمحيص الرواية، وانتهى إلى عدم صحتها.

٨- **حول تحمس القصيمي اليوم**، رد انتقاداته واعتراضاته التي نشرها في مجلة (الهدي النبوي).

٩- **عند جهينة الخبر اليقين:** مروق القاديانية، أثبت فيه أن لغلام أحمد القادياني المتنبي مؤلفات بلغة الهند فيها نصوص تجعله مارقًا من الإسلام، وله باللغتين العربية والفارسية ما يدل على أنه جامع بين الهُجْنَتَين الجهل باللسان والوقاحة البالغة في البهتان.

٦/٤/١ العقائد والدراسات الكلامية [١]:

١-**بدعيّة الصوتية حول القرآن**، رد فيها على الذين زعموا بأن حركات شفاههم أو أصواتهم أو كتابتهم بأيديهم في الأوراق هو عين كلام الله القائم بذاته، وجعل عمدة رده فطاحلة علماء التوحيد.

٢-**ليلة النصف من شعبان**، خصصه لمناقشة الذين حملوا النزول على الظاهر، واستشهد على صحة مذهبه بما قاله الأئمة الأعلام.

٣-**العقيدة المتوارثة والفقه المتوارث**، عرج فيه على بعض الشنشنات الجديدة التي أريد تسريبها في الدراسات العقدية في العصر الحديث محاولاً تحليلها

---

(١) **مقالات الكوثري**: (٤٣٥-٤٢٢-٤١٨-٤٠٩-٣٩٩-٤٩٩-٣٩١-٣٧٨-٣٦٨-٣٥٩-٣٥٠-٣٤٨-١٤٤-١٢٢-٤٣٧-٤٥٠-٤٤٠).

ونقدها نقدًا علميًا أوضح فيه ضرورة التشبث بأقوال السلف.

٤-**نصوص تنفع في تشخيص الأزهر الحديث**، يعد امتدادًا لمقال سابق، بين فيه خطورة القول بقدم المادة ومن ثم قدم العالم.

٥-**إنكار نزول عيسى عليه السلام وإقرار عقيدة التجسيم**، حلل المسألتين مناقشًا معتقديهما في العصر الحديث وبيان سلفهم الذين أخذوا عنهم تلك الأفكار والآراء.

٦-**نماذج مما في نقض الدارمي الذي أبيح نشره**، ذهب فيه إلى أن محتويات الكتاب مخالفة لما نقل عن السلف والخلف على حد سواء.

٧-**خطورة القول بالجهة فضلاً عن القول بالتجسيم الصريح**، حمل فيه على الذين سمحوا بنشر **كتاب (النقض للدارمي)** مستشهدًا على ما رجحه بأقوال أئمة السلف والخلف.

٨-**تحذير الأمة من دعاة الوثنية**، يعد هذا المقال امتدادًا للمقالين السابقين، حث من خلاله الأزهر على عدم السماح بنشر مثل تلك الكتب الخطيرة (النقض للدارمي وما شابهه).

٩-**فتن المجسمة وصنوف مخازيهم**، خصصه للتأريخ للتجسيم في العالم الإسلامي مبينًا أصناف رجاله وأنواع أخطائهم الجسيمة.

١٠-**كتاب يسمى "كتاب السنة" وهو كتاب زيغ!!** قال عنه: فمن طالع تلك النصوص بيقظة ينبذ بمرة واحدة هؤلاء دعاة الوثنية ولا يبقى عنده أدنى ريب في اتجاههم المردي وقد تمت بكشف القناع عن وجوه هؤلاء الرعاع.

١١-**الصراع الأخير بين الإسلام والوثنية**، ناقش فيه أنصار ما ورد في كتب الدارمي وابن خزيمة وعبد الله بن أحمد بن حنبل.

١٢-**عقيدة التنزيه**، تنزيه الله عن سمات الحدوث وعن حلول الحوادث فيه

مما ثبت في دين الإسلام ضرورة، وهذا بناء على ما ورد في كتب أئمة هذا العلم، كالأسفراييني والبغدادي والبيهقي.

١٣-**كلمة في تنزيه الله سبحانه وتعالى لعلي بن أبي طالب كرم الله وجهه**، ويعد كما هو بين من محتواه امتدادًا للمقالات السابقة.

١٤-**القوة الخفية في الكون**، ناقش بهذا المقال الحلولية الصوفية والفلسفية القديمة والمعاصرة.

١٥-**مسألة الخلود**، جعله لبيان دوام نعيم أهل الجنة، واستمرار عذاب أهل الجحيم، واعتبر من خالفها منحرفًا عن النهج السوي، معتمدًا في ذلك على ما نقل عن السبكي في المسألة.

١٦-**حكم محاولة فصل الدين عن الدولة**، قال فيه: دلت نصوص الكتاب والسنة على أن دين الإسلام جامع لمصلحتي الدنيا والآخرة ولأحكامهما دلالة واضحة لا ارتياب فيها، فتكون محاولة فصل الدين عن الدولة كفرًا صارخًا منابذًا لإعلاء كلمة الله.

١٧-**محق التقول في مسألة التوسل**، عرض فيه أدلة منكري التوسل وبين أنهم محجوجون بالكتاب والسنة، والعمل المتوارث والمعقول، من أراد أن يعرف عمل الأمة في التوسل بخير الخلق فليرجع إلى مصباح الظلام في المستغيثين بخير الأنام للإمام القدوة أبي عبد الله النعماني محمد بن موسى التلمساني، وفي ذلك كفاية لغير المتعنتين.

١/٤/٧ الفقه وأصول الفقه (١):

١-**الدين والفقه**، رد فيه على مغالطة مفادها إخراج الفقه من الدين بدعوى أن الدين هو كلمة سواء بين المسلمين والفقه متنازع فيه بين الفقهاء، لأن ما تنازع فيه الفقهاء لا يتعدى ربع مسائل أبواب الفقه.

٢-**شرع الله في نظر المسلمين**، دلل فيه على أن شرع الله هوالقانون الإلهي الذي قام محمد ﷺ بتبليغه للأمة لإسعادهم في معاشهم ومعادهم.

٣-**أنسخ الأحكام من حق الإمام كما يدعيه (عالم فاضل) في مجلة الرسالة؟!** بين فيه أن نسخ الأحكام له قواعده وضوابطه، وليس عملا هملا يقوم به كل من هب ودب بما فيهم الحكام.

٤-**هـل لغير الله حق في الإيجاب والتحريم**، قال فيه: والحال أن ما أباحه الله سبحانه وتعالى ليس إلى الإمام تحريمه.

٥-**حول فكرة التقريب بين المذاهب**، وضع فيه خطة عملية تطبيقية للتقريب بين المذاهب بما يتماشى والتأني المطلوب في وضع المشروع وتنفيذه.

٦-**خطورة التسرع في الإفتاء**، بين من خلاله أهمية الفتوى ومنزلة المفتين وضخامة مسئولية المفتي مما يدفعه إلى التثبت والتأني.

٧-**كلمة حول المحاريب**، واجه بها القائلين بوجوب إزالتها من المساجد لكونها بدعة مستحدثة، فحلل الرأي وبسط أدلته مستعيناً بأقوال كثير من الفقهاء

---

(١) مقالات الكوثري: (٢٨٦-٢٨١-٢٧٤-٢٥٨-٢٤٩-٢٤٥-٢١٩-٢٣٤-٢٢٨-٢٠٩-١٩٧-١٨٩-١٨٢-١٧٨-٢٩٧-٢٩٣-٥٣٥-٣٤٨-٣٤٤-٣٤٠-٣٢٥-٣١٧-٣١٤-٣١٢-٣٠٧-٣٠٤).

والمحدثين.

٨-**اللامذهبية قنطرة اللادينية** خصصه لبيان خطورة التطاول على أئمة الفقه الذين أخذت الأمة بأقوالهم كابرًا عن كابر.

٩-**بناء المساجد على القبور والصلاة فيها**، ناقش المسألة من جميع الوجوه وانتهى إلى رجحان القول بالجواز بشرط أن لا يصلي إلى جهة القبور بنية مزيد الثواب.

١٠-**العيد والجمعة**، أجاب فيه عن مسألة سقوط صلاة الجمعة عمن صلى العيد يوم الجمعة أم لا؟ انتهى فيه إلى أن صلاة العيد لا تغني عن صلاة الجمعة.

١١-**كشف الرؤوس ولبس النعال في الصلاة**، جعله لمناقشة القول بجواز الصلاة بالنعال دون مراعاة الفرق بين الطرقات التي كان يرتادها السلف (الحجاز) والطرق التي نرتادها. كما استغله للحديث عن الصلاة حاسر الرأس، انتهى فيه إلى أنه وإن كان جائزًا فإنه بخلاف السنة.

١٢-**هل تصح عمارة المساجد من زكاة المال؟**.

١٣-**حج بيت الله الحرام**، بين فيه أهمية الحج في حياة المسلمين حاثًا إياهم على العناية به وبعث وظائفه الاجتماعية.

١٤-**محادثة قديمة حول الوقف الأهلي**، خالف فيه إمامه أبا حنيفة النعمان وكثيرًا من علماء عصره.

١٥-**خطورة المساس بالأوقاف الإسلامية**، يعد امتدادًا للمقال الآنف الذكر، وقد كتبه بسبب ما رآه من تلاعب بالأوقاف في العالم الإسلامي.

١٦- **كلمة أخرى حول الوقف**، أوضح فيه رأيه بشواهد نصية أيدتها مرويات السلف ومواقفهم.

١٧-**تعدد الزوجات والطلاق والمتعة**، بين فيه إجماع المسلمين قاطبة على جوازه ولم يخالف في ذلك إلا نوابت العصر المتفرنجة.

١٨-**الحكمة من تعدد الزوجات**، استشهد فيه بأقوال فقهاء الشريعة وأقوال الباحثين الاجتماعيين والفلاسفة الغربيين.

١٩-**حول تعدد الزوجات**، ناقش فيه ما أوردته جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٤٥/٧/١٥، ويعد المقال تكملة لما سبق ذكره.

٢٠-**بعث الحكَمين عند خوف الشقاق بين الزوجين**، تناول فيه طريقة الإسلام في الإصلاح الاجتماعي للأسرة.

٢١-**إصلاح وإيضاح**، استعرض فيه أحكام الأضحية وآراء الفقهاء فيها، في سياق العرض والمقارنة والترجيح.

٢٢-**منشأ إلزام أهل الذمة بلباس خاص وحكم الفقه في تلبس المسلم به**، يستشف منه الحكمة من ذلك اللباس.

٢٣-**حجاب المرأة**، بين فيه أن الخطاب بالحجاب ليس خاصًا بنساء النبي ﷺ بل يشملهم وغيرهم من نساء المؤمنين وأوضح من خلاله شروط الحجاب الشرعي.

٢٤-**أثر العرف والمصلحة في الأحكام**، وهو بحث أصولي حدد بموجبه المعنى الاصطلاحي بغرض قطع الطريق على المتلاعبين بالشرع.

٢٥-رأي **النجم الطوفي في أصول المصلحة**، ويعد هذا المقال امتدادًا للمقال الآنف الذكر.

٢٦-**الفقه المتوارث**، أورده في ثنايا الحديث عن المظاهر الجديدة في الأزهر، ألح فيه على ضرورة استثمار مجمل الخبرة الفقهية الإسلامية.

٢٧-**الخروج لرؤية الهلال قديمًا**، دبّجه بأقوال الفقهاء في المسألة، وقد ذكره في سياق ذكر مصنفات أبي جعفر الطحاوي.

٨/٤/١ الدراسات القرآنية (١):

١-**مصاحف الأمصار وعظيم عناية هذه الأمة بالقرآن في جميع الأدوار**، حث فيه المسلمين على العناية بالمؤلفات المتعلقة بالقرآن وعلومه: (القراءات والرسم وتراجم القراء) قطعا للطريق على المستشرقين ومن سلك مسلكهم.

٢-**ما هي الأحرف السبعة**؟ جعله لبيان عناية المسلمين بالقرآن حفظاً وتدوينًا وانتهى إلى الراجح في معنى الأحرف السبعة، حيث قال: وحاصله أنه توسيع على القارئ أن يقرأه على سبعة وجوه، أي يقرأ بأي حرف أراد منها على البدل من صاحبه.

النقطة الثانية: مجمل آرائه:

١/٢/ صفاته الأخلاقية والعلمية (٢):

عرف الكوثري بصفات أخلاقية رفيعة، فكان إضافة إلى الزهد والتعفف والصبر وحسن المعاملة، لا يقبل أجرًا على تعليم أو تعليق أو تصحيح كتاب، فمنها أنه كان يقول لما عرضت عليه مائة نسخة من كتاب صححه: هل يجتمع هذا مع الأجر في الآخرة؟ ونظرًا لعدم قبول الأجر، فقد اضطر بعد أن اشتدت به المرض

---

(١) المصدر السابق: (١٢٠-١١٥-١٠١).

(٢) انظر تاريخ الكوثري ، أحمد خيري: (٤٣-٤٦-٤٥-٤٨) وانظر مقالات الكوثري: (٢٨٧-٢٩٧-٢٩١) وانظر تحرير الوجيز فيما يبتغيه المستجيز (٣٢).

في أخريات عمره، وأرهقته أسباب العلاج إلى بيع كتبه لامتناعه عن قبول المعاونات المادية التي عرضها عليه بعض فضلاء تلاميذه.

أما بالنسبة لصفاته العلمية، فقد قل نظيره في إحاطته بعلوم الشريعة ووسائلها، كان فارسًا لا يبارى في جميع فنون الشريعة الإسلامية، فإذا عرض فنا من فنونها ظهر لك أنه لا يحسن غيره، فهو المتكلم الفقيه الصوفي المحدث المؤرخ البحاثة اللغوي من غير منازع، ويسر له تحقيق القول في تلك العلوم تمكنه من علوم الآلة وخاصة اللغات، فقد كان محيطًا باللغات العربية والفارسية والتركية والجركسية، كما كان متمكنًا من المنطق زيادة إلى قوة الذاكرة، وضبط الأسماء مع حفظها، وبلغ فيها درجة سامية جعلته مضرب الأمثال في الحفظ والدقة.

تلك الصفات وجدت فيسرت له القيام بالواجب في ظل الإحساس بالمسئولية الملقاة على عاتقه، فقد عرض عليه في السنة الأخيرة من حياته الأستاذان أبو زهرة وعلي الخفيف لتدريس الشريعة بجامعة فؤاد الأول فاعتذر وألحا فأصر، فعاتبه أحمد خيري على عدم القبول فقال: إن هذين الفاضلين عرضا ما عرضاه لاطمئنانها بأني سأقوم بواجب التدريس كما ينبغي، وصحتي لا تسمح لي بذلك الآن ولا أستحل لنفسي وقد أوشك الأجل على الانتهاء أن ألتزم القيام بأمر أثق بأني عاجز عنه.

وقد تمثل في ذلك موقف شيخه وشيخ شيوخه أحمد شاكر الكبير عندما طلب منه التدريس على بعض طلبته في استنبول، فقال: إني كبرت ولم أعد الآن أستطيع وفاء الدرس حقه من التمحيص.

ومن مظاهر الإحساس بالمسئولية انتصاره للدين مهما كلفه من ثمن، وهو الذي خالف إمامه وإمام المسلمين أبا حنيفة النعمان، فقد خالفه في عدة مسائل فقهية، يقول عنها: ولأبي حنيفة مسائل تابع فيها أمثال شريح والنخعي من غير أن يبذل

المجهود في معرفة دليل قول منها، لكن إذا وضح الحق وظهرت الحجة في خلاف ذلك القول، فليس يصح أن يعزى إلى اجتهاده ما تابع فيه سواه بدون دليل، ثم ظهر خطأ متبوعه كوضح الصبح؛ لأن الاجتهاد إنما يكون فيما لا نص فيه.

وقال أيضًا: وأبو حنيفة لو بلغته تلك الأحاديث (الوقف) لما تبعه (شريح)، وقد أخذ بذلك تلميذه البار أبو يوسف، وقال: ولا بأس أن يخطئ أبو حنيفة أو شريح في بعض المسائل، وقد أخطأ من هو فوقهما بمنازل في جملة مسائل.

٢/٣/ ميزة أسلوبه:

كان عالي الأسلوب، دقيق العبارة، متين التركيب، يتخير من بين الألفاظ ما يؤدي المعنى من غير تكلف، ومع تمكنه في النثر فقد كان شاعرًا لا تتحرك قريحته بغير عوالي الأمور.

٢/٤/ مجمل آرائه:

تتجلى آراؤه فيما كتبه من مقالات وكتب، فقد كان لا يقابل أو يسمع شيئًا مناقضًا لأصول الشريعة أو مهددًا لها بالنظر إلى الحال أو المآل إلا وعلق عليها بصرف النظر عن قائله، لهذا يستشف جهاده من مجموع الآراء التي انتهى إليها في العلم والسياسة.

٢/٤/١ آراؤه الإصلاحية:

تناول الكوثري في مجموع مؤلفاته السلبيات التي كانت مهيمنة على العالم الإسلامي عامة ومصر وتركيا على الخصوص، وبغرض عرض موضوعي لما بذل من جهود قسمنا آراءه إلى أقسام رئيسة تنضبط بها مجموع الآراء المدرجة فيها، فكانت على النحو الآتي: إصلاح التعليم، الإصلاح الاجتماعي، الإصلاح

السياسي.

٢/١/١/٤ الإصلاح المتعلق بالتعليم (١):

ظهرت محاولات إصلاح التعليم على أيدي الاتحاديين فاختاروا إقحام العلوم الحديثة، وتخصيص كل مدرس لعلم يختاره للتدريس على عدة فصول، واختصار مدة الدراسة في ثماني سنوات، وعقدوا لذلك مجمعًا كان الكوثري من أعضائه لإصلاح التعليم.

فرأى الشيخ أنها محاولة للقضاء على العلوم الإسلامية لقصر مدة التحصيل وكثرة العلوم خصوصًا وأن الطلبة أتراك والعلوم الدينية تستلزم دراسة اللغة العربية، فمازال يدافع عن رأيه حتى جعل مدة الدراسة اثنتي عشرة سنة غير البدء بسنتين، وبذلك اقترب من المحافظة على المدة القديمة التي كانت خمس عشرة سنة يقضيها الطالب عند شيخ يختاره لتحصيل جميع العلوم.

وفي سياق إصلاح التعليم نصح علماء الأزهر والقائمين على شئونه بضرورة تحري تخريج دعاة هداية بصدق متضلعين في العلوم الإسلامية؛ لأنها الغاية والقصد الأصلي من الدراسات الأزهرية، متمسكين بالأخلاق الإسلامية الفاضلة، لهذا تأسف أن يكون حال الأزهر عجيبًا غريبًا مهملاً من الناحيتين التعليمية والتهذيبية فضلاً عن الإهمال الغريب في رسم مناهج محددة مضبوطة.

وسجل لنا بعض الملاحظات عما كان يجري في الأزهر، وفي هذا ساءه أن يرى بعض كبار العلماء وصغارهم لا يأنفون أن يظهروا بغير سمات الوقار والهيبة، كما ساءه استمرار الدراسة في الأقسام النظامية عندما يؤذن للصلاة

---

(١) انظر تاريخ الكوثري: (٢٩-٣٠)، مقالات الكوثري: (٦٢٢-٦٢٠-٦٢٢)، أورد التفصيل في هذه الصفحات، وانظر في نقد مناهج التعليم: (٦٠٦-٥٢٧-٥٢٣-٥٢١).

والسادة القادة لا يحركون ساكنًا على مرأى ومسمع كل الناس وهذا يحمل العامة على التهاون بأمر الصلاة أو الاستهانة بالعلماء، لهذا يجب في رأي الكوثري العناية بأحوال الطلبة في مأكلهم ومشربهم ونظافتهم وأزيائهم ومخاطباتهم ومعاملاتهم... وكيفية سيرهم في الطرقات، وأحوالهم ليلاً ونهارا، وإبعادهم عن الصراعات وكل ما من شأنه إبعادهم عن التحصيل الصحيح، ويجب أن يكون هذا الحرص مواكبًا بإدارة حازمة حاسمة.

وهذا نصحٌ عام أما الموقف التفصيلي من العلوم فقد قدم اقتراحًا لإصلاحه مجموعة من المقترحات العملية والنظرية:

٢/٤/١/١ المقترحات المتعلقة ببرامج التّدريس:

١-دراسة العلوم الأصلية كالتفسير والحديث ونحوهما وهي العلوم الأصلح للأزهر، لأنها مكان لربط دروسها النظرية (كالحديث والتفسير والفقه... إلخ) بالجوانب العملية، بل وتوافر الجوُ المعين على التحصيل كربط الدروس بأوقات الصلاة دون حاجة إلى جرس أو بوق أو صفارة، أو .....، وفي ذلك أكبر مراعاة لجلال الدرس ومحافظة الجميع على الجماعات، وتمكينًا للمدرس من إلقاء درسه كاملا.

٢-تعد قاعة في الأزهر للبحوث تجمع شتات الكتب المتعلقة بالحديث وعلومه من مكتبات الغرب والشرق لتكون تحت أيدي الباحثين والأساتذة والطلبة، كي يكلف الطلبة ببحوث شائكة في العلم بإشراف لجنة أو شيخ الحديث.

٣-يقرر تدريس الأصول الستة البخاري ومسلم والنسائي وأبي داود والترمذي وابن ماجه، بطريق السرد على طبق الرواية، والاكتفاء بشرح يسير لبعض المفردات، ويكون شيخ الدرس مسئولاً عن ضبط الكتاب سندًا ومتنًا من

أصول معتمدة، وهو ما يوجب عليه تصويب الطلبة حين قراءة الكتاب عليه.

٤-يعين شيخ لعلم أصول الحديث **(مصطلح الحديث)** يهذب شرح السخاوي على "**ألفية الحديث**" للعراقي، ويضم إليها آراء مختلف الطوائف من الفقهاء في مسائل هذا العلم.

وينبغي على مدرس هذا العلم غرس حب علوم الحديث في نفوس الطلبة والترقي بهم إلى مستوى عال جدًّا في هذا العلم، ببيان وجوه الخذلان التي تلحق من قلت بضاعته في هذا العلم مهما برع في باقي الفنون.

٥-يكلف أستاذ بعلم الأحاديث الموضوعة والواهية، يتخذ كتابًا محوريًا في التخصص أساسًا لدراسة هذا الفن، فإذا استقصى الأستاذ هذا النوع من البحث في باقي الكتب المؤلفة في الأحاديث الموضوعة والواهية مع الحيطة والحذر من أحوال مؤلفيها من التسرع أو التروي في الحكم، تمكن من إخراج كتاب للناس أجمع وأوثق وأنفع مما تقدم.

٦-يخصص شيخ مدرس لتدريس "**أحكام المراسيل**" وآراء أهل العلم فيها، وهذا بعد دراسة شاملة واستعانة بتقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم وكتابه المراسيل، و"**أحكام المراسيل**" للصلاح العلائي **(أوسعها شرحًا لآراء الفقهاء)** و"**شرح علل الترمذي**".

٧-يعين شيخ للتدريس بطريقة المقارنة بين أدلة طوائف الفقهاء قبولاً وردًا، وتعويد الطلبة السعي الحثيث ليصلوا إلى نتائج إيجابية من المناقشات، وتجريح الرواة أو توثيقهم.

٨-يكلف شيخ بتدريس السير والمغازي بعد إخراجه كتابًا مهذبًا في هذا العلم في ضوء علم نقد الرجال؛ بغرض رد حملات المستشرقين المتسترين بستار البحث العلمي البريء.

٩-تخصيص محاضرات متنوعة في شتى موضوعات الحديث، مثل وجوه إعلال الحديث وأسباب وروده، وناسخه ومنسوخه، وشروط الأئمة في قبول الأخبار.

ويحسن بالإضافة إلى ما سلف تدريس **الكشاف** للزمخشري، **وجامع البيان في صناعتي النثر والنظم** للضياء ابن الأثير، والفقه على المذاهب الأربعة، والتوحيد، والتفسير، مع العناية بطرق رواية التفسير عن ابن عباس وغيره من الصحابة.

١٠-قطع الطريق على المستشرقين والمبشِّرين من خلال العمل على وقف حملاتهم التي تستهدف الإسلام وأهله، ويتم ذلك بتشكيل لجنة تعمل على رصد تلك المفتريات، وردها بأسلوب علمي وبحجج ناهضة، ويرجى تأليف الردود بلغات المردود عليهم، وتنشر في بلادهم أولاً ثم في البلاد الإسلامية بلغات المسلمين، وهو الأسلم عاقبة والأكثر نفعًا.

٢/١/١/٤/٢ المقترحات المتعلقة بجو التعليم (١):

حذر بهذا الصدد من المدارس الأجنبية، جعل الضعف الديني في بلاد المسلمين مهيئًا لسبل دخول الأجانب إلى قلوب كثير من المسلمين، واستمالتهم إلى الأخذ بمخططاته ورغباته بواسطة مدارسهم وجمعياتهم.

ومكمن الخطر في عدم استنكاف المسلمين من إرسال أولادهم إلى تلك المدارس طمعًا في تعليمهم بعض العلوم المظنون نفعها في دنياهم نحو تحصيل اللغات الأوروبية، ويدخل الأبناء تلك المدارس في سن السذاجة والصبا والحداثة ولا يسمعون إلا ما يخالف الشرع، بل لا يطرق أسمعاهم إلا ما يزري على دينهم

(١) انظر المقالات: (٦٠٥-٦٠٦).

وعقائدهم، فلا تنقضي مراحل التعليم إلا وقد خوت قلوبهم من كل عقيدة أو خلق وأصبحوا كفارًا تحت حجاب الإسلام، ويتعداه الأمر إلى محبة الأجانب ويجذب أهواءهم إلى مجاراتهم، فيصيرون بذلك، وبالاً على الأمة ورزية على الدولة.

٢/١/٤/٢ التحذير من المحسوبين على العلم:

يحذر من عالم (مدرن) [١] Moderne حسب تعبيره ينصب نفسه وسيط المروق من الدين ، فنجد ذوات لم يرسخ الإسلام في نفوسهم، ولا خالطت بشاشة الإيمان وحلاوته قلوبهم يرفعون رءوسهم وينشرون صورهم ومقالاتهم في المجلات المصورة وغيرها، ويكاشفون الجمهور بما في صدورهم مما فيه هلاك الحرث والنسل، وكأنه العالم الأوحد (راسبوتين) يخرج للناس ضاحكًا مستبشرًا من غير رادع من حياء أو حياة ضمير حتى ليقول العقلاء : يا للإسلام من أدعياء العلم الذين تزعموا على العلماء!!.

٣/١/٤/٢ الحذر من التطاول على أقوال الفقهاء (٢):

يعتبر الكوثري تجرأ الناس على الفقه المتوارث تعبيد لطريق المروق من الدين لهذا يجب الحذر من ذات الوقت من الإفتاء بالأقوال الضعيفة لأنه يفضي إلى اتهام الفقهاء بالمجازفة؛ إذ واجب أهل العلم السهر على سد مداخل الفساد والسعي إلى توطيد السياج وسد الخلل لا تعبيد الطريق إلى المروق.

---

(١) كلمة فرنسية تعني العصري، ويراد بها في هذا السياق المقلد للغرب.

(٢) انظر المقالات: (٣٢١-٣١٦).

٢/٤/٢ الإصلاح الاجتماعي:

١/٢/٤/٢ الأسرة (١).

تطرق إلى قضية الأسرة بوصفها اللبنة الأولى للمجتمع، واعتبر صلاح المجتمع من صلاح الأسرة وفسادها من فساده، وبانهيار الأسرة ينهار المجتمع لهذا لابد من ذَوْد دون ذلك بكل ما نملك من قوة أدبية وتربوية، ولتجاوز هذه الأمراض عمل على تحديد الأمراض التي أصابت المجتمع ثم اقترح معالجتها.

٢/٢/٢/٤/٢ الأمراض التي أصابت المجتمع (٢):

١-تحلل وتفسخ على مستوى الأخلاق، فقد فقد الاتحاد وهيمن التشرذم وعادت الجاهلية، وولد كل ذلك ذيوع التفرنج والتبرج والرذيلة وتقليص مساحات الفضيلة.

٢-الرضا بالذل على كل الأصعدة إلى درجة أن الحراس من سادتنا العلماء نيام أو مستسلمون للتيار الجارف، فالكبار سكوت قانعون بالقوت، فسادت المذلة والخنوع وإذا طال الأمد يزداد الانحدار إلى الهمجية.

٣-اللامبالاة بما حل بالأمة من تخاذل ينذر بالسقوط، والتي سماها الكوثري بعلة (أنا مالي) فهي على وجازتها علة العلل في الخلل الذي طرأ على شئون الأمة في كل زمن.

اقترح الشيخ لتجاوز هذا الخلل مجموعة من التدابير الأساسية في الإصلاح

---

(١) المصدر السابق: (٦٠٧).

(٢) مقالات الكوثري: (٦٠٧-٦١٣-٦٠٨).

الاجتماعي:

١-العمل على إصلاح الأفراد بالتربية الدينية الراشدة، لأن الفرد هو النواة الأولى للأسرة، وبوصف الأسرة الخلية الأولى لإصلاح المجتمع.

٢-إنجاز دراسات جادة شاملة عن أمراض المجتمع بغرض تشكيل جماعات متصاعدة، تقوم بواجب إرشاد الأسر والمجتمعات والبلدان والممالك، ويقتضي نجاح هذا العمل جهودًا جماعية في إطار مؤتمرات تعقد لهذه الغاية.

٣-السعي المستمر نحو تعارف الشعوب الإسلامية لتتمكن الجامعة من تقويم العود أو رد التعدي على الأمة بالتشاور والتآزر، وإصلاح ما يحتاج إلى الإصلاح منها بعناية فائقة تركز على التضامن الاجتماعي الذي يرمي إليه وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الشرع الإسلامي.

٤-العمل على إصلاح عالم الأفكار ببعث الأبعاد الاجتماعية والسياسية والفكرية للعقيدة الإسلامية، ورأس الإصلاح في عالم الأفكار بعد التوحيد: إبطال فلسفة (أنا مالي) التي تعبر عن اللامبالاة وتعطيل وظائف التوحيد، فيعتقد المسلم حين رفض التسليم بهذه الفكرة أنه من الواجب عليه أن يحب لأخيه ما يحب لنفسه ومصداقًا لقول النبي ﷺ: «**لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه**»(١).

٣/٢/٤/٢ مسألة المرأة (٢):

ظهر في الشرق الإسلامي دعاة تحرير المرأة وفق الأُنْمُوذَج الغربيّ في تركيا ومصر ولبنان وسوريا وغيرها من البلاد الإسلامية، مما حدا بأعلام

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان.

(٢) مقالات الكوثري: (٣٢٠-٣٢٩-٣٢٨-٣٢١-٣٣٠).

الإصلاح الدعوة إلى تغيير الوضع وكشف حقيقة هذه الأفكار ومن يقوم بتغذيتها وتسويقها في عالمنا الإسلامي.

ولعل من أبرز المساهمين في المرافعة عن المرأة المسلمة، الشيخان مصطفى صبري وزاهد الكوثري، فألف الأول كتابًا فصل فيه القول نقلاً وعقلاً، بغرض قطع الطريق على دعاة السفور (١)، أما الثاني فقد كتب مقالاً بعنوان حجاب المرأة بين فيه حقيقته بالحجج النقلية والعقلية، ولعل أهم ما احتج به ما مجمله النقاط الآتية:

١-خوطب نساء النبي ﷺ في كتاب الله بقوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الأحزاب:٣٣]. وأمرهن بالاحتجاب عن الرجال مع أنهن أمهات المؤمنين فغيرهن من النساء أولى منهن بالاحتجاب.

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَآءِ ٱلْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَٰبِيبِهِنَّ﴾ [الأحزاب:٥٩]. فساوى بين نساء النبي ﷺ ونساء المؤمنين في وجوب الحجاب الشرعي البالغ.

واختار الكوثري في معنى ﴿يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَٰبِيبِهِنَّ﴾. التقنع برداء يغطي الأنف والعين اليسرى وإخراج اليمنى مع إدناء الرداء حتى يجعل قريبًا من الحاجب أو على الحاجب.

ورجح في تفسير قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾. قول ابن مسعود هي الثياب، ولهذا حمل على من فسرها بالكحل والخاتم أي موضعها من الوجه والكف واعتبره غير مرضي لمخالفته ما ورد عنه وعن السيدة عائشة رضي الله عنها.

ومجمل قول الكوثري عدم صحة كشف المرأة وجهها وكفيها، واعتبره مذهب

---

(١) انظر كتابه: "قولي في المرأة" ومقارنته بأقوال مقلدة الغرب.

جمهور السلف وعليه عول الإمام الجصاص حسب رأيه في "**أحكام القرآن**"، والراجح حسب تقديرنا وفق ما ذهب إليه السلف والخلف ووفق ما ذهب إليه الجصاص في كتابه الآنف الذكر، أن استثناء إبداء الوجه والكفين من عموم منع إبداء زينتهن يقتضي إباحة إبداء الوجه والكفين في جميع الأحوال، يؤكد هذا المعنى قول الجصاص: قال أصحابنا المراد الوجه والكفان؛ لأن الكحل زينة الوجه والخضاب والخاتم زينة الكف فإذا أباح النظر إلى زينة الوجه والكف فقد اقتضى ذلك لا محالة إباحة النظر إلى الوجه والكفين ويدل على أن الوجه والكفين من المرأة ليستا بعورة[١]. وهو مشهور مذهب الحنفية، ولهذا يعد رأيه من بقايا التقاليد وليس انتصارًا لمذهبه الفقهي الحنفي لمخالفته الظاهرة.

وموقفه السالف له ما يبرره من الناحية النفسية، فقد مال إلى ذلك الرأي على تشدده قطعًا لطريق التماس العذر في مسألة المرأة، إذ الاعتذار لهم يفضي إلى التفريط في الموروث من جهة وتعبيد لطريق المقلدين للغرب، لأن أول مراحل تمكين أفكار مقلدي الغرب مخالفة المشهور بين المسلمين رغم أن المشهور في غاية التوسط، لهذا اختار الكوثري الرأي المتشدد لأن من خالف التشدد وقع في الاعتدال، ومن خالف الاعتدال وقع في الإفراط أو التفريط كما هو حال مقلده الغرب، ورغم اختياره لهذا الرأي المتشدد لم ينكر على أئمة الأمصار في قولهم بجواز كشف المرأة وجهها وكفيها، ورأى أن ذلك مقيد بعدم خوف الفتنة، ثم يتساءل أين المجتمع المهذب الذي يأمن الإنسان فيه الفتنة عند خروج المرأة سافرة؟

٢-يعلم أن عدم خوف الفتنة بالنظر إلى المرأة في ناظر خاص، أما بالنظر إلى جماهير الناس الذين تبرز أمامهم سافرة فلا يتصور عدم خوف الفتنة عليهم جميعًا ولهذا التعليل والتحليل يتحتم المنع من السفور.

---

(١) أحكام القرآن ، الجصاص: (٣/٣١٥-٣١٦).

٣-ورد في السنة مجموعة من الأحاديث فيها استنزال اللعنات على المائلات المميلات الكاسيات العاريات اللائي على رؤوسهن أمثال أسنمة البُخت لقول النبي ﷺ: «**صنفان من أهل النار لم أرهما: قومٌ معهم سياطٌ كأذناب البقر يضربون بها الناس، ونساء كاسيات عاريات مائلات مميلات رؤوسهن كأسنمة البخت المائلة، لا يدخلن الجنة، ولا يجدن ريحها، وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا وكذا**»(١). لهذا فأمرهم واضح لا يحوج إلى شرح وبيان.

٤-عمل المسلمين المستمر في مشارق الأرض ومغاربها في غاية المراعاة للحجاب منذ القديم، لما توارثوا من دلالة النصوص على ما عملوا به، فكانت نساؤهم مراعيات للحجاب الشرعي في أحوالهن المطلوبة.

٥-جعل الإسلام الغيرة على النساء أمًّا وزوجة وبنتًا وأختًا من الالتزام الصحيح، ومن فقدها من أبناء المسلمين إنما فقدها بعد اندماجه في أمم لا يغارون على نسائهم ولا يرون أي بأس في مخاصرة زوجاتهم لرجال آخرين في مرأى ومشهد منهم.

سئل العلامة أحمد وفيق باشا(٢). من قِبَلِ بعض الدبلوماسيين الغربيين، لماذا تبقى نساء الشرق محتجبات في بيوتهن مدى حياتهن من غير أن يخالطن الرجال، ولا يغشين مجامعهم؟ فأجاب في الحال قائلاً: لأنهن لا يرغبن في أن يلدن من غير

---

(١) البخت: الجمال الطويلة الأعناق. أخرجه مسلم في صحيحه.

(٢) تقلد كثيرًا من الوظائف الدبلوماسية في عواصم أوربية قبل تولي الصدارة العظمى في الأيام الأولى للسلطان عبد الحميد الثاني، انظر الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، الشناوي (١٧٨١/٤).

أزواجهن[١].

٤/٢/٤/٢ مسألة المنازل:

العمارة الإسلامية مبنية بمراعاة أحكام الشريعة في بنائها حفاظًا على الأخلاق والفضائل الإسلامية في هندستها، وقد تعرضت تلك العمارة لغزو العمارة الغربية التي لا تراعي تلك الفضائل والأخلاق، فظهرت الشرفات في المنازل الجديدة وتسابقت النساء إلى عرض مفاتنهن من خلالها، وهو منكر يجب التنبيه إليه.

قال الكوثري: كيف لا ننكر تطويق منازل ببلكونات (شرفات) مكشوفات؟

النقطة الثالثة: وقفة مع مسلكه في تصور الأزمة:

يرى الشيخ الكوثري أن أزمة عالمنا الإسلامي في العصر الحديث تتلخص في الخلل الطارئ على عرض المسألة الفقهية والعقدية أكثر مما ترجع إلى أسباب أخرى، لهذا ركز في عرضه المستنتج من مؤلفاته على المناحي الآتية:

١/٣ الخلل الطارئ على مسائل العقيدة:

يتصور الشيخ أن من أهم أسباب بعد المسلمين عن عقائدهم في العصر الحديث ظهور بدعة التجسيم (الوثنية) على يد الحنابلة الجدد ممثلين أساسًا في الوهابيين ومن سار على دربهم، وقد ظهر الاحتفال بهذا الاتجاه في العصر الحديث بطبع مؤلفات بعيدة عن العقيدة الإسلامية الصافية وفق تصوره، وبهذا الصدد حمل حملة شنيعة على طبع كتاب الدارمي، وكتاب ابن خزيمة، وكتاب عبد الله بن أحمد

---

(١) مقالات الكوثري: (٣٣١-٣٣٢).

ابن حنبل. وكل ما من شأنه الانتصار إلى ذلك الاتجاه على حساب الاتجاهات الغالبة في البيئة الإسلامية منذ أمد بعيد، سنعود إلى مناقشته في اللاحق.

٢/٣/ الخلل الطارئ على مسائل الفقه:

يرى الأستاذ الكوثري أن الخلل الطارئ على الفقه الإسلامي سببه اللامذهبية التي ستئول إن تمادى بها الزمن إلى اللادينية وفق رأيه، فقد شق عليه أن يرى التطاول على العلماء الأعلام من فقهاء ومحدثين ومفسرين وغيرهم؛ لهذا أفرغ وسعه من أجل المرافعة عنهم ومدافعة المتطاولين عليهم وهو القائل: اللامذهبية قنطرة اللادينية.

٣/٢/٣ الخلل الطارئ على التعليم:

يرى الأستاذ أن الخلل الطارئ على التعليم سببه الابتعاد عن مناهج المتقدمين في التمحيص والتثبت مما سبب فقدان ملكة البحث العلمي الجاد لدى الناشئة.

٣/٢/٣ الخلل الطارئ على ميدان السياسة:

الفساد الجديد في السياسة سببه إبعاد الإسلام عن ميدان الحكم، وتعويضه بالنماذج الغربية في السياسة والحكم، مما سبب للمسلمين غربة في بلدانهم.

٤/٢/٣ الخلل الطارئ على وضع المرأة:

فساد وضع المرأة يعود إلى هيمنة الفكرة الغربية التي يراد تجسيدها في المجتمع وقضية المرأة على الخصوص، وإذا تم لهم ذلك سيعمدون إلى تغيير كل ما يحمل بذرة الانتماء إلى هذه الأمة، فتتغير العمارة، وشكل المدينة، والعلاقات الاجتماعية.

موقفنا من هذا التّصور:

يسجل الباحث من البداية موافقته الكوثري في تشخيص الأزمة في مجملها، فالأزمة ثقافية بالدرجة الأولى، ولعل من بين التيارات المساهمة في تأزيم الوضع اتباع الاتجاهات الظاهرية في العصر الحديث، فقد كانت بسبب تصرفاتها عاملة على تكريس الإقصاء المتشرع بين المسلمين، لا لشيء سوى الاقتناع بصحة الرأي الذي يميلون إليه وبطلان ما سواه، وقد ولدت هذه القناعات فكرًا لا يقبل الحوار فكر إطلاقي استبدادي لا يقبل الأخذ والرد، والفكر الاستبدادي سواء كان دينيًا أو لا ديني كما هو معلوم فكر يعمل على اغتيال الفكرة المخالفة بكل الوسائل المشروعة شرعًا أو قانونًا فإذا أعيته الوسائل المشروعة ركب غير المشروعة للأسف وهو أشنع، وقد وصل ببعض المتبنين لهذا الفكر أن أصبحوا كالمجانين لا همَّ لهم غير إذلال المخالفين، وما ذلك حسب تقديرنا إلا بسبب اختصار الإسلام والفكر في مسائل ظاهرية لا صلة لها بالقلب، ولهذا فالمسألة ليست علمية بحتة كما يتبادر من فكر الشيخ الكوثري بل هي مشكلة تربوية بالدرجة الأولى مبناها وأساسها ثقافي طبعا، لهذا لابد من بذل المجهود من أجل إصلاح ولائنا لله تعالى في إطار البعد الإنساني في تصرفاتنا المبني أساسًا على بعث الروح في الالتزامات الشرعية.

كما نسجل للأسف الشديد غياب الرؤية الدقيقة للمشاكل، فالأستاذ رحمه الله مجرور إلى ميادين المطارحة بما تجود به المطابع من مؤلفات ومنشورات وجرائد، بمعنى لا يتخير الأخطر فالأقل خطورة... وهكذا دواليك، بل يرد على كل ناعق، دون تفريق دقيق بين مهم وأهم، بين مسألة تأثيرها في الحاضر والمستقبل ومسألة تأثيرها وقتي، وما ذلك إلا بسبب غياب رؤية حضارية فاحصة تتوخى هدفا محددًا في ظرف محدد، ووفق شروط محددة ترسمها رؤية استراتيجية.

لهذا غلب على جهوده العمل الفدائي أكثر من العمل المؤسساتي بل يكاد

يغيب هذا النمط من التفكير من خلال ما لمسناه من جهود الرجل، لهذا كانت جهوده تنبيهية أكثر مما هي تأسيسية طبعًا في إطارها الكلي لا في إطارها الجزئي، وهو المسلك الذي يختاره جل الفدائيين في الميدان الفكري.

ورغم كل ما قلناه فإننا في حاجة إلى استثمار توجيهاته في ميدان إصلاح التعليم والجو المحيط به، كما أننا في حاجة إلى النسج على منواله في التربية الروحية الراشدة من أجل نفي النفي وإقصاء الإقصاء، تربية ننميها ونغذيها ببعث الروح في التزاماتنا الشرعية المؤسسة للهَمِّ الحضاري في أنفسنا ومجتمعنا في إطار السؤال الوظيفي الذي يؤرق كل من «فكر رسالي جاد يهمه أمر أمته، ويتمنى أن تخرج في غدها القريب من التخلف إلى التقدم، ومن التبعية إلى الاستقلال من أجل المساهمة في قيادة العالم نحو فضاء الإنسانية التي أراد الإسلام تكريسها في العلاقات بين الدول والشعوب والمجتمعات والأفراد.

*****

جهود الشيخ محمد زاهد الكوثري

في

خدمة السنة المشرفة

- عرض ودراسة -

الدكتور أبو بكر كافي

أستاذ الحديث وعلومه ورئيس قسم الكتاب والسنة

بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقُسَنْطِينَة الجزائر



بسم الله الرحمن الرحيم

إن الشيخ العلامة محمد زاهد الكوثري من العلماء الأفذاذ الذين تميزوا في عصره بمعرفة الشريعة منقولها، ومعقولها، والاطلاع الواسع على تاريخ الأمة والفقه بواقعها، ومن المجالات التي أسهم فيها الشيخ إسهامًا واضحًا ميدان الحديث وعلومه، فقد كانت له فيه اليد الطولى، حيث عُني به العناية الكبرى تأليفًا وتحقيقًا، وتدريسًا، رواية ودراية، وفهمًا وتفقهًا، ونريد في هذا البحث إن شاء الله إبراز شخصية الشيخ محمد زاهد الكوثري الحديثية من خلال تتبع تراثه في كتبه ومقالاته ومقدماته القيمة، على كثير مما حققه وطبعه أو طبع بعنايته، وتعليقاته الحافلة على بعض الكتب، تحت عنوان: (**جهود الشيخ محمد زاهد الكوثري في خدمة السنة المشرفة**) عرض ودراسة ضمن الخطة الآتية:

تمهيد: يتضمن ترجمة موجزة للشيخ، وذكر شيوخه في الحديث ومؤلفاته الحديثية.

المبحث الأول: عناية الشيخ بالسنة روايةً، وجهوده في النهوض بدراستها، وتدريسها.

المبحث الثاني: عناية الشيخ بكتب الرجال والعلل، والجرح والتعديل، وفقه السنة.

المبحث الثالث: جهود الشيخ في الدفاع عن السنة، ورد مزاعم المستشرقين ومن تبعهم.

المبحث الرابع: جهود الشيخ في تحرير بعض القواعد والأصول الحديثية.

الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج، والتوصيات، والمقترحات.

تمهيد

يتضمن ترجمة موجزة للشيخ، وذكر بعض شيوخه في الحديث ومؤلفاته الحديثية [١]:

هو: محمد زاهد بن حسن الحلمي الكوثري نسبة إلى قرية الكوثري بضفة نهر (شيز) من بلاد القوقاز، وقيل: إنه نسبة إلى أحد أجداده، ينحدر من أصل جركسي سكن أجداده الضفة اليسرى من نهر القوقاز.

ولد بقرية حاج حسن قريسي القريبة من دوزجه بنحو ثلاثة أميال شرق الأستانة، وكان ذلك يوم الثلاثاء ٢٧ أو ٢٨ من شوال ١٢٩٦هـ، الموافق لسنة (١٨٧٨م).

تلقى عن والده المبادئ الأولى للعلوم الإسلامية، وفي ذلك يقول: تلقيت عن والدي علوم الفقه والحديث وغيرها لأنه كان متفرغاً لتدريس هذه العلوم، وأجازه بمروياته عامة ومنها دعاء الفرج المبارك بقول رواته: كتبته وها هو في جيبي.

تلقى العلم بعدها على علماء بلدته دوزجه، فتتلمذ فيها على نظم الدوزجي، فأخذ عنه الصرف، والنحو، والتاريخ، والرياضيات، واللغة الفارسية، وتقويم البلدان وبعض العلوم الشرعية والأربعين العجلونية.

نزل بعدها في الأستانة (١٣١١هـ/١٨٩٣م)، واستقر بها في مدرسة الحديث

---

(١) انظر: الامام الكوثري **لأحمد خيري، بذيل مقالات الكوثري: (ص٤٢٩ و ٤٦٦-٤٦٨)**، شيخ علماء الإسلام محمد زاهد **الكوثري عصره وآراؤه، دراسة تحليلية لمؤلفاته وآرائه الإصلاحية للدكتور عمار جديل، (ص٦٦-٧٢)، والتحرير الوجيز فيما يبتغيه المستجيز** وإجازات الكوثري **لمحمد أسعد العجبي**.

التي أنشأها قاضي العسكر حسن أفندي عام (١٠٤٤هـ) ثم انتقل إلى جامع الفاتح طالبًا للعلم، على الشيخ إبراهيم حقي الأكيني ثم علي زين العابدين الألصوني، والشيخ حسن القسطموني، كما سمع بعدها من يوسف ضياء الدين التكوشي، وشيخ المشايخ الشيخ أحمد شاكر الكبير، ومحمد أسعد دده، فأخذ عنهم الصرف والبلاغة والأدب والفقه والأصول والتوحيد والمصطلح والتفسير والحديث والمنطق وآداب المناظرة والحكمة لتمتحنه بعدها لجنة يرأسها أحمد عاصم الكملنجاوي وبعضوية محمد أسعد بن النعمان الأخسخوي ومصطفى بن عظم الداغستاني وإسماعيل زهدي الطوسوي.

وكان الكوثري محبًا للحديث وعلومه، مواظبًا على تحصيله وسماعه واستجازة الشيوخ والأقران، وقد أفرد لبيان شيوخه ومسموعاته وإجازاته في علم الحديث كتابًا مستقلاً على عادة علماء الحديث من جمع مروياتهم في كتب خاصة تعرف بالفهارس أو الأثبات أو البرامج أو المشيخات، وقد سماه بـــ **(التحرير الوجيز فيما يبتغيه المستجيز)** ذكر فه شيوخه الذين سمع منهم الحديث وأجازوه فيه.

فقد سمع من أحمد بن مصطفى العمري حديث الرحمة المسلسل بالأولية وقد أجازه بمروياته بإجازة مخطوطة في عشرين ورقة، وأخذ سماعًا عن العلامة المحدث الكتاني الشمائل للترمذي من لفظه في الجامع الأموي، وأجازه محمد بن سالم النجدي الشافعي بمروياته، وسمع من السيد أحمد بن رافع الطهطاوي بعض المؤلفات وأجازه في عامة مؤلفاته، كما تلقى من الشيخ العلامة يوسف الدجوي موطأ مالك بن أنس من رواية يحيى بن يحيى الليثي قراءة عليه في مجالس متعددة أخرها في اليوم الثاني والعشرين من صفر سنة (١٣٦١هـ)، وأجازه به وبجميع مروياته إجازة عامة.

كما سمع محدث الشام بدر الدين الحسني ولم يجزه وأخذ عن الشيخ حسن بن عبد الله القسطموني، وأجازه بمروياته، وغير هؤلاء، وهذه الكثرة في الشيوخ والإجازات إن دلت على شيء فإنما تدل على أن الشيخ جار على سنن المحدثين في العناية برواية الحديث بالأسانيد المتصلة إلى النبي ﷺ.

مؤلفاته وتعليقاته ومقدماته ومقالاته في الحديث وعلومه:

ومن بالغ اهتمامه بالحديث وعلومه أنه صنف فيه كتبًا كثيرة بعضها مؤلفات مستقلة، وبعضها تعليقات وحواشٍ على كتب قام على نشرها وطبعها، وبعضها مقدمات لكتب نشرت تحت توجيهه وبعضها مقالات نشرت في الصحف والمجلات تناول فيها قضايا حديثية مختلفة فأما المؤلفات فمنها:

- **إبداء وجوه التعدي في كامل ابن عدي** (مخطوط).
- **نقد كتاب الضعفاء للعقيلي** (مخطوط) وسنعرض لتفصيل وجهة نظر الشيخ الكوثري في كامل ابن عدي وضعفاء **العقيلي** ومناقشة ذلك.
- **التعقب الحثيث لما ينفيه ابن تيمية من الحديث**، تعقب فيه ابن تيمية فيما نفاه في كتابه **(منهاج السنة النبوية)** من ورود أحاديث في بعض المواضع (مخطوط).
- **التحرير الوجيز فيما يبتغيه المستجيز**، ذكر فيها شيوخه ومروياته، وهو مطبوع.
- **تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب**، مطبوع.
- **أقوم المسالك في بحث رواية مالك عن أبي حنيفة ورواية أبي**

حنيفة عن مالك، (مطبوع).

- **فصل المقال في تمحيص أحدوثة الأوعال** يتضمن الكلام على الحديث الخرافي القائل بأن حملة العرش أوعال (مخطوط).
- **نظرة عابرة، فيمن ينكر نزول عيسى** عليه السلام (مطبوع).
- **النكت الطريفة في التحدث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة** (مطبوع).
- أما المقدمات والتعليقات على الكتب الحديثية التي اعتنى بطبعها ونشرها فمنها:
- **مقدمته الحافلة على نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي**، والتي أفردها فيما بعد الشيخ عبد الفتاح أبوغدة، وعلق عليها تعليقات نافعة وسماها (فقه أهل العراق وحديثهم).
- تعليقه على **رسالة الإمام أبي داود في وصف سننه**.
- **تعليقاته على ذيول طبقات الحفاظ** للحسيني، وابن فهد، والسيوطي.
- **تعليقاته على شروط الأئمة الستة** لمحمد بن طاهر المقدسي، وشروط الأئمة الخمسة للحازمي المسماة بـ **(التعليقات المهمة على شروط الأئمة)**.
- تقديمه وتعليقه على **كشف المغطا من فضل الموطا** لابن عساكر.
- تقديمه وتعليقه على **خصائص مسند أحمد** لأبي موسى المديني.
- تقديمه وتعليقه على **المصعد الأحمد** لابن الجزري.
- منية الألمعي فيما فات من تخريج أحاديث الهداية للزيلعي

للحافظ ابن قطلوبغا.

- **إضافة إلى بعض ما قدم له وكتب فيه كلمة مما نشره أو ألفه غيره فمن ذلك:**
  - **الدر الفريد الجامع لمتفرقات الأسانيد** لعبد الواسع اليماني.
  - **طبقات ابن سعد** من الطبعة المصرية.
  - **فتح الملهم في شرح صحيح مسلم** للعلامة شبير أحمد العثماني.
  - **ترتيب مسند الشافعي** للحافظ محمد عابد السندي.
  - **فهارس البخاري** للشيخ رضوان محمد رضوان.
  - **انتقاد المغني عن الحفظ والكتاب** لحسام الدين القدسي.

إضافة إلى العديد من المقالات التي نشرها في الصحف والمجلات مما يخدم علم الحديث التي أربت على العشرين مقالة في قضايا حديثية مختلفة.

وهذا الرصيد الكبير المتنوع يدل دلالة بينة على أن الشيخ محمد زاهد الكوثري محدّث مستكمل الأدوات جامع بين الرواية والدراية، كما نلحظ فيه المنزع الاجتهادي في الرد والنقد والتعقيب على كبار الحفاظ والمحدثين المتقدمين منهم والمتأخرين، وبعض المعاصرين وليس بالضرورة أن يكون مصيبًا في كل ما ذهب إليه ورآه، ولكنّ حَسْبُ المجتهد بذل الوسع، وتحري الحق، والبعد عن التعصب والهوى؛ ولذا كان من الضروري تناول هذا التراث الضخم للكوثري في دراسات أكاديمية تخصصية في مرحلتي الماجستير والدكتوراه تستوعب كل آرائه واجتهاداته الحديثية بالدراسة والتحليل والتقويم وما هذه الورقة إلا محاولة متواضعة لتسليط الضوء على جوانب من شخصية الشيخ الكوثري الحديثية.

****

المبحث الأول

عناية الشيخ بالسنة روايةً، وجهوده في النهوض بدراستها وتدريسها:

كان الشيخ على عادة العلماء يجيز طلابه وتلاميذه بمروياته ومسموعاته وإجازاته[(١)]. ولهذا الغرض ألف كتابه **(التحرير الوجيز فيما يبتغيه المستجيز)** ولكن ما كانت همة الشيخ لتقتصر على الرواية دون الفقه والدراية؛ لذا أقبل على كتب الرجال والعلل وأحاديث الأحكام والشروح الحديثية، يدرسها ويستفيد منها، ويوجه إليها طلابه وتلاميذه، وينصح بها العلماء كي يأخذوا بها في مناهج تدريسهم، وقد قدم الشيخ رحمه الله تقريرًا مفصلاً ومشروعًا متكاملاً لشيخ الأزهر الشيخ مصطفى عبد الرازق لإحياء علوم السنة بالأزهر[(٢)]، يصلح لأن تستفيد منه كليات الحديث الشريف والمعاهد الشرعية في وقتنا هذا.

وسنعرض لهذا التقرير المهم بشيء من التحليل حتى نقف على أبعاد رؤية الشيخ الكوثري الإصلاحية في مناهج التعليم الديني.

بدأ الشيخ تقريره بالإشادة بشيخ الأزهر، وتقدير مجهوداته الطيبة في خدمة العلم والنهوض بعلم الحديث بالأزهر الشريف، ثم لخص الخلل الذي يعتري طالب العلم من تقصيره في تعلم الحديث وعلومه، وقلة العناية به فمن ذلك:

ترك المتخرج يتيه في وادي الحيرة عند اختلاف الروايات، وعدم قدرته على ترجيح رواية على أخرى بطريق علمي.

---

(١) انظر أسماء بعض تلاميذه الذين أجازهم في ترجمة الشيخ الإمام الكوثري لأحمد خيري بذيل المقالات: (ص٤٧٢-٤٧٤).

(٢) انظر مقال: (إحياء علوم السنة بالأزهر) ضمن مقالات الشيخ (ص٤١٧).

عدم التمييز بين صحيح الروايات وضعيفها.

عدم القدرة على رد عدوان الملبسين على الإسلام وتأريخه بالروايات الكاذبة.

عدم التفريق بين ما يصلح أن يكون بيانًا لمجمل الكتاب، أو مفسرًا لمواضع الاشتباه فيه، وما لا يصلح لهذا أو لذاك.

ثم صرح بأن هذه أمور لا يستساغ أن تسود معهدًا إسلاميًا قديمًا كالأزهر، لم تزل ولا تزال وفود الشعوب الإسلامية تؤمه منذ مئات من السنين[١]. ثم طرح الشيخ اقتراحه ضمن عشر عناصر.

أولاً: ربط الدروس بما بعد الصلوات من فجر وظهر وعصر ونحو ذلك، مراعاة لجلال الدرس، ومحافظة على صلاة الجماعة، مع إعطاء المدرس المدة الكافية لإلقاء درسه، دون تحديده بوقت محدد وضيق لا يمكنه من استيفاء درسه على الوجه الأكمل.

ثانيا: تدريب الطلاب على أبحاث في الموضوعات الشائكة، وهذا من خلال إعداد مكتبة شاملة لأمهات الكتب الحديثية، تعد لها قاعة خاصة واقترح قائمة من الكتب النفيسة في الحديث وعلومه رواية ودراية، وغرض الشيخ أن يجمع طالب الحديث بين الجانب النظري، والتطبيقي ولا يكتفي بحفظ قواعد هذا العلم، وأن تكون له القدرة على تطبيقها التطبيق الصحيح.

تضمنت هذه القائمة **التمهيد** لابن عبد البر، **والقبس** لأبي بكر بن العربي، **ورجال البخاري** للباجي، **وشرح جامع الترمذي** لابن سيد الناس، **وتكملته** للزين العراقي، **وشرح ابن رسلان لسنن أبي داود، وثقات العجلي، وترتيب الثقات** لقاسم ابن قطلوبغا، **والإكمال** لمغلطاي، **والعلل** للدارقطني، **والإرشاد** لأبي يعلى القزويني،

---

(١) انظر: مقال إحياء علوم السنة بالأزهر،ضمن مقالات الشيخ (ص٤١٧).

و**الإشراف** لابن المنذر، و**المصنف** لابن أبي شيبة، و**المصنَّف** لعبد الرزاق، و**السنن** لسعيد بن منصور، و**جامع التحصيل في أحكام المراسيل** للعلائي، و**تخريج أحاديث الاختيار** لابن قطلوبغا، و**تقدمة معرفة الجرح والتعديل** لابن أبي حاتم، و**التقييد لرواة السنن والمسانيد**، لابن نقطة، و**تقييد المهمل** لأبي على الغساني، و**المحدث الفاصل-بالصاد-** للرامهرمزي، و**الإلماع** للقاضي عياض، و**شرح علل الترمذي** لابن رجب، و**التحقيق في أحاديث الخلاف** لابن الجوزي.

و**تنقيح التحقيق** لابن عبد الهادي و**المشتبه** للذهبي، و**تبصير المنتبه بتحرير المشتبه** لابن حجر، وغيرها.

ومن خلال النظر في هذه القائمة نلحظ جملة من الأمور المميزة لشخصية العلامة الكوثري الحديثية فمن ذلك:

سعة اطلاعة وقوة معرفته بالكتب الحديثية المطبوع منها والمخطوط؛ لأن جل ما ذكره من كتب كان في زمنه في عداد المخطوط وبعضه لم يطبع إلا في السنين الأخيرة مثل التمهيد والقبس وشرح علل الترمذي ونحوها.

جمعه بين كتب الرواية وما يتعلق بالرجال من أسماء وكنى ومشتبه وجرح وتعديل، وكتب علوم الحديث، وأصول الرواية، وكتب فقه الحديث، والشروح الحديثية.

بعده عن التحجر والتقوقع المذهبي، إذ لم يقتصر على كتب مذهب واحد نشأ عليه بل اتسع نظره إلى بقية المذاهب يأخذ منها ويتسفيد من أصحابها، فقد تضمنت هذه القائمة كتب علماء المالكية في الصدارة ثم كتب الشافعية والحنفية والحنابلة، ولم تكن مقتصرة على كتب مذهب واحد، وهذا مما يبرئ ساحة الشيخ مما يرميه به بعض خصومه من كونه كان متعصبًا للمذهب الحنفي، منكرًا لفضل المذاهب السنية الأخرى وعلمائها.

أصحاب هذه الكتب كلهم من الأئمة الكبار الذين كانت لهم أيادٍ بيضاء في خدمة العلم الشرعي عامة والحديث وعلومه خاصة وكلهم إمام محقق مدقق.

اقتراح الشيخ مثل هذه الكتب لتكون في مكتبة معهد إسلامي عالٍ مثل الأزهر يدل على أن الشيخ يرغب في أن يكون علماء الدين على قدر كبير من العلم والحلم وسعة الصدر، والإنصاف بعيدين عن التعصب، والتقليد الأعمى.

ثالثًا: التركيز على جانب الرواية بأن تقرأ **الأصول الستة والموطأ** بروايتي يحيى الليثي، ومحمد بن الحسن، **وترتيب مختصر مسند أبي حنيفة، ومسند الشافعي، وشرح معاني الآثار للطحاوي**، مع الاعتناء بضبط السند والمتن، وتكون القراءة على شيخ متقن مخصص لذلك، ويكتفي بشرح بعض المفردات الغريبة دون توسع في الشرح حتى يتم إنهاء الكتاب في مدة يسيرة، مع تكليف الطلبة بالبحث عن الرجال في الكتب الخاصة بذلك.

رابعًا: تعيين شيخ آخر لتدريس أصول الحديث (مصطلح الحديث) من كتبه الأساسية مثل: **فتح المغيث** للسخاوي، **وشرح نخبة الفكر** لابن حجر، **والمحدث الفاصل** للرامهرمزي، **والإلماع** للقاضي عياض، **والاقتراح** لابن دقيق العيد، **والكفاية** للخطيب، **ومعرفة علوم الحديث** للحاكم، مع حرص المعلم على غرس حب هذا العلم في نفوس الطلبة ببيان فوائده والنقائص التي تلحق الجاهل به.

خامسًا: الاهتمام بدراسة الأحاديث الموضوعة والواهية، وتعيين أستاذ خاص لذلك واقترح أن يكون كتاب **(تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة)** لابن عراق الكناني أساسًا للدراسة لما له من ميزات عن بقية الكتب في هذا المجال.

سادسًا: العناية بتدريس أحكام المراسيل وآراء أهل العلم فيها، والأحاديث المعلقة والموقوفة في الموطأ والصحيحين والسنن الأربعة، واقترح لذلك مدرسا

خاصا وكتابا هو أحسن ما ألف في بابه، هو **(جامع التحصيل في أحكام المراسيل)** للحافظ العلائي.

سابعا: دراسة أدلة الأحكام التي يستدل بها طوائف الفقهاء جرحًا وتعديلا لمعرفة الصحيح منها والضعيف، وكذا أحاديث التفسير، واقترح لذلك كتبًا خاصة مثل **التحقيق** لابن الجوزي، **وتنقيح التحقيق** لابن عبد الهادي، **وتخريج أحاديث تفسير البيضاوي** لابن همَّات، **وتخريج أحاديث الكشاف** للزيلعي، وابن حجر.

ثامنًا: يعين شيخ خاص لتدريس السير والمغازي بتطبيق قواعد نقد الرجال، حتى يجلى للطلاب حملات المستشرقين لتشويه السيرة والتاريخ الإسلامي تحت ستار البحث العلمي البريء.

تاسعًا: إلقاء محاضرات في الأزهر في مختلف موضوعات علوم الحديث، كوجوه إعلال الحديث، وأسباب وروده، وناسخه ومنسوخه، وتاريخ تدوينه، وما إلى ذلك استنهاضًا لهمم الطلبة لتحقيق تلك الموضوعات وتدوين مؤلفات فيها.

عاشرًا: تشكيل لجنة خاصة من علماء الأزهر تعنى بتتبع حملات المستشرقين والمبشرين، والرد عليها بحجج ناهضة وبحوث شاملة.

هذه هي خطة الشيخ في النهوض بعلوم السنة في الأزهر الشريف، وهي خطة شاملة متكاملة راعى فيها مكان الدراسة وتوقيتها ومقرراتها، وتخصيص أستاذ لكل علم من العلوم، مع الاستفادة من تراث الأمة كله، والانتباه للواقع وتحدياته.

*****

المبحث الثاني:

عناية الشيخ بكتب الرجال والعلل والجرح والتعديل. وفقه السنة

كان للشيخ محمد زاهد الكوثرى عناية كبيرة ومعرفة تامة بكتب الرجال والعلل والجرح والتعديل. ومن كتب الرجال والجرح والتعديل التى خَبَرَها الكوثرى وتكلم فيها جملة من أمهات كتب الفن، فمن ذلك: **كتاب الضعفاء للعقيلى، وكتاب الكامل لابن عدى، وتواريخ البخارى، والجرح والتعديل لابن أبى حاتم الرازى**، وغيرها.

فقال عن هؤلاء وكتبهم: " تجد فى **الضعفاء للعقيلى، والكامل لابن عدي**، كلاما كثيرا عن هوى في ساداتنا أئمة الفقه، فالأول: لفساد معتقده على طريقة الحشوية، والثانى: لتعصبه المذهبى عن جهل مع سوء المعتقد وسار من بعدهما سيرهما إما جهلا، أو تعصبا، ولم يؤذ من سلك هذا المسلك إلا نفسه، ولم يضع من شأن أحد إلا من شأن نفسه"(١).

ثم ذكر مثالا لتعصب ابن عدى- في نظره- هو قوله فى الترجمة إبراهيم بن محمد بن أبى يحيى الأسلمى " نظرت الكثير من حديثه فلم أجد له حديثا منكرا "- مع كلام أهل النقد فيه- وذلك لأن الشافعى أكثر عنه، ثم يستغنى عن مثل محمد بن الحسن لكونه من أصحاب أبى حنيفة، والشافعى

---

(١) فقه أهل العراق وحديثهم للكوثرى: تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، المكتبة الأزهرية للتراث، ص٨٣.

لم يستغن عنه. وبين أن هذا صنيعه مع سائر أئمة الفقه من الحنفية [١].

ثم بين أن من معايب كامل ابن عدى طعنه في الرجل بحديث، مع أن آفته: الراوى عن الرجل دون الرجل نفسه، ومن هذا القبيل كلامه في أبى حنيفة في مروياته البالغة – عنده – ثلاثمائة حديث، وكلها من رواية أباء بن جعفر النجْيرمى، وهو من مشايخ ابن عدى وكل ما في تلك الأحاديث من المؤاخذات إنما هى بسبب هذا الراوي، وابن عدى يلصقها بأبى حنيفة [٢].

ثم تعرض لكتب الإمام البخارى في الجرح والتعديل وبين أن ثبوتها منه ليس كثبوت " **الجامع الصحيح** " والنظر في أسانيدها هو الطريق الوحيد للتعرف على دخائلها. وذكر أمثلة على ذلك [٣].

ثم ذكر كتاب ابن حبان في الرجال، ويعنى به " كتاب المجروحين " ونقل فيه كلمة الذهبي: " إنه صاحب تشنيع وتشغيب " [٤]. ثم أشار إلى أن ابن مهدى كان كثير التراجع، وأن الخطيب البغدادي لا قيمة لكلامه في

---

(١) انظرفقه أهل العراق وحديثهم للكوثري: **تحقيق عبد الفتاح أبو غدة**، المكتبة الأزهرية للتراث، ص٨٣.

(٢) انظرفقه أهل العراق وحديثهم للكوثري: **تحقيق عبد الفتاح أبو غدة**، المكتبة الأزهرية للتراث، ص٨٤.

(٣) انظرفقه أهل العراق وحديثهم للكوثري: **تحقيق عبد الفتاح أبو غدة**، المكتبة الأزهرية للتراث، ص٨٥.

(٤) انظرفقه أهل العراق وحديثهم للكوثري: **تحقيق عبد الفتاح أبو غدة**، المكتبة الأزهرية للتراث، ص.٨٦

الجرح والتعديل [(١)].

ثم تعرض لكتاب " الجرح والتعديل " لابن أبي حاتم ووصفه بالتهور وطلب التروى فيما يقوله من الجروح بسبب كلامه في البخارى [(٢)].

ثم دعا إلى التحري فيما يروى عن ابن عيينة والإمام مالك من طعون في أبي حنيفة لكثرة ما افترى عليهم في هذا الصدد [(٣)]. ثم نبه إلى عدم التعويل على كلام " زكريا بن يحيى الساجي " لكونه متكلماً فيه لكثرة انفراده، ولتعصبه [(٤)].

ثم بين أن الطعن في الرجل باعتبار أنه ليس من بلد الطاعن، أو ليس من قومه، أو ليس على مذهبه، فتعصب بارد يأباه أهل الدين [(٥)].

ومن بالغ اهتمامه بعلم الرجال والعلل أنه صنف كتبا خاصة في ذلك يتبع فيها أشهر كتب الفن، منها: **إبداء وجوه التعدى في كامل ابن عدي**. ونقد كتاب الضعفاء للعقيلى. ولكن لا نستطيع أن نعرف قيمة هذين الكتابين لكون كلا منها ما زال مخطوطا، ولم يطبع بعد.

---

(١) انظر فقه أهل العراق وحديثهم للكوثرى. ص٨٦. وتأنيب الخطيب، ص١٠-١٣

(٢) انظر فقه أهل العراق وحديثهم ص٨٦. وانظر تعليق الكوثرى على " شروط الأئمة الخمسة " للحازمى، ص٢٢-٢٣

(٣) انظر فقه أهل العراق وحديثهم، ص٨٧. وتأنيب الخطيب، ص٨٢.

(٤) انظر فقه أهل العراق وحديثهم٨٥. وتأنيب الخطيب، ص١٨.

(٥) انظر فقه أهل العراق وحديثهم للكوثرى، ص٨٩

تحليل ومناقشة نقد الشيخ الكوثرى لكتب الرجال:

لقد بنى الشيخ الكوثرى نقده لكتب الرجال على أربع قضايا أساسية وهي:

- عدم الإعتداد بالجرح الناتج عن اختلاف المعتقد والمذهب.
- ملاحظة كون الجارح متعنتا ومتسرعا في الجرح.
- النظر في أسانيد ما ينقل في كتب الجرح والتعديل.
- النظر في حال الناقد وأهليته للنقد علما ودينا وورعا.

أما بالنسبة للنقطة الأولى عدم الاعتداد بالجرح الناتج عن اختلاف المعتقد والمذهب. فلم يكن الكوثرى بدعا فيما ذهب إليه فقد نص على ذلك كثير من الحفاظ المتأخرين كالإمام ابن دقيق العيد، والحافظ الذهبي، والحافظ ابن حجر وغيرهم.

قال ابن دقيق العيد – متكلما على الأسباب التي تدخل منها الافة في تضعيف الرواة وتجريحهم – : وهذا الباب تدخل فيه الآفة من وجوه:

أحدها: وهو شرها، الكلام بسبب الهوى والغرض والتحامل، وهذا مجانب لأهل الدين وطرائقهم. وهذا وإن كان تنزه عنه المتقدمون، لتوفر أديانهم، فقد تأخر أقوام ووضعوا تواريخ، ربما وقع فيها شيء من ذلك، على أن الفلتات من الأنفس لا تُدَّعى العصمة منها، فإنه ربما حدث غضب لمن هو من أهل التقوى فبدرت منه بادرة لفظ.

وقد ذكر أبو عمر بن عبد البر الحافظ أمورا كثيرة عن أقوام من المتقدمين وغيرهم، حكم بأنه لا يلتفت إليها، وحمل بعضها على أنها خرجت عن غضب وحرج من قائلها، هذا أو قريب منه. ومن رأيه أن من

اشتهر بحمل العلم فلا يقبل فيه جرح إلا ببيان، هذا أو معناه.

ثانيهــا: المخالفة فــي العقائــد، فإنهــا أوجبــت تكفيــر النــاس بعــضهم لبعض، أو تبديعهم، وأوجبت عصبية اعتقــدوها دينــا يتــدينون بــه، ويتقربــون به إلى الله تعالى، ونشأ من ذلك الطعــن بــالتكفير أو التبــديع. وهــذا موجــود كثيرا في الطبقة المتوسطة من المتقدمين.

والذي تقرر عندنا : أنــه لا تعتبــر المــذاهب فــي الروايــة. إذ لا نكفــر أحدا من أهل القبلة إلا بإنكار متواتر من الشريعة. فــإذا اعتقــدنا ذلــك وانــضم إليه التقوى والورع والضبط والخــوف مــن الله تعــالى، فقــد حــصل معتمــد الرواية.

ومن هذا الوجه – أعنى وجه الكلام بــسبب المــذاهب – يجــب أن تتفقــد مذاهب الجارحين والمزكين مع مذهب من تكلمــوا فيــه، فــإن رأيتهــا مختلفــة، فيتوقف عن قبول الجرح غاية التوقــف، حتــى يتبــين وجهــه بيانــا لا شــبهة فيه[1]. ثم ذكر باقى الأسباب.

وهذا الذي ذكره العلامة ابن دقيــق العيــد وافقــه عليــه كثيــرون مــنهم الإمام السبكى رَحِمَهُ اللَّهُ فإنه قال: " إياك ثم إياك أن تــصغى إلــى مــا اتفــق بــين أبى حنيفة والثورى، أو مالك وابــن أبــى ذئــب، أو بــين أحمــد بــن صــالح والنسائى، وبين أحمد بن حنبل والحارث المحاســبى، وهلــم جــرا إلــى زمــان الشيخ عز الدين بن عبد الــسلام، والــشيخ ابــن الــصلاح. فإنــك إن اشــتغلت بذلك خشيت عليك الهلاك فالقوم أئمــة أعــلام، ولأقــوالهم محامــل، ربمــا لــم يفهم بعضها، فليس لنا إلا الترضى عنهم والــسكوت عمــا جــرى بيــنهم، كمــا

---

(١) انظر الاقتراح في بيان الاصطلاح ت د/عامر حسن صبرى، ص٢٨٨-٢٩٦.

يفعل فيما جرى بين الصحابة رضي الله عنهم [(١)].

ووافقه عليه الإمام الذهبى في **الموقظــة** [(٢)]، والحــافظ ابــن حجــر فــي **نزهة النظر** [(٣)]، والحافظ السخاوى فــي **فــتح المغيــث** [(٤)]، والعلامــة الأميــر الصنعانى فى **توضيح الأفكار** [(٥)]، والعلامة جمال الــدين القاســمى فــى **قواعــد التحديث** [(٦)]. وغيرهم.

وبهذا تبين صحة الأصل الأول الذي بنــى عليــه الــشيخ الكــوثرى نقــده لكتب الرجال. ولكن نخالف الشيخ الكوثرى أنه لــم يطبــق هــذا الأصــل علــى الحافظين الكبيرين الإمام العقيلي والإمام ابن عــدى حيــث قــال فيهمــا: " تجــد في الضعفاء للعقيلي، والكامل لابن عدى، كلاما كثيرا عــن هــوى فــي ســاداتنا أئمة الفقه، فالأول: لفساد معتقــده علــى طريقــة الحــشوية، والثــانى لتعــصبه المذهبى عن جهل مع سوء المعتقد " [(٧)].

---

(١) طبقات الشافعية: ٢٧٨/٢.

(٢) انظر الموقظة بتحقق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ص٨٤-٨٩

(٣) انظر ص٥٢.

(٤) انظر ٣٣٣/١ في باب " معرفة من تقبل روايته ومن ترد "

(٥) انظر ٢٣٦/٢.

(٦) انظر ص١٩٤.

(٧) فقه أهل العراق وحديثهم للكوثرى: تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، المكتبة الأزهرية

فالعقيلي رَحِمَهُ اللَّهُ تكلم في بعض الرواة من الأئمة الحنفيــة، ولكــن لــم يكــن كلاما كثيرا فقد ذكر فــي كتابــه كلــه أربعــة رواة وصــفهم بـــ " الــرأى " وضعفهم وهم:

زفر ابن الهذيل [(١)]، والحسن بن زياد اللؤلــؤى [(٢)]، والإمــام أبــو حنيفــة النعمان بن ثابت [(٣)]، ومحمد بــن الحــسن [(٤)]. وكلامــه فــى هــؤلاء نتيجــة لاختلاف المذهب، وهو مردود عليه، وأمــا وصــفه بأنــه فاســد المعتقــد فهــذا مردود على الكوثرى وسب كــلام الكــوثرى فيــه هــو اخــتلاف العقائــد، لأن الشيخ الكوثرى كان على طريقة الأشاعرة فــي مــسائل الاعتقــاد، فهــو دائمــا يصف أهل الحديث الذين لا يوافقــون هــذه الطريقــة بــأنهم حــشوية وفاســدي المعتقد وهكذا.. .

ووصف الكوثرى العقيلى أيضا بأنه مــن أكبــر المتعنتــين فــي الجــرح لكونه أورد بعض الثقات في كتابه [(٥)]. وهذا سببه عــدم الفهــم الــدقيق لمــنهج العقيلى في كتابه وغرضه منه، فليس الكتاب خاصا بالــضعفاء فقــط، بــل هــو للضعفاء وغيرهم حسبما سمى بــه العقيلــي كتابــه " كتــاب الــضعفاء، ومــن

للتراث، ص٨٣.

(١)انظر الضعفاء الكبير ٩٧/٢.

(٢)انظر الضعفاء الكبير ٢٢٧/١.

(٣)انظر الضعفاء الكبير ٢٦٨/٤.

(٤)انظر الضعفاء الكبير ٥٢/٤.

(٥) انظر مقدمة " انتقاد المغني ": ص٨-٩.

نسب إلى الكذب ووضع الحديث، ومن غلب على حديثه الوهم، ومن يتهم في بعض حديثه، ومجهول روى ما لا يتابع عليه، وصاحب بدعة يغلو فيها، ويدعو إليها، وحاله فى الحديث مستقيمة"، فالعقيلى إنما يورد بعض الثقات لما تلبسوا به من بدع وهو يصرح في ذات الوقت باستقامة حديثهم، ومن أمثلة ذلك كلامه في الإمام ابن المديني (١).

وأما ابن عدى فهو إمام كبير في الحديث والعلل والرجال (٢)، ولم نر من وصفه بالجهل أو التعصب، أو سوء المعتقد قبل الكوثرى، وكونه تكلم في أبى حنيفة بسبب أخطائه في بعض الأحاديث - في نظره - ليس حجة على كونه صاحب هوى أو تعصب، فهو من أهل الاجتهاد في هذا الشأن يقبل منه صوابه، ويرد عليه خطؤه، وتحفظ منزلته، وينتفع بعلمه.

- وأما ملاحظة كون الجارح متعنتا ومتسرعا في الجرح. وقد ذكر ضمن هؤلاء الحافظ العقيلى وقد أجبنا عنه، والحافظ ابن أبى حاتم والحافظ ابن حبان وعبد الرحمن بن مهدى.

فهذا أصل صحيح أيضا وقد سبق أن نبه عليه الإمام الذهبى فقد قال:

---

(١)انظر الضعفاء الكبير: ٢٣٥/٣. وانظر منهج أبى جعفر العقيلى في جرح الرجال من خلال كتابه الضعفاء الكبير، رسالة دكتوراه لـ : د/ مختار نصيرة، ط دار الضياء، ص٦٣-٦٥و٢٠٩-٢٣٢. فقد ذكر أمثلة كثيرة على ذلك مبينا منهج العقيلى في حكمه على الرواة بالبدعة. وبين أنه لم يكن متشددا ولا متفردا بما يجرح به أولئك، فجزاه الله خيرا.

(٢) انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ للذهبى :١٠٢/٣ وطبقات الحفاظ للسيوطى : ص٣٨٠. والبداية والنهاية لابن كثير :٣٨٣/١١. وشذرات الذهب لابن العماد :٥١/٣ وطبقات الشافعية للسبكى :٣١٥/٣.

"...ومن ثم قيل : تجب حكاية الجرح والتعديل، فمنهم من نَفَسُهُ حادٌّ في الجرح، ومنهم من هو معتدل، ومنهم من هو متساهل، فالحاد فيهم : يحيى ابن سعيد، وابن معين، وأبو حاتم وابن خراش، وغيرهم.

والمعتدل فيهم : أحمد بن حنبل، والبخارى، وأبو زرعة.

والمتساهل : كالترمذى والحاكم، والدارقطنى في بعض الأوقات. وقد يكون نفس الإمام – فيما وافق مذهبه، أو في حال شيخه – ألطف منه فيما كان خلاف ذلك. والعصمة للأنبياء والصديقين وحكام القسط.

ولكن هذا الدين مؤيد محفوظ من الله تعالى، لم يجتمع علماؤه على ضلاله، لا عمدا ولا خطأ، فلا يجتمع اثنان على توثيق ضعيف، ولا تضعيف ثقة، وإنما يقع اختلافهم في مراتب القوة أو مراتب الضعف. والحاكم منهم يتكلم بحسب اجتهاده وقوة معارفه، فإن قدر خطؤه في نقده فله أجر واحد. والله الموفق (١).

ولكن ينبغى هنا أن ننبه إلى أن وصف هذا الإمام أو ذاك بأنه متشدد أو متساهل هو أمر نسبى، وليس الغرض منه رد كلام هذا أو ذلك بحجة تشدد الأول وتعنته، وبحجة تساهل الثاني، وإنما تراعى مثل هذه الأمور عند تعارض الجرح والتعديل، وانعدام الأدلة المرجحة لحال الراوى.

وأما النظر في أسانيد ما ينقل فى كتب الجرح والتعديل. فهذا الأمر الذي نبه عليه الكوثرى فهو في غاية الأهمية لسببين: أولهما أن علماء الجرح والتعديل لم يشترطوا الصحة فيما ينقلونه عن غيرهم، وإنما يروون ما ينقل عن شيوخهم بالأسانيد، وقد يكون الناقل إماما ثقة، وكذلك المنقول

---

(١) الموقظة : ص٨٣/٨٤. وانظر " ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل " للذهبى أيضا.

عنه، لكن في السند بعض الرواة الضعفاء، فيسقط بذلك الخبر جملة، وقد طبق الكوثرى هذا الأصل المهم فى رد بعض ما ينسب لكبار الأئمة في الطعن والكلام في أبى حنيفة.

والسبب الثاني: هو أن كثيرا من كتب الجرح والتعديل والرجال المتأخرة اختصرت كلام المتقدمين، وحذفت الأسانيد، فيظن الواقف عليها صحة ما ينسب من الجرح لأولئك الأئمة وثبوته، وليس الأمر كذلك دائما، بل يكون فيها الصحيح والضعيف، بل وأحياناً الخطأ والوهم؛ ولذلك ينبغي دائماً الرجوع إلى الكتب المسندة والبحث والنظر في أسانيدها، لتلافي الزلل الواقع من عدم العناية بذلك.

وأما النظر في حال الناقد وأهليته للنقد علما ودينا وورعا، فهذا أمر أكيد وأصل أصيل لكن تنزيله ذلك على الحافظين أبي يحيى زكريا الساجى، والحافظ الخطيب البغدادى فمما لا يوافق عليه، لكون كلا منهما إماما كبير الشأن في الحديث والعلل،

فأما الساجى فقال فيه الحافظ الذهبي : " الإمام الثبت الحافظ، محدث البصرة، ومفتيها... كان من أئمة الدين " [١].

وقال فيه الحافظ ابن كثير: " الفقيه المحدث، شيخ أبي الحسن الأشعري في السنة والحديث " [٢]. وأثنى عليه الحافظ ابن حجر ثناء رفيعا

---

(١) سير أعلام النبلاء:١٩٧/١٤. وانظر تذكرة الحفاظ:٢٠٠/٢ وطبقات الحفاظ للسيوطي:ص٣٠٩-٣١٠ وطبقات الشافعية للسبكي: ٢٩٩/٣، وشذرات الذهب:٢٥٠/٢وطبقات الفقهاء للشيرازى:١٠٤وطبقات الشافعية للإسنوي:ص٢١٢.

(٢) البداية والنهاية:١١١/١١.

جدا، وأجاب على قول ابن القطان الفاسي فيه (مختلف فيه في الحديث، وثقه قوم وضعفه آخرون):" ولا يغتر أحد بقول ابن القطان، فقد جازف بهذه المقالة، وما ضعف زكريا الساجي هذا أحد، كما أشار إليه المؤلف- يعني الذهبي- وقد كان مع معرفته بالفقه والحديث، وتصنيفه في الاختلاف كتابه المشهور، وفي العلل كتابه الآخر عليَّ الإسناد، سمع من عبيد الله بن معاذ....وحدث عنه أيضا أبو الحسن الأشعرى، وأخذ عنه مذاهب أهل الحديث، وذكره ابن ابى حاتم فقال: كان ثقة يعرف الحديث والفقه، وله مؤلفات حسان في الرجال، واختلاف العلماء، وأحكام القرآن" [١].

أفيكون مثل هذا الإمام "ليس بمأمون ولا ثقة فلا يكون كلامه في العلل والخلاف موضع تعويل أصلا وتعصبه البارد مما لا يطاق "كما يرى ذلك الشيخ الكوثرى [٢]. نعم نرد ما تفرد به ولاحت عليه علامات التحامل، أو ما ظهر خطؤه. وأما ما عدا ذلك فيجب قبوله.

وأما الخطيب البغدادى فهو إمام حافظ ثقة، وما نسبه إليه الكوثرى مما يقدح في دينه وعرضه فلا أساس له من الصحة [٣]، فلا يعرف عن العلماء إلا الثناء عليه والاستفادة من علمه [٤].

---

(١) لسان الميزان:٥٦٨/٢ وانظر الجرح والتعديل لابن أبى حاتم:٦٠١/٣

(٢) فقه أهل العراق وحديثهم:ص٨٧. وانظر تأنيب الخطيب:ص٣٥.

(٣) فقه أهل العراق وحديثهم:ص٨٦. وانظر تأنيب الخطيب:ص٢٣-٢٧. والتنكيل بما في تأنيب الكوثرى من الأباطيل للمعلمى:ص٣٢٤-٣٥٨.

(٤) انظر ترجمته العطرة في: تذكرة الحفاظ:٢٢١/٣ وطبقات الحفاظ:ص٤٣٣-٤٣٥ والبداية والنهاية:١٠١/١٢ وشذرات الذهب:٣١١/٣ وطبقات الشافعية للسبكي:٢٩/٤ ووفيات الأعيان لابن خلكان ٢٧/١ وغيرها.

بل قال الحافظ ابن نقطة:" كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه" [١].

عناية الشيخ بفقه السنة:

لقد كان للشيخ الكوثرى معرفة واسعة، ودراية دقيقة للكتب التي تعْنَى بفقه السنة واستنباط الأحكام منها، فقد كتب في ذلك مقالا خاصا عنوانه" أحاديث الأحكام وأهم الكتب المؤلفة فيها وتناوب الأقطار في الاضطلاع بأعباء علوم السنة " بين فيه أهمية معرفة الفقيه للأحاديث والآثار الواردة في المسائل الفقهية، ثم أشار إلى جهود العلماء في خدمة السنة والفقه الإسلامى، في العراق ثم مصر وسائر الأقطار الإسلامية، ثم نوَّه بجهود علماء الهند في خدمة السنة منذ منتصف القرن العاشر الهجرى، وبعدها يخلص الشيخ إلى ذكر أحسن كتب أحاديث الأحكام للأقدمين، معرجا على أهم ما كتبه علماء الهند من شروح وتعليقات على الصحيحين والسنن الأربعة، وغيرها من كتب السنة [٢].

كما أن للشيخ مقالا آخر تكلم فيه على شروح صحيح مسلم مبينا مالها وما عليها، مسهبا في بيان مزايا شرح الشيخ شبير أحمد العثمانى المسمى" **فتح الملهم في شرح صحيح مسلم**" [٣].

---

(١) انظر شرح نخبة الفكر،ص١٤٠.

(٢) انظر المقالات:ص٦٦-٦٩

(٣) انظر المقالات:ص٧٤-٧٥

وقد سبق في المبحث الأول تلكم القائمة المهمة من كتب السنة رواية ودراية التي اقترحها للتدريس في الأزهر الشريف، وأن تكون في مكتبته، لينهل منها طلاب العلم، وهي تدل كما سلف على مدى عنايته بفقه السنة.

والمتأمل في عامة كتب الشيخ يجدها جمعت بين الفقه والحديث، فيما يتناوله من قضايا علمية، وبما يعزز به بحوثه من نقول نادرة من كتب الفقه والشروح الحديثية وغيرها، مما هو مطبوع أو مخطوط، فدونك" **تأنيب الخطيب** " و" **الإشفاق على أحكام الطلاق** " و" **النكت الطريفة** " و"فقه أهل العراق وحديثهم " وغيرها، فجميعها تشهد له بقوة الاطلاع، وسعة الباع، في فقه السنة ودرايتها.

ومن الأمور الدالة على مدى احتفائه بفقه الحديث كلامه على كثير من الأحاديث المشكلة والمختلفة، وتوفيقه بينها، وجوابه عنها بأجوبة علمية دقيقة، فمن ذلك جوابه عن الأحاديث الواردة في اجتماع العيد والجمعة، وتقريره أن العيد لا يسقط الجمعة، وبيانه خطأ من ذهب إلى ذلك [١].

وكلامه على الأحاديث الواردة في الصلاة بالنعال [٢]، يدل على معرفة مقاصد الشريعة، وملاحظته تغير العرف والبيئة في بعض ما ورد في سنة النبي ﷺ.

وكذلك كلامه عما ورد من أحاديث مختلفة عن عائشة وغيرها من الصحابة في حجاب المرأة، والمقدار الذي يجوز لها كشفه، وربطه ذلك كله

(١) انظر المقالات:ص ١٢٨-١٣٤

(٢) انظر المقالات:ص١٣٧-١٤٦

بالمقصد الشرعي من فرض الحجاب على المرأة [1]. بل قد أفرد كتبا في بعض الأحاديث المشكلة ككتابه "**الإشفاق في أحكام الطلاق**" الذي هو في الأصل رد على كتاب الشيخ أحمد شاكر"**نظام الطلاق في الإسلام**" فقد درس فيه دراسة واسعة الأحاديث الواردة في طلاق الثلاث وأنها تعد واحدة من الناحية الحديثية والفقهية بما يندر وجوده في كتاب غيره. وأفرد أيضا رسالة لمسألتى كشف الرؤوس في الصلاة ولبس النعال سماها" **رفع الاشتباه عن مسألتى كشف الرؤوس ولبس النعال في الصلاة**" وغيرها من المقالات والبحوث.

فهذه كلها شواهد وأدلة على أن الكوثرى كان محدثا فقيها، بصيرا بالحديث ورجاله وعلله وفقهه وأحكامه، ولم يكن راوية- على فضل رواية الحديث ونقله- فحسب.

* * * * *

(١)انظر المقالات:ص١٨٧-١٩٠

المبحث الثالث:

جهود الشيخ في الدفاع عن السنة

ورد مزاعم المستشرقين ومن تبعهم

كان الكوثرى مثالا للعالم الذي يعيش عصره، ويساهم في إصلاحه والتأثير فيه، ومن القضايا التي شغلت باله وأخذت حيزا من وقته وتفكيره، ما يثيره أعداء الإسلام من مستشرقين، ومن تأثر بهم من أبناء المسلمين من شبهات حول القرآن الكريم والسنة المطهرة والتاريخ الإسلامى المجيد. فكان يرى ضرورة الرد على هؤلاء وبيان باطلهم، وأن هذا واجب العلماء، لذا جعل ضمن مقترحاته لإحياء علوم السنة بالأزهر تشكيل لجنة من العلماء متخصصة في تتبع حملات المستشرقين والمبشرين والرد عليها، بناء على خطة محكمة، فيقول في هذا الصدد:

"تشكَّل لجنة تسهر على حملات المستشرقين والمبشرين، وتجتمع في قاعة خاصة أخرى بالأزهر، لدفع عادية المعتدين بحجج ناهضة بعد بحوث شاملة، مع منع أبناء الأزهر من نشر ما يترجمونه من كتب هؤلاء قبل استكمال الرد على الآراء الباطلة المدونة فيها، بل تؤلف الردود بلغات المردود عليهم، وتنشر في بلادهم أولا، ثم تنشر في البلاد الإسلامية بلغات المسلمين، وهذا هو الأسلم عاقبة، والأتم نفعا [1].

---

(١) مقالات الكوثرى: ص٤٢٥.

كما بين أن علم الرجال والأسانيد هو العدة اللازمة لمن أراد أن يتصدى للرد على المستشرقين وفضح دخائلهم فيقول:" وكتاب الأستاذ شبلى النعمانى الهندى وتلميذه وزميله الأستاذ سليمان الندوى في تمحيص السيرة النبوية- باللغة الهندية في عدة مجلدات- قد سد فراغا كبيرا في فضح دخيلة المستشرقين والرد عليهم، وقد ترجم إلى اللغة الإنجليزية، ثم إلى اللغة التركية، ولو قام بعض رجال الأدب بترجمته إلى اللغة العربية مع إصلاح بعض المواضع التى أخطأ فيها لكان هذا عملا نافعا، يرد به كيد أمثال البرنس كيتانو الإيطالى، وغولد زيهر الهنغارى، وكم من نوابغ الكتاب من انخدع بتلبيساتهم اغترارا بنقلهم عن مصادر شرقية غير منبهين إلى أن نقولهم زائفة الأسانيد، ولا يستبين أمر المصادر الزائفة والمصادر الجديرة بالاعتماد إلا من هو ملمٌّ بأحوال الرجال" [1].

وقد طبق الشيخ نفسه هذا المنهج في بعض ما كتب. ومن ذلك رده على من حاول أن يستغل حادثة قتل خالد بن الوليد لمالك بن نويرة لتصوير خالد ﷺ بصورة الشهوانى السفاح، كاشفا عن الأسلوب الجديد الذى يستعمله أعداء الإسلام للنيل منه، ومؤكدا على ضرورة تمحيص الروايات بالموازين المعتبرة عند أهل النقد فيقول:

"وكانت طريقة كتاب الغرب في النيل من الإسلام طريقة الإقذاع المجرد والبهت الصرف إلى أن جَدَّ بهم منذ قرنين منهج فى تشويه الحقائق، يتصيدون أكاذيب من كتب الشرق، متظاهرين بمظهر البحث العلمى البرىء، فأخذ من له صلة بهم من أبناء الشرق الأغرار ينخدع بكتاباتهم، وينشر خزعبلاتهم بين بنى قومه فاستشرى الشر، ووجب تدارك

(١)مقالات الكوثرى: ص٤٢٤

الأمر" [١].

وطبقه أيضا على قصة قتل مرتدة في عهد الصديق ﷺ شر قتلة، فقد ناقش الشيخ القصة التي أوردها ابن شاهين في كتابه "الناسخ والمنسوخ" ونقد إسنادها نقد المحدث البصير، وخلص إلى عدم صحتها، ثم قال في ختام بحثه:" وبهذا يظهر مبلغ التخبط في رواية ابن شاهين كما يتبين سقوط محاولة البرنس كيتانو في (حولياته) استغلال الأقصوصة المروي وقوعها سنة ست في النيل من تاريخ العهد النبوي [٢].

ويتوجه باللوم على الدراقطنى رَحِمَهُ اللَّهُ في ذكره للقصة في سننه ساكتا عما فيها، لأنه يرى أنه بهذا الصنيع يقدم مادة جاهزة للمستشرقين للطعن في الإسلام وتاريخه، فيقول:" ولسنا نعذر الدراقطنى في تدوين تلك الرواية في سننه مع السكوت عما فيها من المغامز. وبعض من ضاق أفق تفكيره من شيوخ العلم يهيئون فرصا لأمثال غولد زيهر في الطعن في الإسلام وتاريخ الإسلام بسكوتهم عما يحملونه من الروايات التالفة التى لا يجوز تدوينها إلا مع ذكر آفاتها " [٣].

ويدعو الشيخ الكُتَّاب إلي أخذ الحذر، وتمحيص ما ينقلونه. بموازين النقد الصحيح فيقول:" فأصبح من الحتم اللازم على كُتَّاب السِّيَر أن يأخذوا حذرهم وأسلحتهم إزاء الكتب المؤلفة في السير في الشرق والغرب قديما وحديثا، وأن يضاعفوا السعى في تمحيص الحقائق بالموازين المعتبرة عند

---

(١) مقالات الكوثرى: ص٣٣٩

(٢) مقالات الكوثرى: ص٥٧

(٣) مقالات الكوثرى: ص٥٥

أهل النقد ، بدون أن يجعلوا لأقلامهم الحرية المطلقة التي تعودوها في سبك القصص والروايات العصرية، والموضوعات الأدبية في الصحف السيارة، محتاطين غاية الاحتياط في إيداع آرائهم ونقولهم في الكتاب، متريثين إلى ظهور نتيجة عرضها لِمَحَكِّ النقد الصحيح، فإذا تبصروا هكذا في تعرف دخائل الكتب الشرقية خاصة، يسهل عليهم القضاء على صنوف الكيد في كتب الغربيين " (١).

ويكشف الكوثرى رَحِمَهُ اللَّهُ عن أهداف المستشرقين من نشر كتب التراث الإسلامى، والعناية بطباعتها وتحقيقها والتعليق عليها فيقول:

" ونرى في المدة الأخيرة اهتماما خاصا لمستشرقي الغرب بنشر مؤلفات علماء الإسلام الأقدمين مما يتعلق بالقرآن الكريم وعلومه من كتب القراءة، والرسم، وشواذ القراءات، وكتب الطبقات، بل يواصلون سعيهم في ذلك وفي نشر ما للأقدمين من المؤلفات في الفقه والحديث واللغة، إلى غير ذلك من المشرقيات، ومسعى أغلبيتهم ينم عن قصدهم لإحياء عهد الصليبيين بطريقة أخرى في الحملات الممتلئة تعصبا وجهلا نحو النور الوضاء الذي أشرق من القرآن الكريم على هذه الكرة المظلمة حتى استنارت البصائر بذلك النور الوهاج، فدخل الناس في دين الله أفواجا، فتبدلت الأرض غير الأرض، وغاية هذا الفريق مكشوفة جدا مهما تظاهروا بمظهر البحث العلمى البرئ كذبا وزورا وخداعا " (٢).

---

(١) مقالات الكوثرى: ص٣٣٩

(٢) مقالات الكوثرى: ص٢٨

ثم يحمل المسؤلية كاملة للمسلمين في تقاعسهم عن خدمة تراثهم والعناية به، وأن هذا من واجبات المؤسسات العلمية والدينية الكبرى كالأزهر حتى تقطع السبيل على أولئك المفسدين، فيقول:" ولو أن الأزهر الشريف صرف شطرا من عنايته لنشر أمثال تلك الكتب مباشرة، أو إعادة نشرها، مع تعليق ما يجب التعليق عليه لقطع السبيل على الماكرين، وما ذلك على الله بعزيز " (١).

وينعى رحمه الله على العلماء في عصره من عدم اكتراثهم للرد على من يطعن في الإسلام وأصوله، كما بين قلة من يقوم منهم بالرد العلمي المفحم لهؤلاء المعتدين، بسبب قلة درايتهم بالسنة وعلومها، فيقول مبينا –هذا الواقع المر-:" وأما الآن فترى بين سمع العلماء وبصرهم من ينال أصول الإسلام السنة وغيرها، بين حين وأخر، بدون أن يقوم أحد منهم برد هذا العدوان الصارخ بطريق علمي إلا نادرا، فإن كان هذا من قلة إلمامهم بطرق دفع العدوان، وإهمالهم لعلوم السنة المؤهلة للرد، فهذه مصيبة، وإن كان من عدم اهتمامهم بالذب عن السنة التي ينبني عليها بيان الذكر الحكيم، واستنباط الأحكام الشرعية، فهذه أفظع المصيبتين. على أن ما يدرس من الحديث في الأقسام النظامية الحديثة لا يزيد على أحاديث يسيرة في العدد، وهكذا عملهم في رجال تراجم الرواية وعلوم دراية الحديث، فبمثل هذا القدر الضئيل من العلم، لا يمكن دفع عادية المعتدى الأثيم " (٢).

---

(١) مقالات الكوثرى: ص٢٨

(٢) مقالات الكوثرى: ص٣٣٧

كما ينتقد السياسة الجديدة للأزهر في بعث الطلاب إلى الدراسة في الغرب على أيدى المستشرقين لما ينجم عن ذلك من أضرار بالغة، فيقول: " والجديد الذي نراه في الأزهر الحديث هو بعث طوائف للغرب، ليتفقهوا في دين الإسلام في معاهد المستشرقين هناك، ولينذروا قومهم من المسلمين إذا رجعوا، بآراء هؤلاء الذين ليس عملهم سوى شن غارات الصليبيين على الإسلام من جديد، تحت ستار البحث العلمي البرىء، وزد على ذلك انتداب هؤلاء المتخرجين عليهم لترجمة أضر كتبهم وإذاعتها في الأوساط الإسلامية بدون ردّ شاف يكون ترياقا لسمومها الفتاكة، ولا نقد كافل لدفع أضرارها، فيكونوا كأنهم بعثوا ليكونوا حربا على بني قومهم وأهل دينهم، وهذا قلب للأوضاع فظيع " (١).

ومن الأمور التي عالجها الكوثرى قضية تقسيم السنة إلى سنن تشريعية وسنن غير تشريعية، بقصد رد ما لا ينسجم مع العصر، وجعل هذا التنويع ذريعة للعبث بها، فيقول:

" وأما تنويع السنة تمهيدا لترك ما لا يتفق منها والحاجة وهوى العصر، فيحول دون الانخداع بها قوله تعالى

﴿ وما ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾ [الحشر:٧].

وقوله: ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [النور:٦٣]. لأن الأمر في هذه الآية مصدر مضاف فيفيد العموم عند أهل اللسان. كما أن لفظ(ما) يفيد العموم في الآية السابقة، فيعلم من ذلك علما باتا بأنه لا مجال لتنويع أوامر سيد المرسلين تمهيدا لنبذ كثير

---

(١) مقالات الكوثرى: ص٣٣٦-٣٣٧

منها، بل على الأمة الأخذ بأوامره كلها حيث قام هذا الوعيد الشديد ضد من يخالف أمرا من أوامره ويعرض عنه، ولم يقع هذا العام في سياق النفي أو النهي حتى يتوهم سلب العموم، نعوذ بالله من الحور بعد الكور"[١].

ومن المسائل التي ردها الشيخ على دعاتها مسألة رد أخبار الآحاد وعدم العمل بها، والاقتصار على المتواتر: فقال:

" ونحن نسمع من فلتات دعاة هذه النعرة بين حين وآخر تهوين أمر أخبار الآحاد الصحيحية من السنة، وكذا الإجماع والقياس بل دلالات الكتاب المعتبرة عند أهل الاستنباط، فبتهوين أخبار الآحاد يتخلصون من كتب السنة، من صحاح وسنن وجوامع ومصنفات ومسانيد وتفاسير بالرواية وغيرها، وإذن فلا معجزة كونية تستفاد منها، ولا أحكام شرعية تستمد منها، فهل يسلك مثل هذا السبيل من سُبُلٍ غير صنائع أعداء الإسلام؟

على أن أخبار الآحاد الصحيحة قد يحصل بتعدد طرقها تواتر معنوي، بل قد يحصل العلم بخبر الآحاد عند احتفافه بالقرائن... بل يوجد بين أهل العلم من يرى أن أحاديث الصحيحين غير المنتقدة من تلك الأحاديث المحتفة بالقرائن [٢].

ومن ذلك رده على من ينكر نزول عيسى عليه السلام في اخر الزمان بدعوى أن الحديث الوارد فيه خبر آحاد وخبر الآحاد لا تقوم به عقيدة، وقد ألف في ذلك كتابًا مستقلاً سماه: **(نظرة عابرة في مزاعم من ينكر نزول**

---

(١) مقالات الكوثرى: ص٧٨

(٢) مقالات الكوثرى: ص١١٠

عيسى ،عليه السلام قبل الآخرة) وهو مطبوع كما كتب مقدمة حافلة لكتاب الشيخ عبد الله بن الصديق الغماري المسمى: "**إقامة البرهان على نزول عيسى عليه السلام في آخر الزمان**".

وبهذا يكون الكوثري من العلماء الأوائل الذين نبهوا على خطورة المستشرقين ومنْ تأثر بهم، وكشف عن حقيقة نواياهم المخبوءة تحت ستار البحث العلمي، وأوضح أساليبهم ودعا إلى خطة واضحة في التصدي لتلبيساتهم وتشكيكاتهم في القرآن والسنة والفقه والتاريخ الإسلامي، فجزاه الله خير ما يجازي عالمًا عن أمته نصح لها وصدق وأخلص.

* * * * *

المبحث الرابع :

جهود الشيخ في تحرير بعض القواعد والأصول الحديثية:

وكان للشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ جهدًا علميًا متميزًا في تحرير بعض القواعد والأصول الحديثية، ونظرًا لكثرة القضايا الحديثية التي بحثها الشيخ أصالة أو استطرادًا، فسنقتصر على نماذج منها لإعطاء فكرة عن معرفته الواسعة والدقيقة بعلوم الرواية، ومنحاه الاجتهادي فيها، لأن الشيخ لم يكن مقلدًا لمن سبقه، بل كان متبعًا عن بينة وقناعة علمية راسخة أو مجتهدًا فيما يرى أنه موضع للاجتهاد.

أولا: أصول الحنفية في نقد الأخبار: من المسائل التي بينها بيانًا شافيًا، وأوضحها توضيحًا كافيًا الأصول التي يستعملها الفقهاء الحنفية في قبول الأخبار والترجيح بينها، بحيث أظهر الشيخ اطلاعًا واسعًا وفهمًا دقيقًا لشروط الحنفية في قبول الأخبار وردها، وكيفية التوفيق والترجيح بينها، وجمع ما تفرق في الكثير من كتب الأصول والحديث، ولخصها وهذبها وقربها، ودفع بذلك تهمة طالما ألصقها بعض المتعصبة من المذاهب الأخرى، من كون الفقهاء الحنفية يردون كثيرًا من الأحاديث ولا يأخذون بها، فكشف عن أعذارهم في ذلك من خلال سرد شروطهم في قبول الأخبار، وأن مبنى هذا العلم إنما هو الاجتهاد، فتختلف الأنظار وتتباين

وسنسوق كلامه في الموضوع برمّته لنفاسته، يقول رَحِمَهُ اللَّهُ:

ومن ظن بأبي حنيفة أنه قليل الحديث، أو كثير المخالفة للحديث، أو كثير الأخذ بالأحاديث الضعيفة جهل شروط قبول الأخبار عند الأئمة ووزن علوم أئمة الاجتهاد بميزانه الخاص الذي ربما يكون مختل العيار.

وللإمام أبي حنيفة أصول ناضجة في باب استنباط الأحكام، ربما يرميه بكل ما تقدم من يجهل ذلك، **ومن تلك الأصول**:

١-قبول مراسيل الثقات إذا لم يعارضها ما هو أقوى منها.

والاحتجاج بالمرسل كان سنة متوارثة، جرت عليه الأمة في القرون الفاضلة، حتى قال ابن جرير: رد المرسل مطلقاً بدعة حدثت في رأس المائتين.

كما ذكره الباجي في أصوله، وابن عبد البر في **التمهيد**، وابن رجب في شرح علل الترمذي، بل ترى البخاري يحتج في صحيحه بمراسيل، كما يحتج بها في **جزء القراءة خلف الإمام**، وغيره، بل عند مسلم في صحيحه مراسيل، كما تجد بيان ذلك في مقدمة **فتح الملهم بشرح صحيح مسلم** لمولانا المحدث العثماني، وفي **تدريب الراوي** للسيوطي، ومن ضعف بالإرسال نبذ شطر السنة المعمول بها.

٢- **ومن أصول أبي حنيفة**: عرض أخبار الآحاد على الأصول المجتمعة عنده بعد استقرائه موارد الشرع، فإذا خالف خبر الآحاد تلك الأصول يأخذ بالأصل، عملاً بأقوى الدليلين، ويعد الخبر المخالف له شاذاً، ولذلك نماذج كثيرة في معاني الآثار للطحاوي، وليس في ذلك مخالفة للخبر الصحيح. وإنما فيه مخالفة لخبرٍ بدت علةٌ فيه للمجتهد، وصحة الخبر فرع خلوه من العلل القادحة عند المجتهد.

٣- **ومن أصوله أيضًا**: عرض أخبار الآحاد على عمومات الكتاب وظواهره فإذا خالف الخبر عامًا أو ظاهرًا في الكتاب أخذ بالكتاب وترك الخبر، عملاً بأقوى الدليلين أيضًا؛ لأن الكتاب قطعي الثبوت، وظواهره وعموماته قطعية الدلالة عنده، لأدلة ناهضة مشروحة في مفصلات كتب الأصول، **كفصول أبي بكر الرازي، وشامل الإتقاني**، وأما إذا لم يخالف الخبر عامًا أو ظاهرًا في الكتاب، أخذ بالكتاب وترك الخبر، عملاً بأقوى الدليلين أيضًا، لأن الكتاب قطعي الثبوت، وظواهره، وعموماته قطعية الدلالة عنده لأدلة ناهضة مشروحة في مفصلات كتب الأصول، وما إذا لم يخالف الخبر عامًا أو ظاهرًا في الكتاب، بل كان بيانًا لمجمل فيه، فيأخذ به حيث لا دلالة فيه بدون بيان، ولا يدخل هذا في باب الزيادة على الكتاب بخبر الآحاد، وإن توهم ذلك بعض من تعود التشغيب.

٤- ومن أصوله أيضًا في الأخذ بخبر الآحاد: أنه لا يخالف السنة المشهورة، سواء أكانت فعلية أو قولية، عملا بأقوى الدليلين أيضا.

٥- ومن أصوله أيضًا في الأخذ بذلك: أنه لا يعارض خبرا مثله، وعند التعارض يرجح أحد الخبرين على الأخر، بوجوه ترجيح تختلف أنظار المجتهدين فيها، ككون أحد الراويين فقيها أو أفقه بخلاف الآخر.

٦- ومن أصوله أيضا في الأخذ بذلك: أن لا يعمل الراوى بخلاف خبره، كحديث أبى هريرة في غسل الإناء من ولوغ الكلب سبعا، فإنه مخالف لفتيا أبى هريرة، فترك أبو هريرة العمل به لتلك العلة، ومعه في الإعلال بمثل ذلك كثير من السلف، كما تجد نماذج من ذلك في **شرح علل الترمذى** لابن رجب، وإن ارتأى خلاف ذلك أناس ممن فقههم أقرب إلى الظاهرية.

٧-**ومن أصوله أيضا**: رد الزائد متنا كان أو سندا إلى الناقص، احتياطا في دين الله، كما ذكره ابن رجب، وإغفال هذا الأصل عند بعض متأخرى أصحابنا، في مناقشاتهم مع المخالفين، من قبيل إلزام الخصم بما يراه هو.

٨- ومن أصوله أيضا: عدم الأخذ بخبر الآحاد فيما تعم به البلوى- أى فيما يحتاج إليه الجميع حاجة متأكدة مع كثرة تكرره-فلا يكون طريق ثبوت ذلك إلا الشهرة أو التواتر، ويدخل في ذلك الحدود والكفارات التي تدرأ بالشُبه.

٩- ومن أصوله أيضا أن لا يترك أحد المختلفين في الحكم من الصحابة الاحتجاج بالخبر الذى رواه أحدهم.

١٠- **ومن أصوله أيضا في خبر الآحاد**: أن لا يسبق طعن أحد من السلف فيه.

١١- **ومنها**: الأخذ بأخف ما ورد في الحدود والعقوبات عند اختلاف الروايات.

١٢- **ومنها**: استمرار حفظ الراوى لمرويِّه من أن التحمل إلى أن الأداء، من غير تخلل نسيان.

١٣- **ومنها**: عدم تعويل الراوى على خطه ما لم يذكر مرويه.

١٤- **ومنها**: الأخذ بالأحوط عند اختلاف الروايات في الحدود التي تدرأ بالشبهات، كأخذه برواية قطع السارق بما ثمنه عشرة دراهم، دون رواية ربع دينار من حيث إنه ثلاثة دراهم، فتكون رواية عشرة دراهم أحوط وأجدر بالثقة. حيث لم يعلم المتقدم من المتأخر حتى يحكم بالنسخ لأحدهما.

١٥- **ومنها:** الأخذ بخبر تكون الآثار أكثر في جانبه.

١٦- **ومنها:** عدم مخالفة الخبر للعمل المتوارث بين الصحابة والتابعين، في أى بلد نزله هؤلاء، بدون اختصاص بمصر دون مصر، كما أشار إلى ذلك الليث بن سعد فيما كتب به إلى مالك. وله أصول أخرى من أمثال ما سبق، تحمله على الإعراض عن كثير من الروايات عملا بالأقوى [١].وهذه القواعد والأصول تدل على احتياط بالغ للسنة النبوية، ولم ينفرد بهذه الأصول الفقهاء الحنفية دون سواهم، بل يشاركهم فيها كثير من أئمة الفقه والحديث، وما تفردوا به هو موضع للاجتهاد والبحث والدراسة:

ثانيًا: نقد المتون: يرى أن المحدثين لم يركزوا كثيرًا على نقد المتون وإنما كان تركيزهم على نقد الأسانيد أكثر يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: والواقع أن المحدثين يقتصرون في الغالب على نقد الحديث من جهة السند فلا يعنون بالاضطراب في المتن قدر عنايتهم باضطراب السند، والنقد الذي يسميه أصحاب غولد زيهر نقدًا داخليًا يقوم به أهل الفقه والاستنباط، والفريقان تقاسما وجوه نقد الحديث [٢].

وهذا الذي ذهب إليه الشيخ ليس على إطلاقه لأن أكثر المحدثين المتقدمين قد جمعوا بين الفقه والحديث، ونقدوا السنة سندًا ومتنًا، كالإمام مالك، والشافعي، وأحمد، وابن راهويه، والسفيانين، والبخاري، والترمذي وأبي داود والنسائي، وابن خزيمة وابن حبان، وغيرهم ممن جمع بين الفقه والحديث ومؤلفاتهم في الحديث والعلل والرجال أصدق دليل على ذلك،

---

(١) فقه أهل العراق وحديثهم (ص٣٦-٣٨).

(٢) مقالات الكوثري (ص٥٥).

وكلامه يتنزل على طائفة قصر نظرها على الروايات ولم تهتم كثيرًا بالتفقه فيها، وكثر هؤلاء في القرون المتأخرة.

والكوثري لكونه جامعًا بين الفقه والحديث يهتم كثيرًا بنقد الحديث سندًا ومتنًا، ولا يكتفي بالنظر في سنده فقط كما هو حال كثير من المتأخرين والمعاصرين، وأمثلة ذلك عنده كثيرة نكتفي بذكر مثالين منها:

المثال الأول: نقده لحديثي: **(تخيروا لنطفكم)**، و**(إياكم وخضراء الدِّمَن)**.

فبعد أن أفرد مقالاً خاصًا وبحثًا مستفيضًا بين فيه عدم صحة هذين الحديثين ناقلاً كلام أئمة الشأن فيهما، بين في مقال آخر ضعف هذا الحديث ناقدًا متنه وألفاظه فقال: إن ذلك المثل العربي **(إياكم وخضراء الدمن)** غير واضح المدلول، بل ربما يفهم منه ما يتنافى مع آية ﴿وَتُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ فها هو ابن نوح ،عليه السلام لم ينفعه منبته الطيب، ولا ضر عكرمة رضي الله عنه كون أبي جهل أباه ومنابت كثير من زوجات الصدر الأول من شتى النِّحَل والأديان والعناصر ماثلة أمام كل ملمٍّ بالحديث وعلومه والسير والتاريخ، ثم موقع النطف هنا ليس كموقع النطفة في القرآن الكريم عند بيان أطوار الخلقة البشرية، وقدرة القادر الحكيم، في النقل من طور إلى طور، إلى أن يصبح ذلك الماء بشرًا سويًا، لأن التحدث عن ماء الشهوة بذلك التصريح في باب بيان تخير الزوجات ليس من دأب النبي ﷺ وهو الذي يكنى عن النهي عن وطء الحبالى من السبايا بنهي كل امرئ عن أن يسقي ماءه زرع غيره.

وبيانه عليه السلام تخير الزوجات يكون في الوضوح كذلك الحديث المتفق على صحته الناهي عن سوى ذات الدين، ولو كانت من البيوتات فيما

أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي عن أبي هريرة مرفوعًا: «**تنكح المرأة لأربع لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها، فاظفر بذات الدين تربت يداك**» هكذا يكون بيان الرسول ﷺ في تخير الألفاظ ووضوح المعاني [١].

المثال الثاني: نقده لحديث الجمل، وهو ما ورد أن جملاً التجأ إلى رسول الله ﷺ فاشتراه من صاحبه وحرره لوجه الله، فأورد الشيخ ما قاله فيه الحافظ ابن كثير: "هذا الحديث غريب جدًا لم أر أحدًا من المصنفين في الدلائل أورده سوى هذا المصنف- أي الأصبهاني- في **دلائل النبوة**، وفيه غرابة ونكارة في إسناده ومتنه أيضًا" [٢].

فبين وجه النكارة في سنده، ثم أردف بيان وجه النكارة في متنه قائلاً: وفي الخبر تحرير النَّعم وتسييبه وهذا مما أبطله الإسلام بعد أن كان من عادة الجاهلية، فلا يتصور أن يصدر ذلك من حضرة المصطفى صلوات الله عليه وسلامه بعد إبطاله [٣].

سادسا: التصحيح بظواهر الأسانيد.

لم يكن الشيخ ممن يغتر بظواهر الأسانيد، فيسارع إلى تصحيح الأحاديث بناء على توافر شروط الصحة من عدالة الرواة وضبطهم واتصال السند، كما هي طريقة كثير من الفقهاء وبعض المحدثين المتأخرين، بل كان يغوص في دراسة الحديث والبحث عما يمكن أن يخفى

---

(١) مقالات الكوثرى: ص٤٨

(٢) مقالات الكوثرى: ص٤٩

(٣) مقالات الكوثرى: ص٤٩

من علله، وخاصة في أحاديث العقائد والأحكام، فكان كثير الغوص والنظر في كتب العلل للأئمة المتقدمين، وكان كثير النقل والاستفادة من " **شرح علل الترمذى**" لابن رجب الحنبلى، ويرى عدم الاقتصار على الكتب التي دونها المتأخرون في مصطلح الحديث فيقول في هذا الصدد: "ومن اقتصر نظره على كتب المصطلح للمتأخرين، فقد غطى على بصره أفق نظره [١]. وسنضرب بعض الأمثلة التي توضح صنيعه في ذلك:

المثال الأول:

كلامه فى أحاديث الطلاق الثلاث، وهى ما أورده الإمام مسلم في صحيحه [٢].عن ابن عباس قال: "كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبى بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة"، فقال عمر بن الخطاب: "إن الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم فأمضاه عليهم".

وفي لفظ أن أبا الصهباء قال لابن عباس: أتعلم أنما كانت الثلاث تُجعل واحدةً على عهد النبى ﷺ وأبى بكر وثلاثا من إمارة عمر؟ فقال ابن عباس: نعم.

وعن طاووس أن أبا الصهباء قال لابن عباس: هات من هناتك ألم يكن الطلاق الثلاث على عهد رسول الله ﷺ وأبى بكر واحدة؟ فقال: قد كان ذلك، فلما كان في عهد عمر تتابع الناس في الطلاق فأجازه عليهم.

---

(١) **الإشفاق على أحكام الطلاق: ص٤٤.**

(٢) **صحيح مسلم، كتاب الطلاق باب الطلاق الثلاث رقم: ٢٦٨٩و٢٦٩٠و٢٦٩١.**

وأما الاحتمال الثاني منهما(أي: عد الثلاث واحدة في تلك العهود) ففيه مخالفة لرأى الراوى الصحابى، فكم رد النقاد أحاديث بمخالفتها لآراء رواتها، كما بسط ابن رجب في شرح علل الترمذى، وهو مذهب يحيى بن معين ويحيى بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل وابن المدينى. وإن رأى بعض أهل العلم الاعتداد بالمروى دون رأى الراوى، ولكن هذا فيما إذا كان نصا أو احتمل احتمالا غير مرجوح، فأنى يعتد باحتمال مصطنع على هذا الرأى أيضا؟ ومن اقتصر نظره على كتب المصطلح للمتأخرين فقد غطى على بصره أفق نظره، وقد تواتر عن ابن عباس أنه يرى أن الطلاق الثلاث بلفظ واحد يقع ثلاثا، وقد سبق رواية ذلك عنه بطريق عطاء وعمرو بن دينار وسعيد ابن جبير ومجاهد وغيرهم بل بطريق طاووس نفسه.

وفيه أيضا انفراد طاووس على خلاف رواية الآخرين، وهذا شذوذ يرد به الحديث كما يرد بالأول. وفيه أيضا أنه سبق من تخريج الكرابيسى، أن ابن طاووس راوى هذا الخبر عن أبيه كذَّب من نسب إلى والده أن الثلاث واحدة.

وفيه أيضا أن لفظ طاووس(إن أبا الصهباء قال:) لفظ انقطاع، وفي صحيح مسلم بعض أحاديث منقطعة. وفيه أيضا أن أبا الصهباء إن كان مولى ابن عباس فهو ضعيف على ما ذكره النسائى، وإن كان غيره فهو مجهول.

وفيه أيضا أن في بعض طرق الحديث (هاتِ من هَنَاتِكَ) وجل مقدار ابن عباس أن يواجه أحد من الصحابة في طبقته فضلا عن مولاه بمثل هذا الخطاب ولا يرد عليه بما يجب.

وفيه أيضا أنه على تقدير إجابته من غير أن يرد عليه يكون الجواب

من هناته المردودة باعترافه، وقد شهر حكم رخص ابن عباس بين السلف والخلف، وعادة مسلم أن يحشر طرق الحديث في صعيد واحد تسهيلا للحكم في الحديث، وهي طريقة بديعة في تعريف مرتبة الحديث، وفيه أيضا خروج عمر على الشرع بالرأي، وجلّ مقدار عمر رضي الله عنه عن مثل ذلك.

وفيه أيضا وصم جمهور الصحابة بأنهم لا يحكمون النبي ﷺ فيما شجر بينهم، بل يحكمون الرأي، وهذه شناعة لا يرتضيها للصحابة رضي الله عنهم إلا الروافض. ومصدر هذا الشذوذ الروافض عند أهل التحقيق.

وأما عد ذلك عملا سياسيا يسوغ لعمر عمله تعزيرًا، فحاشاه عن ذلك، فمن الذي يبيح الخروج على الشرع سياسة؟ فتلك عشرة كاملة، تقضي على الأخذ بالاحتمال الثاني من الاحتمالين الأخيرين، فإذن تعين الاحتمال الأول منهما على تقدير صحة الحديث، وكنت عللت هذا الحديث فيما علقته على ذيول طبقات الحفاظ بما يقرب من هذا البيان على أن القول بأن الثلاثة واحد ليس من قول المسلمين في شيء [١].

المثال الثاني: كلامه في بعض أحاديث الصفات، فمن ذلك كلامه على حديث الصورة المخرج في الصحيحين والسنن، فقال:" اضطربت الروايات في ذكر الصورة والإتيان كما يظهر من استعراض طرق هذا الحديث ومتونه في الصحيحين وجامع الترمذي وتوحيد ابن خزيمة وسنن الدارمي وغيرها، ولم يسبق أن عرفوه على صورة، فعلم أنه قد فعلت الرواية بالمعنى في الحديث ما فعلت، على أن المنافقين محجوبون عن ربهم يوم القيامة، فيكون هذا الحديث مخالفا لنص القرآن، إلا عند من يأوله تأويلا

---

(١) الإشفاق على أحكام الطلاق : ص٤٤

بعيدا، فالقول الفصل هنا هو الإعراض عن ألفاظ انفرد بها هذا الراوى أو ذاك باختلافهم فيها، والأخذ بالقدر المشترك من المعنى الذى اتفقوا عليه، فلعلك لا تجد في ذلك ما يوقعك في ريبة أو شبهة [1]. وتجد فيما علقه الشيخ على كتاب **الأسماء والصفات** للبيهقى وغيره من كتب العقائد أمثلة كثيرة على ذلك. ولسنا بصدد مناقشة الشيخ فيما ذهب إليه من إعلال بعض الأحاديث التى ظاهرها الصحة مما هو مخرج في الصحيحين أو أحدهما أو فيما يرد في كتب السنة بأسانيد ظاهرها الصحة، وإنما الإشارة هنا إلى أنه لم يكن مقلدا في التصحيح والتعليل، ولم يكن ممن يغتر بظواهر الأسانيد.

سابعا: العمل بالحديث الضعيف

من المسائل التي حررها الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ مسألة العمل بالحديث الضعيف، وتفسير ما ينقل عن الأئمة من التساهل في رواية الضعيف والعمل به. فيقول في بحث ومناقشة مستفيضة لبعض من يرى إطلاق القول في العمل بالحديث الضعيف:

" فأعدل الآراء في الأخذ بالضعيف وأقواها حجة تقييد ذلك بشروط. قال السخاوى في خاتمة(القول البديع): وقد سمعت شيخنا-يعنى ابن حجر- مرارا يقول، وكتبه لى بخطه: عن **شرائط العمل بالضعيف ثلاثة**: **الأول** متفق عليه، وهو أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج من انفرد من الكذابين والمتهمين بالكذب، ومن فحش غلطه. **والثانى** أن يكون مندرجا تحت أصل عام، فيخرج ما يخترع، بحيث لا يكون له أصلٌ. **والثالث** أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته، لئلا ينسب للنبي ﷺ ما لم يقله. قال: والأخير

---

(١) التعليق على الأسماء والصفات للبيهقي: ص٢٧٩

عن ابن عبد السلام وصاحبه ابن دقيق العيد، والأول نقل العلائي عليه الاتفاق.

هذا هو نص عبارة ابن حجر في المسألة، فيظهر من ذلك أن هذا ليس برأى مبتكر من ابن حجر، بل الشرط الأول مما اتفق عليه نقاد الحديث... فيسقط ما يحكى في عداد الآراء عن بعضهم من تجويز الأخذ بالضعيف على الإطلاق. وإنما ذلك سوء فهم وغلط فى التوليد والاستنتاج، مع بعده في ذاته عن الحجج (١).

ثم بين أن المنع من الأخذ بالضعيف على الإطلاق مذهب جماعة من أهل الحديث، فقال" والمنع من الأخذ بالضعيف على الإطلاق مذهب البخارى ومسلم، وابن العربى- كبير المالكية في عصره- وأبى شامة المقدسى- كبير الشافعية في زمنه-وابن حزم الظاهرى، والشوكانى، ولهم بيان قوى في المسألة لا يهمل (٢).

كما أزاح الشيخ إشكالا مهما في هذا الموضوع، وهو تفسير ما نقل عن الأئمة المتقدمين مما ظاهره العمل بالضعيف فقال:" إن ظاهر كلام هؤلاء الأعلام العمل بالضعيف في الفضائل مطلقا، لكن الواقع أن كلام النسائى وأبى داود ورواية البيهقي عن ابن مهدى، وقول ابن عبد البر، في رواية الحديث الضعيف وتخريجه لا في العمل به، كما يظهر لمن ينظر في ألفاظهم (٣).

---

(١) المقالات: ص٤٦

(٢) المقالات: ص٤٧

(٣) المقالات: ص٤٧

وبين أن المراد مما نقل عن الإمام أحمد من العمل بالضعيف ما لم يكن شديد الضعف فقال:" على أن المراد بالضعف في كلام أحمد هنا الضعف غير المتروك لا الشامل للمتروك وغيره، كما حققه ابن تيمية في **منهاجه** وابن القيم في **أعلام الموقعين** (١). وما حققه ابن تيمية وابن القيم هو أن الضعيف في استعمال الإمام أحمد هو مرادف للحسن اصطلاحا عند المتأخرين (٢).

هذه نماذج من آرائه في الحديث وعلومه واستيعاب كل آرائه لا يفي به مثل هذا البحث الموجز. وهناك مسائل كثيرة بحثها الشيخ وتكلم فيها كلاما علميا دقيقاً، منها: تعارض الجرح والتعديل، وكيفية الترجيح بين روايات الصحابة. والمنهج الصحيح في تقوية الأحاديث الضعيفة. والتدليس والانقطاع في الحديث، وخبر المجهول، وتفرد الرواة، وغيرها مما يحتاج إلى بيان ودراسة، وفيما قدمناه-إن شاء الله- ما يحفز الباحثين على التقصي أكثر في دراسة آراء العلامة الكوثرى دراسة علمية موضوعية منصفة. مع دراسة آراء مخالفيه من أهل الحديث المعاصرين له، الذين كانت بينه وبينهم ردودٌ ومناقشات كالشيخ العلامة المعلمي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابيه" **التنكيل بما في تأنيب الكوثرى من الأباطيل** " و" **طليعة التنكيل** " والشيخ العلامة أحمد بن الصديق الغمارى في كتابه" بيان تلبيس المفترى محمد زاهد الكوثرى أو رد الكوثرى على الكوثرى " والشيخ عبد الرزاق

---

(١) المقالات: ص٤٧

(٢) انظر تفصيل هذه المسألة في كتابي " منهج الإمام أحمد في التعليل وأثره في الجرح والتعديل " ص٤٠٥-٤٢٠

حمزة في كتابه **المقابلة بين الهدى والضلال** والشيخ العلامة أحمد شاكر وغيرهم، رحم الله الجميع، وغفر لهم.

الخاتمة:

وبعد هذه الجولة السريعة في تراث الشيخ الكوثرى، نخلص إلى جملة من النتائج والتوصيات:

أولا: كشف البحث عن الخلفية العلمية القوية للشيخ العلامة محمد زاهد الكوثرى في الحديث وعلومه، وعن الجهود العظيمة التي بذلها في خدمة السنة النبوية والعناية بها.

ثانيا: أبان البحث عن جوانب كثيرة من الإبداع والشمولية في أعمال الكوثرى الحديثية، وعن المنحى الاجتهادى فيها.

ثالثا: أبرز البحث مدى تفاعل الشيخ الكوثرى مع عصره، وتوظيفه لعلوم الحديث لخدمة الفقه الإسلامي، والذب عن الإسلام وتاريخه ضد شبهات وغارات أعدائه.

رابعا: للعلامة الكوثرى بعض الآراء والاجتهادات الحديثية تعد قمة في التحقيق العلمى، والتحرر من ربقة الخلفيات المذهبية، كما له آراء أخرى انعكست فيها الخلفية المذهبية على حساب الحقيقة العلمية.

ولذا نرى من الضرورى تناول هذا التراث الضخم للكوثرى في دراسات أكاديمية تخصصية في مرحلتى الماجستير والدكتوراه تستوعب كل آرائه واجتهاداته الحديثية بالدراسة والتحليل والتقويم. مع محاولة

طباعة ما لم يطبع من كتبه وآثاره في الحديث وغيره.

رحم الله الشيخ الكوثري، وتقبل منه، وتجاوز عنه، وصلى الله على محمد وآله وصحبه، وسلم تسليما كثيرا. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

* * * * *

قائمة المصادر والمراجع

- **الإشـفاق علـى أحكـام الطـلاق**: محمـد زاهـد الكـوثرى، المكتبـة الأزهرية للتراث، القاهرة ١٤١٥هـ-١٩٩٤م

- **الاقتراح في بيـان الاصـطلاح** لابـن دقيـق العيـد، دراسـة تحقيـق د/عامر حسن صـبرى، دار البـشائر الإسـلامية-ط١-بيـروت ١٤١٧هــ-١٩٩٦م

- **الإمـام الكـوثرى** لأحمـد خيـرى، بـذيل مقـالات الكـوثرى، ط دار السلام، القاهرة، ١٤١٨هـ

- **البداية والنهاية** لعماد الدين ابن كثير، دار الفكر، دت.

- **بيان تلبيس المفترى محمـد زاهـد الكـوثرى أو رد الكـوثرى علـى الكوثرى**: لأحمد بن محمد بن الصديق الغمارى، تحقيـق وتخـريج علـى حـسن الحلبى-ط٢- دار الصميعى، الرياض، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م

- **تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبـى حنيفـة مـن الأكاذيـب**، لمحمد بن الحسن الكوثرى، المكتبة الأزهريـة للتـراث، القـاهرة ١٤١٩هــ-١٩٩٨م

- **التحرير الوجيز فيمـا يبتغيـه المـستجيز** لمحمـد زاهـد الكـوثرى، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة

- **تذكرة الحفاظ** لشمس الـدين الـذهبى، دار الكتـب العلميـة، بيـروت، ١٤١٩-١٩٩٨

- **الأسماء والصفات** للبيهقى: قدم لـه وعلـق عليـه محمـد زاهـد بـن

الحسن الكوثرى، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م

- **التنكيل بما في تأنيب الكوثرى من الأباطيل** لعبد الرحمن المعلمى اليمانى، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م

- **الجرح والتعديل** لابن أبى حاتم: الطبعة المصورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف النعمانية بحيدر آباد الدكن الهند، دت

- **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل**، لشمس الدين الذهبي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م

- **سير أعلام النبلاء**: لشمس الدين الذهبي، تحقيق شعيب الأرناؤوط ونعيم العرقسوسى، مؤسسة الرسالة. بيروت، ١٤١٣هـ

- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**: لابن العماد الحنبلى، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت.

- **شيخ علماء الإسلام محمد زاهد الكوثرى عصره وآراؤه**-دراسة تحليلية لمؤلفاته وآرائه الإصلاحية- للدكتور عمار جيدل على شبكة الإنترنت.

- **صحيح مسلم**. لمسلم بين الحجاج القشيرى، تحقيق وترقيم محمد فؤاد عبد الباقى، دار الكتاب المصرى، القاهرة، دت

- **الضعفاء الكبير**، لأبى جعفر العقيلي، تحقيق عبد المعطى أمين قلعجى، دار الكتب العلمية-ط٢- بيروت ١٤٠٦هـ

- **طبقات الحفاظ**: لجلال الدين السيوطى، دار الكتب العلمية-ط٢-بيروت-لبنان ١٤١٤هـ-١٩٩٦

- **طبقات الشافعية** لجمال الدين عبد الرحيم الإسنوى، دار الفكر،

بيروت-ط١-١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

- **طبقات الشافعية**: للسبكي، أبو بكر أحمد بن عمر، تحقيق: عبد العليم خان، دار عالم الكتب-ط١-١٤٠٧هـ.

- **فقه أهل العراق وحديثهم للكوثرى**: تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة ٢٠٠٢م.

- **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**: لجمال الدين القاسمى، دار الكيب العلمية، بيروت، دت.

- **لسان الميزان**: لشهاب الدين ابن حجر العسقلانى، مؤسسة الأعلمى للمطبوعات، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

- **مقالات الكوثرى**، لمحمد زاهد الكوثرى،-ط١-دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م

- **منهج أبى جعفر العقيلى فى جرح الرجال من خلال كتابه الضعفاء الكبير**، لـ: د/مختار نصيرة-ط١- دار الضياء، القاهرة ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

- **منهج الإمام أحمد في التعليل وأثره في الجرح والتعديل**، د/أبو بكر كافى، دار ابن حزم بيروت، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

- **نزهة النظر شرح نخبة الفكر**: للحافظ ابن حجر، مع شرح شرح نخبة الفكر لعلى القاري، حققه محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم، بيروت، دت

- **الموقظة في علم مصطلح الحديث**: شمس الدين الذهبي، بتحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة-ط١- مكتب المطبوعات الأسلامية، حلب، ١٤٠٥هـ.



ضوابط الاجتهاد التنزيلي

عند

الشيخ محمد زاهد الكوثري

إعداد

الدكتور/ محمد المصلح- جامعة محمد الأول، وجامعة جدة- المغرب



بسم الله الرحمن الرحيم

"قد جرت سنة الله على اصطدام العتيق بالجديد، إلا أن من جمع الله له الدين مع العقل لا يعادي كل قديم ولا يؤاخي كل جديد، بل بالأصلح من الاثنين، وهو الذى لا يصادم الشرع ". **الشيخ زاهد الكوثري**.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومن والاه إلى يوم الدين.

أما بعد، فإن موضوع هذه الورقات يتمحور حول مسألة الاجتهاد في تنزيل الأحكام الشرعية على الوقائع والمستجدات، انطلاقا من جهود وإسهامات الشيخ العلامة محمد زاهد الكوثرى فيه.

وسيكون حديثى عن الموضوع من خلال مدخل ومحورين أساسين، أتناول في المدخل العلاقة بين الاجتهاد البيانى والاجتهاد التنزيلى، وفي المحور الأول أوضح اهتمام الشيخ الكوثرى بالموضوع، والدواعى التى دفعته إلى ذلك، وفى المحور الثانى أتناول ضوابط الاجتهاد التنزيلى عند الشيخ الكوثرى، مع نماذج تطبيقية لها من مقالاته وأبحاثه الفقهية والأصولية.

المدخل: بين الاجتهاد البيانى والاجتهاد التنزيلى:

لا يخفى على المهتمين بموضوع الاجتهاد أن التعامل مع نصوص الشريعة وأحكامها يتأسس على مرحلتين اثنتين.

أولاهما:

إدراك معاني هذه النصوص والأحكام ودلالاتها، ووعى أبعادها الجزئية والكلية، القريبة والبعيدة.

ثانيهما:

تنزيلها على واقع الناس لضبط مختلف علاقاتهم، وتقويم تصرفاتهم وسلوكهم.

المرحلة الأولى: تنجز في إطار الاجتهاد البياني القائم أساسا على فهم النصوص واستنطاقها، واستدرار الأحكام الشرعية منها، وترتيبها.

المرحلة الثانية: تعالج فى نطاق الاجتهاد التنزيلي الذى يتكفل بتحديد المحل المناسب لتوظيف الحكم، وتطبيقه وفق المقتضى الشرعى منه.

وإذا كان الاجتهاد البيانى الذي تنجز فيه المرحلة الأولى قد أشبع دراسة وبحثا حتى غدت مقوماته وشروطه ومجالاته مضبوطة ومجموعة في مصنفات خاصة قريبة التناول، فإن الاجتهاد التنزيلي الذي تصاغ فيه المرحلة الثانية لم يحظ من تلك الدراسة والبحث إلا بالقليل، إذ على الرغم من عناية الفقهاء به فإن معظم ضوابطه ومكوناته المنهجية لا يزال مشتتا في ثنايا الكتب الفقهية والأصولية.

فباستثناء ما كتبه الإمام القرافى في كتابيه:" **الفروق** " و" **الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام** " والعز بن عبد السلام في كتابه:" **قواعد الأحكام في مصالح الأنام** " وأبو إسحاق الشاطبى في كتابه" **الموافقات** " وابن قيم الجوزية في كتابه:" **أعلام الموقعين** " وما كتبه بعض المعاصرين

مثل الدكتور عبد المجيد النجار في سلسلة كتاب الأمة والدكتور يوسف القرضاوى في بعض أبحاثه، والدكتور زيد بُوشَعْرَا في رسالته لنيل الدكتوراه " **عوامل تغيير الأحكام** "، أقول: باستثناء هذه الكتابات التي حاول أهلها جمع بعض الضوابط وبعض المكونات المنهجية للاجتهاد التنزيلي، فإن الجهود الأخرى في الموضوع ما تزال متفرقة في الكتب الفقهية والأصولية.

ومن هنا تظهر أهمية البحث في الموضوع عموما، وأهمية البحث فيه من خلال إسهامات الشيخ الكوثرى على الخصوص.

ولعل أهم ما في الموضوع هو الحفاظ على تحقيق الانسجام الدائم بين الأحكام الشرعية وما وضعت من أجله من مصالح وحِكَم؛ إذ لا يخفي أن التيسير والتبشير مبدآن أصيلان في الإسلام، لأن الاحكام الشرعية ليس فيها ما يرهق المكلفين أو يتنافى مع مصالحهم الحقيقية، لأنها موضوعة أصلا لجلب مصالحهم ودفع المفاسد عنهم [1].

وهذه المعانى المقصودة للشرع لا تنكشف بجلاء إلا بمراعاة ضوابط تنزيل الأحكام، وإهمال هذه الضوابط يفضى يقينا إلى تنزيل أحكام تتنافى مع مقصود الشرع منها، وإيقاع الناس في ضيق وحرج، وقد قال الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ:" إن زلة العالم أكثر ما تكون عند الغفلة عن اعتبار مقاصد الشرع في ذلك المعنى الذي اجتهد فيه [2].

---

(١) انظر الموافقات، لأبى إسحاق الشاطبي ١٣٩/١

(٢) المصدر نفسه، ١٧٠/٤

المحور الأول: اهتمام الكوثري بالاجتهاد التنزيلي ودواعي هذا الاهتمام.

أولا: اهتمامه بالاجتهاد التنزيلي:

يجد القارئ صعوبة- وهو يتابع ما كتبه الشيخ الكوثري حول الاجتهاد مطلقا- في عزل ما ينتمي إلى الاجتهاد الاستنباطي عما يرتبط بالاجتهاد التنزيلي، ذلك بأن الشيخ يرى أحيانا أن الخطأ في التنزيل قد ترتب على خطأ في الفهم والاستنباط، ومن ثم يبدأ بتصحيح الفهم أولا ثم ينتقل إلى تصحيح التنزيل، كما وقع له مثلا في مسألة تعدد الزوجات وبيان حكمته وعلته [1]. فقد أورد نصا من مجلة الأهرام يدعى فيه صاحبه أن الضرورة الاجتماعية والدينية تقتضي وضع قيود على التعدد، وأن هذه القيود مأخوذة من النص القرآني نفسه الذي ربط التعدد بشرطين أولهما: تحقق العدل بين الزوجات، وهو مستحيل التحقق بدليل قوله تعالى: ﴿ **وَلَن تَسْتَطِيعُوٓاْ أَن تَعْدِلُواْ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ** ﴾ [النساء:١٢٩]. والثاني: القدرة على الإنفاق.

وقد انتقد الشيخ الكوثري هذا الفهم للعدل الوارد في الآية. كما انتقد الحكمة التي استند إليها صاحب النص لتقييد التعدد، يقول:" والعدل المطلوب عند تعدد الزوجات هو التسوية في النفقه والكسوة والسكنى لا الحب الذي لا يستطاع العدل فيه، وحديث " **هذا قسمي فيما أملك** " في

---

(١) **مقالات الكوثري: حول تعدد الزوجات أيضا ص: ١٧٢. ط دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.**

غاية من الشهرة[١]. ويقول في نقد تلك الحكمة:" ثم الضرورة الاجتماعية التى يلمح إليها هي كثرة النسل من غير وجود من يعولهم، ومن الهين على أصحاب الشأن إيجاد أعمال للأيدى العاملة فتصبح كثرة النسل مفتاح كل خير للأمة الناهضة، وأما منع الناس من الزواج خوفا من كثرة النسل فسعى سلبى يأباه الرجال الإيجابيون العمليون، لما في ذلك من التهرب مما ينهض الأمة[٢].

وقد يلاحظ أحيانا أن استنباط الحكم صحيح، لكن النص محل الاستنباط لا يصح التعويل عليه، فينتقد النص ثم ينتقد الحكم المنزل المستنبط منه، من ذلك: اجتماع العيد والجمعة، فقد رد على من يرى أن صلاة العيد تكفى عن صلاة الجمعة، لأن الحديث الوارد في ذلك واه لا يصح الاحتجاج به في نظره [٣].

ومؤاخذاته لبعض المنتسبين للفتوى على عمليتي الاستنباط والتنزيل معا كثيرة عنده، والقارئ لبعض مقالاته الفقهية يلحظ ذلك بوضوح. ويبدو أن الشيخ حين يعقب على الأمرين: الفهم والتنزيل، يركز غالبا على تصحيح الفهم، ويشير باقتضاب إلى تصحيح التنزيل، وقد يكون السبب أن الفهم إذا لم يكن صحيحا فالتنزيل حتما سيكون خطأ، ومن ثم ينبغي التركيز على تصحيح الفهم أكثر من التركيز على تنزيل الحكم.

وحين يرى أن فهم النص صحيح والحكم المستنبط منه واضح لا

---

(١) **مقالات الكوثري: المقال نفسه، ص: ١٧٤.**

(٢) **المقال نفسه، ص: ١٧٢.**

(٣) **مقالات الكوثري: العيد والجمعة، ص: ١٢٨-١٣٣ .**

غبار عليه، وأن الخطأ إنما وقع في التنزيل فقط، حينئذ يتجه إلى تصحيح التنزيل، وذلك بعرضه على ضوابطه المعتبرة عند فقهاء الإسلام، وهنا يظهر مدى إلمامه بهذه الضوابط، ومدى قدرته على الاحتكام إليها وتوظيفها، كما سيكشف البحث عن ذلك لاحقا.

ثانيا: دواعي اهتمامه بضوابط الاجتهاد التنزيلي.

إن الشيخ الكوثري كان يحمل هموم الداعية المسلم الذي يؤرقه أن يرى تجاوزات وانحرافات في مجال الدعوة، كما كان يحمل هموم العالم الذي يقض مضجعه أن يرى مهمة الفتوى في الدين يتولاها من ليسوا من أهلها؛ لذلك تصدى لمن يسميهم المتمجهدين [1](بدل المجتهدين) المتطاولين على الإفتاء الخارجين على المألوف المتوارث في مجال الفقه، فكشف عن خلفياتهم وتخبطهم وتناقضاتهم في مسالكهم المتبعة في تنزيل أحكام الشرع على وقائع الناس، وأبان عن هفواتهم في الإفتاء من خلال توظيفه للضوابط المعتبرة لدى فقهاء الإسلام في تنزيل الأحكام.

ويمكن تلخيص دواعي اهتمام الكوثري بموضوع تنزيل الأحكام في النقط الآتية:

١- تجرؤ بعض المتسيبين إلى الفتوى على الفقه الإسلامي والمذاهب الفقهية المتوارثة.

يرى الكوثري أن الفقه في جوهره هو معرفة الدين وفهمه، وأن التطاول عليه تطاول على الدين، إذ لا يتصور في نظره مغايرة علم الدين

---

(١) مقالات الكوثري، ص: ١٣٥.

للدين [١]، كما يرى أن تنازع الفقهاء في بعض المسائل لا يسوّغ أبدا انتهاك حرمة الفقه مطلقا، يقول: " وأما تنازع الفقهاء في الربع من مسائل أبواب الفقه لتجاذب أدلة الأحكام، وتفاوت الأفهام، بعد اتفاقهم على ثلاثة أرباع المسائل، فلا يسوغ انتهاك حرمة الفقه مطلقا،بل الدين ينص على أن المجتهد المخطئ بْرىء الذمة مأجور، والمجتهد المصيب يضاعف له الأجر " [٢]، ويقول أيضا في السياق نفسه: " ويأسف المسلم كل الأسف من وجود أناس في أزياء العلماء تحملهم شهوة الظهور على التظاهر بمظهر الاستدراك على فقهاء الصدر الأول، وعلى محاولة ابتداع أساليب بها يحرفون الكلم عن مواضعه، ويجعلون الشرع الواضح المنهاج الصريح الأحكام يتقلب مع الزمن..." [٣].

ويبدو أن تقدير الكوثرى للفقه إلى هذه الدرجة، ورميه بالمروق من يتطاول عليه وينتهك حرمته ناتج أساسا عما كان يلاحظه من محاولة البعض فصل الفقه عن الدين، واعتباره الفقه مجرد تراث حتى يتسنى له انتقاده وتجاوزه.

وإذا كان الكوثرى ينتقد بشدة انتهاك حرمة الفقه والتطاول عليه، فإنه ينتقد أيضا وبنفس الشدة والصرامة التطاول على الفقهاء، خصوصا أصحاب المذاهب المتوارثة خلفا عن سلف، يقول معلقا على أحد المفتين في مجلة الرسالة:" ثم عدم تقيده بالمذاهب الأربعة يجعل الأمة- أتباع تلك

---

(١) **مقالات الكوثرى: الدين والفقه، ص: ٧٦.**

(٢) **مقالات الكوثرى: المقال نفسه، ص: ٧٧ .**

(٣) **مقالات الكوثرى: شرع الله في نظر المسلم، ص: ٨١ .**

المذاهب- في حلٍّ من عدم الأخذ بآرائه المخالفة للأئمة الأربعة، وليس تعبيد الطريق إلى المروق والتجرؤ على الفقه المتوارث شأن العالم الحازم "[١]. ويقول في السياق نفسه:" وأما المتأخرون من الفقهاء فليس لهم إلا أن يتكلموا في نوازل جديدة، لا أن يبدوا آراء في الشرع على خلاف ما فهمه من النصوص رجال الصدر الأول الذين هم أهل اللسان..." [٢].

والخلاصة أن الكوثرى قد حمل بشدة على المتطاولين على الفقه والفقهاء، وكان يرى أن الخروج عن المذاهب الفقهية المتوارثة يؤدى في نهاية المطاف إلى مروق عن الدين، وقد كتب مقالا حول اللامذهبية عنونه بقوله:" اللامذهبية قنطرة اللادينية " حمل فيه بشدة على دعاة اللامذهبية في الفقه، واعتبرهم إمَّعة مخادعين للجمهور، يقول:" فالمسلم الرزين لا ينخدع بمثل هذه الدعوة، فإذا سمع نعرة الدعوة إلى الانفضاض من حول أئمة الدين الذين حرسوا أصول الدين الإسلامي وفروعه من عهد التابعين إلى اليوم، كما توارثوه عن النبي ﷺ، او طرق سمعه نعيق النيل من مذاهب أهل الحق، فلابد له من تحقيق مصدر هذه النعرة واكتشاف وَكْر هذه الفتنة "[٣].

---

(١) مقالات الكوثرى: منشأ إلزام أهل الذمة بشعار خاص، ص: ١٨٣

(٢) مقالات الكوثرى: شرع الله في نظر المسلم، ص: ٨٠

(٣) مقالات الكوثرى: ص: ١٠٩

٢- تجاوز بعض المتسبين للعلم والفتوى لأحكام الفقه باسم المصلحة وتغير الأوضاع:

من العوامل البارزة التي دعت الكوثرى إلى الاهتمام بضوابط تنزيل الأحكام الشرعية تجاوز بعض المشتغلين بالفقه لأحكامه، باسم المصلحة أحيانا، وباسم تغير الزمان وتطور الأوضاع أحيانا أخرى.

إن الشيخ الكوثرى لا ينكر تغير الفتوى بتغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والمآلات كما سأوضح ذلك لاحقا، وإنما ينكر وبشدة أن تتخذ هاته العوامل مطية لتجاوز الأحكام الفقهية والتملص من تبعاتها.

يقول عن دعوى تغير الأحكام بتغير الزمان مطلقا:" وأما تخيل تغير الأحكام باختلاف الزمن مطلقا بدون نظر إلى ما قرره الفقهاء فتنزيلٌ لشرع الله منزلة الأحكام الوضعية، وذلك مما يأباه أهل الدين " [١].

ويقول في مقال بعنوان" **شرع الله في نظر المسلم** " عن دعوى تغير الأحكام بتغير الأعراف مطلقا: " فليتق الله المرجفون في محاولاتهم تغيير الشرع باسم العرف [٢]. وفي مقال بعنوان" **الدين والفقه** " يقول: وأما تحكيم العرف على النصوص فلم يقع من مسلم ولن يقع " [٣].

وعن دعوى تغير الأحكام بالمصلحة يقول:" وما هذا إلا محاولة

---

(١) مقالات الكوثرى: الدين والفقه، ص: ٧٧

(٢) مقالات الكوثرى: ص: ٨١

(٣) مقالات الكوثرى: ص: ٧٨

نقض الشرع الإلهى بتحليل ما حرمه الشرع باسم المصلحة.." [١].

ثم أورد ما ينسب إلى نجم الدين الطوفى الحنبلى من دعواه أن رعاية المصلحة مقدمة على النص والإجماع عند التعارض، ثم رد عليه بشدة وقال: إن هذه الكلمة(أي تقديم المصلحة على النص والإجماع) لم يقل بها أحد من المسلمين قبل الطوفى ولم يتابعه بعده إلا من هو أسقط منه [٢].

وهكذا يظهر من خلال هذه النصوص وغيرها مما هو مبثوث في مختلف مقالاته الفقهية والأصولية، أن الشيخ الكوثرى كان حريصا على التشبث بالضوابط التي قررها علماء الإسلام في الإفتاء وتنزيل الأحكام، ولم يألُ جهدا في الكشف عن تخبط أولئك الذين حملوا هذه الضوابط على غير معانيها ووظفوها بأساليب ملتوية خادعة؛ لتبرير أوضاع معينة غير شرعية باسم الشرع. وسأبين هذه الضوابط ومدى مراعاة الكوثرى لها لاحقا.

٣- تتبع بعض المنتسبين للإفتاء للرخص والشواذ في المذاهب لتبرير بعض الأوضاع.

مما لاحظه الشيخ الكوثرى وهو يتابع ما ينشر من الفتاوى على بعض المناظر أن بعض المتصدين للإفتاء يتصيدون الرخص والأقوال الواهية لإضفاء صفة الشرعية عليها، وكان ذلك من دواعي اهتمامه بقواعد الإفتاء وشروطه، وعنايته بضوابط تنزيل الأحكام عموما.

---

(١) المصدر نفسه، ص: ٨٢

(٢) المصدر نفسه.

ففي مقال له بعنوان:" **كشف الرؤوس ولبس النعال في الصلاة** " أورد الروايات عن الإمام مالك في طهارة الثياب، وذكر أن بعض المفتين عزا إلى مالك القول بصحة الصلاة مع نجاسة الثياب ولو مع العلم والقدرة على إزالتها، وأن إزالتها سنة وليست بفرض. وقد رد عليه قائلا: وأما محاولة استغلال ما يروى عن مالك من أن طهارة الثياب ليست بشرط في صحة الصلاة، فعلى مخالفتها للأدلة الصريحة لم تصح عن مالك أصلا، بل الصحيح عنه هو ما رواه أبو طاهر عن ابن وهب عنه:" أن طهارة الثياب في الصلاة فرض..." [١]. وبعدما أورد الروايات عن مالك في الموضوع علق قائلا: فتبين من ذلك ومما نقلناه عن رجال مذهب مالك الثقات أنه لا مجال للتمسك بمذهب مالك أصلا في التساهل في أمر طهارة الثياب عند مناجاة العبد ربه في صلاته، وصدق من قال:" **من تتبع شواذ العلماء ضل** " و" **من حمل الشاذ حمل شرا كثيرا** " و" **لا يحمل الشاذ إلا الرجل الشاذ**"[٢].

وفي حديثه عن نكاح المتعة ذكر أن أحد فقهاء عصره(لم يسمه) عزا إلى الإمام مالك تجويزه لهذا النكاح، ثم رد عليه قائلا:" وعزو تجويزها إلى مالك في الهداية خطأ بحت كما سبق، بل مذهبه وجوب الحد على من وطئ بنكاح المتعة في رواية ابن نافع، بخلاف من يعد ذلك وطأ بشبهة فيسقط عنه الحد، فيكون مسعى ذلك الفاتن- (يقصد الذي عزا جواز

---

(١) مقالات الكوثرى: ص: ١٤٣

(٢) مقالات الكوثرى: ص: ١٤٤

المتعة إلى مالك)- في منتهي الخذلان..." [١].

وقال في تعليقه على فتوى أحد الشيوخ يجيز فيها حل الأوقاف وتصفيتها: " ولا تحل الأوقاف المتوارث نفاذ حكمها من الصدر الأول بقول يعزى إلى ابن عبدوس أو عبدون " [٢].

وفي معرض رده على من أفتى بكفاية صلاة العيد عن صلاة الجمعة إذا اجتمعتا في يوم واحد بناء على رواية في المذهب الحنبلي قال:" إن هاته الرواية شاذة، ولا يجوز لعالم أن يفتى بقول شاذ عن الجمهور بمجرد أن يجده مدونا في بعض الكتب، ولا سيما في الرخص؛ لأن ذلك يكون تشهيا لا تعبدا " [٣].

إن هذه العوامل الثلاثة: التجرؤ على الفقه والمذاهب الفقهية، وتغيير الأحكام الفقهية باسم المصلحة والتجديد وتبدل الأوضاع واختلاف الأزمنة، وتصيد الرخص والأقوال الشاذة الواهية، هي أهم الدواعى التي حركت الشيخ الكوثرى، ودفعته إلى الاهتمام بموضوع تنزيل الأحكام، والعناية بضوابط الإفتاء.

ويلاحظ أن الشيخ حين يناقش التجاوزات الواقعة في هذا المجال يستعمل غالبا أسلوبًا متسمًا بالشدة والصرامة، ويصف مرتكبي تلك التجاوزات بصفات تحمل من القدح ومن اللوم ما يدل بوضوح على أن معركته مع هؤلاء كانت حامية الوطيس، وليس ذلك بمستغرب منه ومن

---

(١) مقالات الكوثرى: ص: ١٩٦

(٢) المصدر نفسه، ص: ١٩٢

(٣) المصدر نفسه،: العيد والجمعة، ص: ١٢٩

أمثاله من العلماء والدعاة المخلصين، ما دام الأمر متعلقا باستباحة حمى الدين، وانتهاك حرماته باسم الدين نفسه احيانا.

المحور الثاني: الضوابط الواجب مراعاتها عند تنزيل الأحكام وبعض تطبيقاتها عند الشيخ الكوثري:

سبقت الإشارة إلى أن الشيخ الكوثرى كان يدعو بإلحاح إلى احترام الضوابط التي وضعها علماء الشريعة لضمان التنزيل الصحيح للأحكام على وقائع الناس، وأن ما يظهر من انتقاده لبعضها مثل مراعاة المصلحة والأعراف وتغير الأزمنة، ليس سلبياً مقصودا منه عدم مراعاتها وإنما المقصود بالنقد هو سوء استعمالها وتوظيفها من قبل البعض، واستغلالها من قبل آخرين للتحلل من أحكام الشريعة وتجاوزها يقول:" وأما تخيل تغير الأحكام باختلاف الزمن مطلقا بدون نظر إلى ما قرره الفقهاء، فتنزيل لشرع الله منزلة الأحكام الوضعية." [1].

فتغير الأحكام بتغير الأزمنة إذا كان ذلك منضبطا بما قرره الفقهاء فنظر سديد مطلوب التحصيل عند الكوثرى، لكن إذا كان التغير في الأحكام بتغير الزمن مطلقا دون الانضباط بما قرره الفقهاء فذلك هو العمل المرفوض عنده، كما أن موقفه من التجديد والأخذ من عطاء العصر لتطوير الحياة وتحسينها ليس رافضا بإطلاق، بل هو موقف ايجابى يرحب بكل جديد نافع لا يتعارض ومقررات الشرع الحكيم، يقول مبينا ذلك:" وقد جرت سنة الله على اصطدام العتيق بالجديد، إلا أن من جمع الله له الدين مع العقل لا يعادى كل قديم ولا يؤاخى كل جديد، بل يأخذ بالأصلح من

---

(١) مقالات الكوثرى: الدين والفقه، ص ٧٧

الاثنين، وهو الذي لا يصادم الشرع " [١].

فليس الشيخ – إذن – ضد تغير الفتوى بتغير الأزمنة والأمكنة والأحوال، ولا ضد التجديد بإطلاق، ولا ضد الأخذ بما فيه مصلحة للناس والوطن والأمة، وإنما هو ضد تجاوز الضوابط المقررة لدى فقهاء الإسلام في تلك المجالات.

وبما أن المجال غير متسع للحديث عن مختلف الضوابط والآليات المقررة عند علماء الإسلام في تنزيل الأحكام على وقائع الناس وتصرفاتهم، والتي استعملها الشيخ الكوثرى في أبحاثه ومقالاته ذات الصبغة الفقهية والأصولية؛ فإننى سأقتصر على أهمها وأكثرها ورودا عنده وسأوضح هذه الضوابط وأؤصل ما يحتاج إلى التأصيل منها مع أمثلة من مقالات الكوثرى تؤكد اعتماده عليها والتزامه بها، وسأبدأ بالضوابط العامة ثم أردفها بالضوابط الخاصة الواجب مراعاتها على فقيه الفتيا في تنزيل روايات وأقوال مذهب إمامه.

أولا: التحقق من مآلات الحكم ومراعاتها أثناء تنزيله.

مراعاة مآل الحكم من أهم الضوابط التي يجب مراعاتها والتحقق منها قبل تنزيل الحكم الشرعى على وقائع الناس، إذ من المعلوم لدى فقهاء الشريعة أن الفعل الذي يرتبط به الحكم الشرعى ليس غاية في حد ذاته وإنما هو وسيلة إلى غاية هى تحقيق مصلحة أو درء مفسدة، فإذا لم تتحقق هذه الغاية وجب إعادة النظر في وسيلتها.

يقول سلطان العلماء العز بن عبد السلام: ومن الأفعال...ما ينهى

---

(١) مقالات الكوثرى: انتهاك حرمة الحقيقة والتاريخ، ص ١٢٢

عنه مرة لقبح ثمراته، ويؤمر به تارة لحسن ثمراته، ويباح تارة لمصالح متقاربة في الإقدام عليه والإحجام عنه [١]، وعبر عن ذلك الشاطبى بقوله: إن العمل يكون في الأصل مشروعا لكن ينهى عنه لما يؤول إليه من مفسدة، أو ممنوعا لكن يترك النهى عنه لما في ذلك من مصلحة [٢]. وقد تتوارد على الفعل الواحد الأحكام التكليفية الخمسة بالنظر إلى مآلاته المختلفة فالزواج-مثلا- يكون واجبا على الإنسان إذا كان قادرا عليه وخشي على نفسه الوقوع في الحرام إن لم يتزوج، ويكون حراما بالنسبة للعاجز عن تلبية الرغبة الجنسية للزوجة، كما يكون مكروها أو مندوبا أو مباحًا، كما قال ابن عاصم في التحفة:

وباعتبار الناكح النكاح واجب أو مندوب أو مباح

ومما يدل على اعتبار المآل عاملا مهما لتغيير الحكم من الطلب إلى المنع أو العكس، ويؤصل له من السنة، قوله ﷺ « **لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة** » فمراعاته ﷺ لما يؤول إليه هذا الفعل من مشقة لم يوجب على أمته الاستياك عند كل صلاة بل ترك ذلك على الندب والاستحباب.

ومن ذلك أيضا أمره ﷺ للمغيرة بن شعبة بأن ينظر إلى المرأة التي أراد أن يتزوجها وعلل ذلك بقوله:" لأن ذلك أجدر أن يؤدم بينكما " [٣]،

---

(١) قواعد الأحكام في مصالح الأنام٢/٩٠ ط دار الكتب العلمية-بيروت.

(٢) الموافقات للشاطبي ٤/١٩٨.

(٣) سنن ابن ماجه كتاب النكاح، باب النظر إلى المرأة إذا أراد أن يتزوجها.

أي أن ذلك النظر أجدر أن تتحقق به بينكما الألفة والتساكن، فتركيز النظر بقصد إلى محاسن المرأة الأجنبية منهى عنه، لكن إذا كان النظر من أجل الزواج بها، فإنه يصير مطلوبا باعتبار مآله الذي هو تحقيق الألفة بين الزوجين، وترك النظر في هذه الحال قد يفضي إلى مآل معاكس إذ قد يفاجأ الزوج أو الزوجة بما لم يكن يتوقعه ويرغب فيه من صاحبه فيكون ذلك مفسدة عليهما.

لذلك ينبغي للفقيه المفتي أن ينظر دائما إلى مآل الحكم قبل تنزيله فإذا كان يفضي إلى مصلحة راجحة أفتى به وأنزله، وإذا كان يؤول إلى مفسدة راجحة أجله إلى حين، وبحث عن حكم آخر يناسب ذلك المآل.

وتغير مآل الفعل أو الحكم له صور عدة أهمها:

أ- أن يتحول المآل من مصلحة إلى مفسدة، وذلك بأن يكون الفعل مأمورا به ثم يتحول إلى منهى عنه لتغير مآله.

ب- تغير المآل من مفسدة إلى مصلحة، وذلك بأن يكون الفعل منهيا عنه لما فيه من مفسدة ثم تزول عنه صفة المنع لمآل طارئ فيه مصلحة من ذلك أن الغيبة منهى عنها لما يترتب عليها من مفاسد فإذا طرأ عليها مآل آخر فيه مصلحة شرعية محضة زالت عنها صفة النهي وصارت مشروعة نظرا لهذه المصلحة الطارئة؛ لذلك تجوز الغيبة إذا كانت تفضى إلى نصيحة، فيجوز مثلا للشخص الذى استنصحته امرأة وطلبت منه إبداء رأيه في رجل يعرفه يريد الزواج منها، أن يذكر لها ما يعرفه من صفات الرجل الحميدة والذميمة؛ لأن الغيبة في هذه الحال تنقلب نصيحة.

كما تجوز الغيبة أيضا أمام المفتي إذا كان المقصود منها معرفة الحكم الشرعي.

ومن تطبيقات هذا الضابط عند الشيخ الكوثرى:

١- **الصلاة في النعال**: قال الشيخ: أما الصلاة في النعال فصحيحة إذا كانت طاهرة لا تمنع وضع باطن رؤوس الأصابع على الأرض [١]. وقد ورد عن أنس أن النبي ﷺ كان يصلى في النعلين، لكن الشيخ لم يرتض فتوى من أفتى في عصره بصحة الصلاة في النعال في المساجد نظرا لمآلها الذى فيه مفسدة واضحة، يقول: وصفوة القول أن حمل الناس على الصلاة في المساجد بنعالهم التي يطؤون بها هذه الشوارع وهذه الأزقة، وتلك المراحيض، تعريض لصلواتهم للفساد بسبب النجاسة التي تشربتها النعال، وبعدم إمكان إتمام السجدة في هذه المداسات الصلبة عند جمهور الفقهاء، وتوسيخ المساجد التي أمرنا بتطييبها وتطهيرها، ونشر للجراثيم التي تحملها تلك النعال القذرة إلى أقدس بقعة حيث يناجى المصلى ربه، وكل ذلك شر يجب إبعاده عن المساجد بالسهر على أحوال أئمة المساجد الذين منهم من يتساهل في ذلك بكل أسف [٢].

٢- **إعطاء الزكاة في بناء المساجد**: لم يوافق الشيخ من أفتى بجواز دفع الزكاة في بناء المساجد والمدارس وسائر المؤسسات ذات النفع العام، وبعدما ناقش أصحاب هذه الفتوى مناقشة مستفيضة بين المآل الذي يفضى إليه تنزيل هذه الفتوى اليوم، والذى لو راعاه هؤلاء ما أفتوا بالجواز، قال: فماذا يكون الحال لو حرم الفقراء والمعوزون حقهم في الزكاة باسم صرفها

---

(١) مقالات الكوثرى: ص ١٣٧

(٢)مقالات الكوثرى: ص ١٣٧

في وجوه البر من بناء مساجد ومدارس ومستشفيات....إلى ما لا آخر له من اقتراحات في زمن أصبح العقلاء يفكرون في الحيلولة دون استفحال شر الفقر والفاقة في كثير من بقاع العالم، ويرون أنجع دواء في الإسلام لداء الفقر وما يترتب على ذلك من شر مستطير هو: إعطاء الفقراء حقهم في أموال الأغنياء. [١].

٣- إلغاء الوقف الأهلي: أفتى البعض بجواز حلِّ الوقف الأهلي لما تقتضيه المصلحة الوطنية بناء على رواية تنسب إلى أبي حنيفة، وقد رد عليهم الكوثري وبين المآلات الفاسدة التي تفضي إليها فتواهم لو نزلت، يقول:" ونحن نعلم جيدا أنه لم يكن في دار الخلافة العثمانية موضع شبر غير موقوف منذ افتتحها المسلمون، فإذا ألغي الوقف يسهل على الغريب تملك ما يشاء وبناء ما يشاء فى العاصمة وغيرها، ثم إن الوقف ميزانية الإسلام في غالب البلدان الإسلامية، فإذا ألغى وقطع مدده فسرعان ما يختل نظام الجوامع والمساجد والمدارس والمعاهد والملاجئ والمستشفيات ومساعدة المعوزين وسائر وجوه الخير..." [٢].

٤- منع تعدد الزوجات: أورد الشيخ الكوثرى اجتهادا نسبه إلى أحد الباحثين لم يذكر اسمه، مفاده أن الضرورة الاجتماعية تقتضى منع التعدد وهذه الضرورة هى كثرة النسل من غير وجود من يعولهم، ثم رد الشيخ بأن المآل المراعى في هذا الاجتهاد فاسد ومصلحة متوهمة إذ" من الهين

---

(١) مقالات الكوثرى: عمارة المساجد من زكاة المال، ص ١٥١

(٢) المصدر نفسه: حول الوقف الأهلى ص ١٥٩

على أصحاب الشأن إيجاد أعمال للأيدى العاملة فتصبح كثرة النسل مفتاح كل خير للأمة الناهضة، وأما منع الناس من الزواج خوفا من كثرة النسل فسعى سلبى يأباه الرجال الإيجابيون العمليون، لما في ذلك من التهرب مما ينهض الأمة [١].

٥- البناء على القبور: أورد الشيخ الكوثرى عن بعض علماء عصره فتوى تحرم البناء على القبور وتدعو إلى هدم ما بنى على المقابر من مساجد وقباب، وبعد مناقشتهم أشار على أن مآل هذه الفتوى- إذا نزلت- سيكون فتنة عريضة بين المسلمين، وأن ما سيحدث من مفاسد بسببها أعظم من المصالح التي يتوهمها هؤلاء يقول:" فعلى هذا الرأى من صاحب التوقيع يجب على أولياء الأمور في بلاد الإسلام أن يمسكوا بمعاول الهدم ليعملوها في هدم قباب الصحابة وأئمة الدين وصالحى الأمة في مشارق الأرض ومغاربها، والمساجد المضافة إليهم، وقباب ملوك الإسلام وأمراء الإسلام وغيرهم في كل قطر، مع ما توارثت الأمة من خلاف ذلك خَلَفاً عن سلف، ففى مثل هذه البلوى العامة يجب على العالم التروى واستقصاء أقوال أهل العلم في جميع الطبقات ليجد بينها ما يزيل الحرج [٢].

هذه بعض النماذج من مراعاة المآل الذي كان الشيخ الكوثرى يحتكم إليه لرد بعض الفتاوى والاجتهادات التي غفل أهلها عن هذه المراعاة للمآل، أو راعوا مآلات فاسدة لا تنسجم مع مقاصد الشرع.

---

(١) مقالات الكوثرى: حول تعدد الزوجات ١٧٢

(٢) المصدر نفسه: بناء مساجد على القبور والصلاة إليها ص ١٢٥

وقد أطلت قليلا في الحديث عن ضابط المآل لأن من الضوابط المهمة المراعاة عند الفقهاء أثناء تنزيل الحكم، وكثير من ضوابط التنزيل عند تدقيق النظر فيها تبدو وسائل للمآل أكثر منها ضوابط في حد ذاتها.

ومن أهم الأدوات المنهجية التي يتأسس عليها النظر في مآلات الأحكام والأفعال: الاستحسان والاستصلاح وسد الذرائع، وقد تحدث عنها الأصوليون ضمن مقومات الاجتهاد بالرأى، واعتبروها من المقومات المختلف فيها بين الأئمة المجتهدين، لكن يبدو أن هذا الخلاف ملاحظ في المجال النظرى فحسب، أما في الميدان التطبيقي فالفقهاء المجتهدون كلهم يعتمدون هذه المقومات أثناء تنزيلهم للأحكام الشرعية على الواقع، ولا يختلفون إلا في مقدار استعمالها وتوظيفها كما هو واضح في كتب الفروع الفقهية.

ثانيا: اعتبار خصوصيات الأزمنة والأعراف:

إن الأحكام الشرعية منها ما هو مطلق وعام في جميع العصور والأماكن والأشخاص لكون المقصود الشرعي منها يتحقق على العموم والدوام، ومنها ما هو مرتبط أثناء تشريعه بظروف زمنية أو مكانية أو شخصية لا يتحقق المقصود الشرعي منها إلا بوجود هذه الظروف أو ما يشبهها، وإذا انعدمت فإن المقصود الشرعي من تلك الأحكام يتخلف ويصير تنزيلها في هذه الحال مفوتا لمصالح المكلف، وموقعا له في الضيق والحرج المرفوعين عنه شرعا.

١- مراعاة خصوصيات الزمن أثناء تنزيل الحكم: لقد اتفق الفقهاء على أن اختلاف الأزمنة من العوامل المؤثرة على الحكم المبني عند

تشريعه على اعتبار أحوال الوقت، يقول أبو إسحاق الشاطبي: قد علمنا من خطابه – يعني الشرع– أنه يتوجه بحسب الأحوال والأشخاص والأوقات(١).

والمقصود بتغير الزمان أن تظهر في زمن ما أحوال وظواهر لم تكن معروفة في العهد الذي شرع فيه الحكم. والفقيه مطالب بملاحظة هذا التغير الزمني، ومدعو إلى النظر في الملابسات والأحوال التي شرع فيها الحكم قبل أن ينزله على واقعه، فإذا لاحظ أن الحكم قد ارتبط بأحوال وظروف معينة لزمه أن يقارن بينها وبين أحوال زمانه، فإذا تشابهت أو تقاربت أفتى بذلك الحكم إن توافرت الشروط الأخرى، وإن تباينت واختلفت غيَّر الفتوى وبحث عن الحكم المناسب لظروف زمانه المحقق لمقصود الشرع.

ومما يدل على صحة اعتبار تغير الزمن عاملا مؤثرا في الحكم تصرفات الصحابة رضوان الله عليهم– خصوصا الخلفاء الراشدين– ومن جاء بعدهم من الأئمة المجتهدين، فقد غيروا الفتوى في كثير من الأحكام المنوطة بأحوال معينة زمن تشريعها حينما لاحظوا انتفاء تلك الأحوال في أزمنتهم.

من ذلك إسقاط عمر ﷺ لسهم المؤلفة قلوبهم من الزكاة في عهده، وذلك لأن مقصود الشرع من إعطاء هؤلاء المؤلفة جزءا من مال الزكاة هو استمالتهم إلى الإسلام وكسب تعاطفهم مع أهله وكف أذاهم وتثبيت قلوب من أسلم منهم، وكان هذا المقصود مطلوبا يوم كان الإسلام بحاجة

---

(١) الموافقات للشاطبي ٤١/٢ وانظر أيضا إغاثة اللهفان لابن القيم ٣٦٥/١ وإعلام الموقعين له ٢٢٠/٤.

إلى مزيد من المناصرين والمؤيـدين، وحـين أصـبح الإسـلام ظـاهرا قـوي الشوكة، لم يعد هذا المقصود مطلوب التحقيـق لـذلك قـرر عمـر ﷺ إيقـاف هذا الحكم لانتفاء المقصود الذي من أجله شرع ووافقه الصحابة على ذلك.

٢- مراعاة العرف والعادة:

الحكم الشرعي في علاقته بـأعراف النـاس وعوائـدهم يتخـذ شـكلين رئيسين:

أولهما: أن يكون العرف مشروعا مأمورا بـه علـى جهـة الوجـوب أو الندب؛ وذلك بأنه يقره الشرع ويحـث علـى التزامـه، مثـل الطهـارة وسـتر العورة والنفقة على الزوجة والأولاد والأبوين... فهـذه الأعـراف ومـا يـشبهها انتقلت بطلب الشرع فعلها من مجرد الأعراف والعوائـد إلـى تكـاليف شـرعية ملزمة على الدوام لا يجوز تغييرهـا مهمـا تبـدلت أحـوال النـاس وتطـورت أوضاعهم.

ثانيهما: أن يكون العرف مناطا للحكـم، بمعنـى أن يكـون الـشرع قـد راعى ذلك العرف وبنى عليه حكما معينا، فهذا العـرف إذا تغيـر فـإن الحكـم يتغير معه يقول أبو عبد الله المقري في قواعده: كل حكـم مرتـب علـى عـادة فإنه ينتقل بانتقاله إجماعا [١].

وقد كان للشيخ الكـوثرى اهتمـام كبيـر بتغيـر الأحكـام تبعـا لتغيـر الأزمنة والأعراف، ذلك أنه لاحظ أن كثيراً ممن تـصدوا لمهمـة الإفتـاء فـي عصره قد اعتمدوا على هذين العاملين: تغير الزمـان و العـرف، للتحلـل مـن

---

(١) نقلا عن كتاب العرف والعمل للدكتور عمر الجيدي، ص: ١٥٤

بعض الأحكام الشرعية، وقد سبق بيان ذلك أثناء الحديث عن دواعي اهتمامه بموضوع تنزيل الأحكام، غير أن الكوثرى بالرغم من إنكاره الشديد على دعاة التغير للأحكام الشرعية بتغير الأزمنة والأعراف فإنه كان يتبنى ما قرره فقهاء الإسلام في شأن هذين العاملين، وكان يرى أن الأحكام التي روعي فيها العرف أو الحال أثناء تشريعها إذا تغير ذلك العرف أو الحال. يقول: "وأن ما نيط بالعرف أو المصلحة من أحكامه(أي الشرع) إنما يختلف عند تغير العرف والمصلحة" (١).

ويقول في شأن تغير الزمن: وأما تخيل تغير الأحكام باختلاف الزمن مطلقا بدون نظر إلى ما قرره الفقهاء، فتنزيل لشرع الله منزلة الأحكام الوضعية (٢).

فقوله في النص: بدون نظر ما قرره الفقهاء" يدل على أنه يرى تغير الأحكام بتغير الأزمنة بشرط التقيد بما قرره الفقهاء في الموضوع، وما قرره الفقهاء في الموضوع هو أن الحكم الذي يتغير بتغير الزمن هو الحكم الذي روعى فيه أحوال الوقت عند تشريعه، وكانت تلك الأحوال مناطا له، مثل سهم المؤلفة قلوبهم وأخذ ضوال الإبل.

غير أن الكوثرى لا يرى أن تغير الأحكام بتغير الأزمنة والأعراف داخل في الاختلاف الفقهي أو من باب تبديل الأحكام، وإنما هو اختلاف في الأحوال وظروف تنزيل الحكم فقط، يقول:" وأما ما أقره الفقهاء في كتب قواعد الفقه وكتب الأشباه والنظائر الفقهية باختلاف حكمه حسب اختلاف

---

(١) **مقالات الكوثرى: نظر المرء إلى شرع الله معيار دينه ص ١٩١**

(٢) **المصدر نفسه، الدين والفقه ص ٧٧**

الزمان والمكان، فليس من الاختلاف في شيء، بل هو تفصيل للحكم بالنظر إلى حالٍ وحالٍ، فإدخال ذلك في الاختلاف المنبوذ إنما يكون من خلل في تعقل الموضوع ودخل في التفكير [١].

ويقول أيضا:" وأما ما نيط بالعرف والمصلحة من أحكامه إنما يختلف عند تغير العرف والمصلحة، لكن هذا ليس من التغير والتبديل في شيء وإنما هو تفصيل من الشارع الحكيم للحكم بالنظر إلى حال وحال، فلا دَخْل لأهواء الرجال في ذلك أصلاً [٢].

وهكذا يقطع الكوثرى الطريق على أولئك الذين يسعون إلى تغيير أحكام الشريعة بناء على تغير الأزمنة والأعراف والأمكنة بدعوى أن الفقهاء كانوا يفعلون ذلك، بل كان يفعل ذلك حتى الصحابة رضوان الله عليهم.

ومن الأمثلة التطبيقية لدى الكوثرى من هذين الضابطين:

الصلاة في النعال داخل المسجد .

وقد ذكرت هذا المثال في مراعاة المآل، وأعيده هنا لأن الشيخ الكوثرى حين رد على المفتين بالجواز اليوم، ذكر أن هؤلاء لم يراعوا مآلات هذه الفتوى، كما ذكر أن حال المدينة وطرقها وأزقتها ونعال أهلها والمسجد النبوي يومئذ ليس كحال مدننا وشوارعنا ومساجدنا وأحذيتنا اليوم، وهذا احتكام منه إلى تغير الأحكام بتغير الأزمنة والأمكنة، يقول

---

(١) مقالات الكوثرى: الدين والفقه، ص ٧٧

(٢) المصدر نفسه: نظر المرء إلى شرع الله معيار دينه ص ١٩١

موضحا ذلك:" وكان مسجد النبي ﷺ مفروشا بالحصباء، وحجرات أزواج النبي ﷺ كانت في اتصال المسجد، فلم تكن نعله ،عليه السلام مظنة إصابة قذر أصلا، لأنه لم يكن يطأ بها شوارع قذرة، وكانت المدينة المنورة طاهرة الأزقة من الأرواث والأرجاس انصياعا من الصحابة رضي الله عنهم لأمر الرسول ﷺ في مراعاة النظافة الكاملة في البيوت وأفنيتها فضلا عن بيوت الله.

فكان الماشي فيها يتمكن من التحفظ في المشي من وطء الأقذار، وأراضيها كانت رملية رخوة يؤمن معها الرشاش، وعند إرادة صب الماء كانوا يبتعدون عن الأزقة والمساكن... بخلاف شوارع اليوم ومراحيض اليوم فإنها لا يمكن فيها التحفظ من وطء الأقذار والرشاش على النعال لكون مراحيضها صلبة ترش حتما على النعال [١].

هذا عن تغير الأحكام بتغير الأزمنة والأمكنة، أما عن تغير الأعراف فقد أورد أمثلة كثيرة مثل:" حمل الدرهم في العقود على الدرهم المتعارف في البلد، وكذا الرطل، وكون المشروط عرفا كالمشروط لفظا، وزوال خيار الرؤية برؤية المشتري إحدى غرف الدار عندما كان العرف جاريا بين الناس ببناء دورهم متساوية الغرف، وعدم زوال الخيار المذكور عند تغير العرف المذكور، واعتبار اللفظ صريحا في معنى تُعُورِف فيه بخلاف ما نقل إلى معنى آخر وتنوسي المعنى الأول [٢].

هذه جملة من الأمثلة لتغير الحكم بتغير العرف جمعها هبا في هذا النص، وهي كافية للتدليل على أن الشيخ كان يرى جواز تغير الأحكام

---

(١) مقالات الكوثري: كشف الرؤوس ولبس النعال في الصلاة ص ١٣٧-١٣٨

(٢) مقالات الكوثري: شرع الله في نظر المسلمين ص ٨١

المبنية على الأعراف إذا تغيرت تلك الأعراف، وكان متقيدا بما قرره الفقهاء في هذا الشأن.

ثالثا: مراعاة التيسير على الناس:

هذا الضابط له حضور قوى في أبحاث ومقالات الشيخ الكوثرى، يقول: لأصحاب الشأن الملمين بأدلة الشرع الورعين في دين الله أن يأخذوا بما هو أرفق للأمة من أقوال الأئمة المجتهدين [١]. غير أن الشيخ يرى أن التيسير ينبغى أن يبحث عنه داخل أحكام الشريعة الصحيحة الثابتة وليس خارجها، فلا يجوز التساهل في أحكام الشريعة بدعوى التيسير على الناس.

بعض الضوابط الخاصة بفقيه الفتيا في تعامله مع أقوال أئمة مذهبه

سبقت الإشارة إلى أن الشيخ الكوثرى كان يكن احتراما كبيرا لأرباب المذاهب الفقهية المعروفة، خصوصا المذاهب الأربعة التى توارثتها الأمة خلفا عن سلف، وكان لا يجيز الخروج عنها بالنسبة للمقلد الذى لم يبلغ درجة النظر الصحيح فى أدلة الأحكام والترجيح بينها؛ إذ الواجب عليه التقيد بنصوص مذهبه [٢]. وهذه النصوص تعتبر بالنسبة إليه مثل الأدلة بالنسبة للمجتهد يقول: " لأن دليل المقلد قول إمامه، فلا يُلْزَم بالحجة بخلاف من له إلمام بأدلة الأحكام "[٣].

وإذا كان المقلد ملزما باتباع مذهب إمامه فما هى الضوابط التي

(١) مقالات الكوثرى: نظر المرء إلى شرع الله ص ١٩٢

(٢) المصدر نفسه: العيد والجمعة ١٢٨

(٣) المصدر نفسه: العيد والجمعة ١٣٢

يراعيها أثناء تنزيل قول من أقوال أئمة مذهبه؟

إن هذه الضوابط كثيرة، ولا يتسع المجال لذكرها، لذا سأقتصر فقط على التي ذكرها الشيخ الكوثرى التزاما بموضوع البحث.وبما أن نصوص المذهب تعتبر بالنسبة للمقلد بمثابة الأدلة بالنسبة للمجتهد، فإن على هذا المقلد أن يراعى المآل والأعراف وتغير الأزمنة والأمكنة أثناء تنزيل قول من أقوال أئمة مذهبه.

ومن الضوابط التى ذكرها الكوثرى بالنسبة للمقلد فى تنزيل قول إمامه:

١- التأكد من صحة نسبة القول إلى إمامه.

٢-البحث عن الراجح من الأقوال فى حالة وجود خلاف فى المسألة،والراجح هو القول الذى يكون دليله أقوى من دليل غيره.

٣-إذا لم يقف على أى ترجيح لأقوال الخلاف، بحث عن المشهور منها، والمشهور هو ما كثر قائله. ولا يجوز له أن يترك الراجح والمشهور ويفتى بغيرهما،وإن لم يتمكن من معرفة الراجح والمشهور من الأقوال فعليه أن يعتمد الأقوال والروايات التى نص أئمة مذهبه على اعتمادها فى الإفتاء،يقول الشيخ الكوثرى فى ذلك: إن أصحاب هؤلاء الأئمة قد مَحَّصُوا الصحيح فى مذاهبهم مدى القرون، وعينوا قولا واحدا فى الإفتاء فى كل مذهب، فليس للمفتى المقلد إلا أن يراجع الكتب المعتمدة عندهم فيفتى بالقول الصحيح فى المسألة [1].

٤- ينبغى للمقلد أن يقتصر على قول واحد في التنزيل، ولا يذكر

---

(1) مقالات الكوثرى: خطورة التسرع في الإفتاء ص ١١٥

الخلاف للمستفتي ويخيره في الأخذ بأي قول شاء، يقول:" وإنما يفتى بالقول الصحيح المفتى به في مذهبه قولا واحدا، بدون ذكر اختلاف؛ لأن من المعلوم أن بيان الخلاف في جواب المستفتي لا يفيده سوى الحيرة، مع أن الإفتاء من أجل التخلص من الحيرة لا لأجل الإيقاع في زيادة الحيرة (١).

هذه بعض الضوابط التي يلزم المقلد التقيد بها أثناء تنزيل قول من أقوال أئمته، وخلاصتها أن يراعى تلك الضوابط التي يراعيها المجتهد في تنزيل الحكم مثل مراعاة المآل والعرف وتغير الزمان والمكان، ويتأكد من القول، ومن صحة نسبته إلى إمامه أو إلى أئمة مذهبه، ثم يبحث عن الراجح، فإن لم يجده بحث عن المشهور، فإن تعذر عليه ذلك، اعتمد ما نص أئمة مذهبه على اعتماده في الإفتاء، وأثناء التنزيل لا يذكر الخلاف للمستفتي حتى لا يوقعه في حيرة.

وصفوة القول أن الشيخ الكوثرى اهتم بضوابط الاجتهاد التنزيلي وفق ما قرره فقهاء الإسلام في شأنها، وواخذ بشدة من تجاوز هذه الضوابط ولم يحترمها أثناء تنزيل الحكم، وانتقد كثيرا من الفتاوى التي لم يراع أهلها هذه الضوابط، كما أنكر بشدة على من يسعى إلى استغلال هذه الضوابط لتجاوز أحكام الشريعة وتنزيل أحكام غريبة عنها، وقد كان ذلك من أهم الدواعي التي دفعته إلى الاهتمام بالموضوع.

وهذه الضوابط المقررة عند فقهاء الإسلام في تنزيل الأحكام يجب الاهتمام بها اليوم أكثر من ذى قبل، نظرا لتشعب وقائع الناس، وتشابك قضاياهم نتيجة التطورات المذهلة التي عرفها العصر الحديث في مختلف

---

(١) نفسه.

مجالات الحياة.

وهذا كله يفرض على الفقيه المنتصب للإفتاء أن يكون ذا خبرة واسعة بالواقع، وأن يشرك معه ذوي التخصصات المختلفة لتشخيص هذا الواقع حتي يكون تنزيله للحكم عليه مناسبا لمقتضى الشرع في تحقيق مصالح الناس ورفع الحرج والمشقة عنهم، كما ينبغي للمفتين عبر القنوات الفضائية وعبر شبكة (الإنترنت) والصحف السيارة أن يراعوا هذه الضوابط، وأن يراعوا خصوصيات الأمكنة، والأعراف السائدة فيها، وأحوال أهلها من سعة وشدة، حتى لا يوقعوا الناس في الحرج والضيق المرفوعين شرعًا. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

*****



أثر الإمام الكوثرى

في

نصرة وتأييد المذاهب الفقهية السنية

إعداد

الدكتور صلاح محمد أبو الحاج

الأستـــاذ المساعـــد فـــي الفقـــه الحنفـــى

في كلية أصول الدين الجامعية-جامعة البلقاء التطبيقية

ق٥٥ ص ب:(٣٨٣) الأردن، عمان، صويلح

بريد إلكتروني:salahhaj74@yahoo.com

تليفون أرضى:(٠٠٩٦٢٦٥٣٤٩٤٢٥)

تليفون خلوي: (٠٠٩٦٢٧٩٥٠٠١٣٩٠)

(٠٠٩٦٢٧٧٦٧٢٥٤٠٨)





ملخص البحث

يعد الإمام الكوثرى أبرز الشخصيات العلمية التـي ظهـرت فـى القـرن العشرين، فهو بحق مجدد هذا الزمان بإظهاره الحـق مـن علـوم أهـل السنة ودفاعه عنها حتى كان له أعظم الأثر في نصرة وتأييـد مـذهب أهـل السنة لا سيما المذاهب الفقهية منه، ويمكن إيجاز ذلك بالنقاط التالية:

١- إظهاره وإشهاره جمهرة من علماء أهـل الـسنة الأفـذاذ مـن خـلال الكتابة المتقنة الرصينة فى تراجمهم وطبعها ونشرها.

٢- دفاعه عـن أئمـة المـذاهب الفقهيـة عامـة، والإمـام أبـى حنيفـة خاصة.

٣- تحقيقه وتعريفـه ونـشره لكتـب نـوادر المخطوطـات القيمـة فـي نصرة وتأييد أئمة أهل السنة كأبى حنيفة، مع التعليـق الجـاد النـافع فـي دفـع الشبهات عنهم.

٤- تأييده ونصرته لمسائل لأهل السنة الفقهيـة بالأدلـة العقليـة والنقليـة بما يرفع ريب المرتابين.

٥- تحقيقه ونشره لكتب الأئمة القيمة، مثل العالم والمتعلم.

٦- دفعه المخططات الاستعمارية في الـدفاع عـن أبـرز مـسائل أهـل السنة الفقهية التي حرفها المحرفون.

٧- دعوته الشديدة إلى التمـسك بالمـذاهب الفقهيـة، فـي وجـه الجهلـة

والمفسدين.

٨- رده على الأصول الفاسدة التي ابتدعها المعاصرون في إبطال الشريعة وأحكامها الغراء كالمصلحة العقلية المجردة.

٩- كشفه لأساليب المتلاعبين بدين الله جل جلاله، بتغييرهم وقلبهم لشرع الله بحجة تغير الزمان وبناء الأحكام على العرف.

١٠- بيانه سبب التخبط الفكري لدى الطلبة والمفتين في كلامهم وفتاويهم، وهو عدم التزام منهج واضح بالدراسة.

١١- تنبيهه على فساد النظرية العصرية القائمة على تقسيم مدارس الفقهاء إلى مدرستين: مدرسة حديث، ومدرسة رأي.

١٢- إنه أفضل من تكلم عن التاريخ الفقهي للمذاهب السنية، واتصالها في طريقها ومنهجها بالهدى النبوي، وسلف الأمة من الصحابة والتابعين.

١٣- رده لمسلك أهل الظاهر المخالف للأئمة الكبار في عدم الأخذ بالقياس.

١٤- تحدثه عن الأصول العامة التي اعتمد عليها أئمة المذاهب في استنباط الأحكام ودفاعه عنها كعدم شذوذ الرواية عن الأصول.

١٥- إنصافه واعتداله في الثناء على علماء أهل السنة ونقدهم، بتقديمه عصارة تجربته العلمية في قراءة مصنفاتهم.

١٦- رده لما وقع في كتب الجرح والتعديل من التهجم على إمام الفقهاء أبي حنيفة، بإقامة الحجج والبراهين الدالة على بطلان ذلك.

١٧- بيانه لمخالفات وشواذ العلماء لما عليه أهل السنة من الحق، حتى لا يغتر به مغتر فيأخذ بها.

١٨- إظهاره المذاهب الفقهية بصورة المدارس العلمية المتآخية المترابطة لا المتنافرة المتشاحنة.

أثر الإمام الكوثرى في نصرة وتأييد المذاهب الفقهية السنية

الحمد لله الذي أحيا معالم الدين بجهود العلماء العاملين، وجعلهم ورثة الانبياء المرسلين، وخصهم بالذكر والثناء إلى يوم الدين، والصلاة والسلام على رسوله المصطفى الأمين، مبلغ الرسالة إلى الناس أجمعين، وعلى آله وصحابته ومن اهتدى بهديهم إلى يوم الدين.

وبعد:

فإن كل الشكر والإكرام إلى القائمين على هذا المؤتمر الكريم، والمساهمين في إنجاحه، والراعين له على عنايتهم الفائقة وتقديرهم الرائق لهذا الإمام العظيم، في إنزاله منزلته بين الخلق أجمعين، فهو المجاهد بماله ونفسه في الدفاع عن الدين، والذود على حماه، في وجه الضلال والفساد والبطلان من أذيال الاستعمار، والغزو الفكري للمشرق الإسلامى.

وكل من نلتقى بهم من علماء أهل السنة وفضلائهم في عالمنا العربي والإسلامى نلمس منهم الإعظام الكبير للإمام الكوثرى؛ لما بذل من جهد كبير في الحفاظ على العلوم السنية وإظهارها، والرد على خصومها؛ ولما تتمتع به تأليفاته وتعليقاته من التحقيقات البديعة، والفوائد الفريدة، مما يدل على طول باع صاحبها ورسوخه في العلوم العقلية والنقلية، وجرأته في التصدى للباطل وأهله.

وهذا الحال الذي عليه إمامنا الجليل جعله بحق هو المجدد الحقيقي

لهذا الدين في هذا العصر، كما وصفه بذلك العلامة أبو زهرة [1] وغيره، بل لا مبالغة في وصفه أن من أحبه وسار على دربه فهو من أهل السنة، ومن أبغضه وعاداه فهو ممن تنكب طريق أهل الحق، واتبع هواه، وهذا مشاهد معلوم.

وفى هذا البحث المتواضع سأسلط الضوء على أهم جانب عاش إمامنا من أجله، وهو فيما نظن أنه لم يحرك قلمه إلا له كما هو ظاهر في جميع كتاباته، وهو نصرته وتأييده لأهل السنة، وهذا مصداق قول الإمام الكوثرى [2].: (والله يعلم مبلغ إجلالي للأئمة المتبوعين... ولم أزل في جميع أدوار كفاحى أدعو إلى التمسك بشرع الله بالإنضواء تحت رايات هؤلاء الأئمة رضوان الله عليهم بدون التفات إلى من شذ عن جماعتهم في الفرع والأصل..)، وسنخص بالذكر هاهنا المذاهب الفقهية السنية منها، وما كان له من أثر في الحفاظ عليها والدفاع عنها.

وهذا ما سنعرضه في نقاط موجزة مع التمثيل عليها والتدليل عليها بذكر الوثائق العلمية من كتبه وكلامه، ولكن لابد من تمهيد موجز ببيان أهل السنة، ومذاهبهم الفقهية، وطريق الحق التي هم عليها كما فصله الأئمة الكبار، حتى ندرك مدى التزام الإمام الكوثرى بطريقهم ونهجهم، وتجديده لها، وأثره البليغ في الدفاع عنها؛ لأن ما يفعله كثيرون من التهجم على هذا الإمام هو بسبب عدم إدراكهم لحقيقة المذاهب السنية، والطريق المرضية لها- سائلين المولى عز وجل أن يوفقنا في ذلك، ويجعل هذا العمل خالصا

---

(١) يُنْظر: كلمة أبى زهرة المذكورة في مقدمة (المقالات) (ص١٥).

(٢) فى مقالة (الصراع الأخير بين الإسلام والوثنية) ص ٤١٠.

لوجهه الكريم، وهو على كل شيء قدير، وبالإجابة جدير.

تمهيد في بيان أهل السنة ومذاهبهم الفقهية:

قبل الولوج في ثنايا هذا الموضوع الشيق، ينبغي لنا الوقوف على المراد من أهل السنة لنتعرف على المذاهب الفقهية السنية؛ وهذا وإن كان مسلما لدى الفضلاء، إلا أنه لما ظهر أناس خلطوا الحابل بالنابل، وادعوا أنهم أهل السنة وما عداهم مبتدعة وضلال، حتى لاقى إمامنا الكوثري من طعنهم ورميهم ما سودوا به الآلاف من الصفحات، كان حقا علينا لإحقاق الحق في نصابه أن نقف وقفة سريعة بتحديد أهل السنة عند السادة العلماء؛ لنكون على بصيرة من حقيقة الأمر، وإسقاطا لزيف الزائفين في تهجمهم على هذا الإمام العظيم.

والتسمية بأهل السنة والجماعة قد فصلت الكلام فيها في (**سبيل السنيين في النهوض بالمسلمين**)، وخلاصة ما ذكرت أنه يستأنس لها بما روى ابن عمرو رضي الله عنه قال ﷺ: « **تفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة كلهم في النار إلا ملة واحدة**، فقالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: **ما أنا عليه وأصحابي** » [١]، وعن انس رضي الله عنه قال ﷺ: « **إن بني إسرائيل افترقت على** إحدى وسبعين فرقة، **وإن أمتي ستفترق على ثنتين وسبعين فرقة كلها في النار** إلا واحدة، **وهي الجماعة** » [٢].

---

(١) في (تخريج أحاديث الإحياء)(٧:٢٩٦): **رواه الترمذي وحسنه، ولأبي داود من حديث معاوية** رضي الله عنه **وابن ماجة من حديث أنس وعوف بن مالك** رضي الله عنه **وهي الجماعة، وأسانيدها جياد.**

(٢) **في (سنن ابن ماجة)(٢:١٣٢٢)، واللفظ له، و(سنن أبي داود)(٢:٦٠٨).**

ومعنى (**أهل السنة والجماعة**): هم الذين طريقتهم طريقة الرسول ﷺ وأصحابه ﷺ دون أهل البدع. كذا قال صدر الشريعة [١].

ووضحه العلامة الميداني [٢]. فقال:" أهل السنة والسيرة والطريقة المحمدية. وأهل الجماعة: من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، من المتبعين للنبي ﷺ قال النجم الغزي: والمراد بطريقة أهل السنة والجماعة: ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه الكرام، وهو ما دل عليه السواد الأعظم من المسلمين في كل زمان،وهم الجماعة والطائفة الظاهرون على الحق، والفرقة الناجية من ثلاث وسبعين..).

فحاصل ما سبق أن أهل السنة والجماعة تطلق على السواد الأعظم للمسلمين المتمسكين بهدي النبي ﷺ وأصحابه وأتباعهم ﷺ، وهذا هو معنى حديث: « ما أنا عليه وأصحابي ».

ومن المعلوم أن الإنسان له عقل وجوارح وقلب، فالعقل يكون تفكيره صحيحا إن كان اعتقاده سليما، والجوارح تعمل بصورة صحيحة إن عرفت الأحكام الشرعية المتعلقة بها، والقلب يكون سويا إن تعرف على السلوك القويم ووجد التربية الأخلاقية المناسبة، وهذه الحاجيات الثلاث التي يحتاجها كل إنسان جاءت بها الشريعة الإسلامية، واشتملت عليها تعاليمها: العقائد والأعمال والسلوك، وكل هذا ظاهر في سنة رسول الله ﷺ وأصحابه ومن تبعهم ﷺ.

---

(١) في (التوضيح)(٣٨:٣)

(٢) في (شرح العقيدة الطحاوية)(ص ٤٤)

وأحق المسلمين بحديث: « **ما أنا عليه وأصحابي** »، من كان تمسكه بجميع هدي النبي ﷺ في هذه الجوانب الثلاثة، لا في جانب دون جانب، فبقدر ما يكون التزامه بالأحكام الفقهية، واعتقاده بالمسائل العقدية، وتخلقه بالسلوك المستقيم، فإنه يكون على الخير النبوي؛ لأن هذه المحاور الثلاثة تمثل الإسلام، وانعكاسها على الفرد يعطي صورة المسلم المتمسك بمنهج أهل السنة والجماعة، وهذا ما رأينا عليه كتابات الإمام الكوثرى رحمه الله فإنه لم يتحرك قلمه إلا لنصرة مذاهب أهل السنة والجماعة الفقهية والعقدية والسلوكية، والتي تتمثل فيما يلي:

أولا: الجانب العقدي:

إذ تولى شرحه وتفصيله مذهب الأشاعرة ومذهب الماتريدية، وعبارات العلماء لا تعد ولا تحصى في تأكيد هذه الحقيقة الساطعة عند أهل العلم، وهي من المعلوم عندهم من الدين بالضرورة.

قال خاتمة المحققين ابن عابدين [1]: (أهل السنة والجماعة: وهم الأشاعرة والماتريدية، وهم متوافقون إلا في مسائل يسيرة أرجعها بعضهم إلى الخلاف اللفظى كما بين في محله). **وقال الإمام الزبيدى** رحمه الله [2]:(إذا أطلق أهل السنة والجماعة، فالمراد بهم الأشاعرة والماتريدية).

ومؤلفات الإمام الكوثرى في نصرة عقيدة أهل السنة كثيرة، منها: **(تبديد الظلام المخيم على نونية ابن القيم)**، و**(الاستبصار في التحدث**

---

(١) في (رد المحتار)(١:٥٢)

(٢) فى (إتحاف السادة المتقين)(٢:٦)

عن الجبر والاختيار)، و(**نظرة عابرة في مـزاعم مـن ينكـر نـزول عيـسى قبل الآخرة**)، وتحقيقه: (**دفع شـبه التـشبيه**) لابـن الجـوزى، و(**الأسـماء والصفات**) للبيهقـي، و(**التنبيـه والـرد**) للملطـى، و(**التبـصير فـي الـدين**) للأسـفراييني، و(**الإنـصاف**) للبـاقلاني، و(**الفـرق بـين الفـرق**) للبغـدادي، و(**العقيـدة النظاميـة**) لإمـام الحـرمين، و(**إشـارات المـرام مـن عبـارات الإمـام**) للبياضـي، و(**شـرح المقـدمات الخمـس والعـشرين فـي إثبـات وجود الله وتنزيهه**).

ثانيا: الجانب التربوي:

ويهتم بتزكية النفس وتهذيبها وتحليتها بـالأخلاق الفاضـلة، وتنقيتهـا مـن الأفعال الرذيلة، وتنمية الإخلاص لله جل جلاله فيهـا، وسـمي العلـم المخـتص بها التصوف، وقد ظهرت فيها طرق عديدة تستقى مـن مـشكاة النبـوة لتحقيـق هذا المقصد.

ومن الدلائل الظاهرة على أن التـصوف يمثـل الجانـب الـسلوكى عنـد أهل السنة أنك تجد كبار الأئمة وعلماء الأمـة كـانوا يأخـذون بـه ويـسيرون فيه كالنووي والسبكي والغزالـي والـسيوطي وابـن حجـر العـسقلاني وابـن حجر الهيتمى والقاري والزبيدي وابن عابدين واللكنوى وغيرهم.

والإمام الكوثرى ﷺ كان نقشبنديا في طريقه إلـى الله جـل جلالـه، ولـه مؤلفات في ذلك، منها: (**نظم العتيد فـي توسـل المريـد**)، و(**إرغـام المريـد في شرح نظم العتيد في توسـل المريـد**)، و(**البحـوث الـسنية فـي بعـض رجال اسانيد الطريقة الخلوتية**).

ثالثا: الجانب الفقهي:

ويبين أحكام أعمال الجوارح من يد ورجل ولسان وفرج وعين وغيرها، وقد أجمع أهل السنة على اقتصار بيان أحكامها في المذاهب الأربعة المشهورة: الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي؛ لما في فتح الباب على مصراعيه من التلاعب في الدين، وعموم الفوضى التي تعم في البلاد، وضياع المناهج القويمة المؤسسة للطلبة على أحد هذه المذاهب، فكل من أراد الظهور والبروز والتزلف لغيره ادعى اجتهادا لم يسبق إليه، كما سيأتي.

وفعل الأمة بعد الأئمة الأربعة في التزامهم مذاهبهم والسير على طريقهم في الفتوى والاجتهاد من أقوى الحجج على صحة هذا الأمر، ولا تجد عالما إلا متبعا لأحد هذه المذاهب؛ لاسيما أن الأمة لا تجتمع على ضلالة كما هو مبين في محله، ومن عباراتهم الدالة على هذا الإجماع:

قال إمام الحرمين: (أجمع المحققون على أن العوام ليس لهم أن يتعلقوا بمذاهب الصحابة رضي الله عنهم بل عليهم أن يتبعوا مذاهب الأئمة الذين سبروا ونظروا وبوبوا؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم لم يعتنوا بتهذيب المسائل والاجتهاد وإيضاح طرق النظر بخلاف من بعدهم) [1].

وقال العلامة القرافي رحمه الله : (رأيت لابن الصلاح رحمه الله ما معناه: أن التقليد يتعين لهذه الأئمة الأربعة دون غيرهم؛ لأن مذاهبهم انتشرت وانبسطت حتى ظهر فيها تقييد مطلقها وتخصيص عامها، وشروط فروعها، فإذا أطلقوا حكما في موضع وجد مكملا في موضع آخر، وأما غيرهم فتنقل عنه الفتاوى مجردة، فلعل لها مكملا أو مقيدا أو مخصصا، لو انضبط كلام قائله لظهر، فيصير في تقليده على غير ثقة بخلاف هؤلاء

---

(١) ينظر : (مواهب الجليل)(١:٣٠).

الأربعة) [١].

وقال الحافظ ابن رجب ﷺ [٢]: (قد نبهنا على علة المنع من ذلك – أي من تقليد غير الأئمة الأربعة – وهو أن مذاهب غير هؤلاء لم تشتهر ولم تنضبط، فربما نسب إليهم ما لم يقولوه أو فهم عنهم ما لم يريدوه، وليس لمذاهبهم من يذب عنها وينبه على ما يقع من الخلل فيها بخلاف هذه المذاهب المشهورة).

وقال الفقيه ابن حجر وغيره: (إنه يشترط في تقليد الغير أن يكون مذهبه مدونا محفوظ الشروط والمعتبرات؛ فقول الإمام السبكي ﷺ إن مخالف الأربعة كمخالف الإجماع محمول على ما لم يحفظ، ولم تعرف شروطه، وسائر معتبراته من المذاهب التي انقطع حملتها، وفقدت كتبها: كمذهب الثوري والأوزاعي وابن أبي ليلى، وغيرهم) [٣].

وقال العلامة عبد الغني النابلسي [٤]: (وأما تقليد مذهب من مذاهبهم الآن غير المذاهب الأربعة فلا يجوز؛ لا لنقصان في مذاهبهم ورجحان المذاهب الأربعة عليهم؛ فإن فيهم الخلفاء المفضلين على جميع الأمة، بل لعدم تدوين مذاهبهم، وعدم معرفتنا الآن بشروطها وقيودها، وعدم وصول ذلك إلينا بطريق التواتر، حتى لو وصل إلينا شيء من ذلك كذلك جاز لنا تقليده لكنه لم يصل).

---

(١) يُنظر : (مواهب الجليل)(١:٣٠).

(٢) في (الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة) (ص ٣٤).

(٣) يُنظر: (بلوغ السول) (ص ١٨).

(٤) في (خلاصة التحقيق)(ص٦٨-٦٩).

وما ذكرت من اتفاق أهل السنة على التزام هذه المذاهب الأربعة أمر مشهور معروف عند الخاصة والعامة، لكن لما ظهر من يشكك الناس في المسلَّمات احتاج الأمر إلى البيان والتوضيح، فإذا تقرر لديك ما مر علمت أن هذه المذاهب الأربعة تمثل الجانب العملى عند أهل السنة، ومن يدعى أنه سني فعليه الأخذ بواحد منها.

ولما كانت هذه المذاهب الاربعة ممثلة لأهل السنة لم نحتج لنقل النصوص الدالة على ذلك؛ إذ عبارات كتب هذه المذاهب مشحونة بمئات الكلمات الدالة على انتسابهم لمذهب أهل السنة والجماعة، **قال بدر الدين العيني** [1]: **(مذهب الأئمة الاربعة وغيرهم من أهل السنة والجماعة)**، **وقال الإمام القاري** [2]: **(ومذهب الحنفية من جملة أهل السنة والجماعة)**.

إذا استبانت لك هذه الحقيقة الساطعة التي يغفل عنها كثيرون بسبب الهجمة الشرسة على العالم الإسلامي في تحريف الإسلام من المستعمرين لا سيما في الدول العربية منه، وهذا ما فعل في الأزهر عندما بدلت مناهجه وحرفت حتي يتمكن المستعمرون من تحقيق أهدافهم ونشر فسادهم وتنفيذ مخططاتهم.

وهذا ما صرح به اللورد كرومر في مذكراته، وجاء سيل الإنجليز ومبشروهم يدخلون بأفكارهم وآرائهم المخربة المستوردة في المجتمع المصري بعد أن أجازوها على الأزهر وعلمائه باسم الاجتهاد وتحت

---

(١) في (عمدة القاري)(٢:٢٣٧)

(٢) في (مرقاة المفاتيح)(١٥:٣٢١)

امتيازاته..... .

وبهذا أدخل قاسم أمين أفكاره عن المرأة والحجاب، وبهذا تسلل فكر الإنجليز نفسه إلى الأزهر في أشخاص كثيرين من ممثليه وأتباعه وبطانته، وبهذا نسخت أحكام ومناهج إسلامية عظيمة بأحكام ومناهج أوروبية سخيفة [١].

وهذا الإفساد للمناهج السنية في الأزهر قد تنبه له الإمام الكوثرى، وحذر منه أشد تحذير لما فيه من ضياع للدين، وتِيْه للمسلمين، كما هو حاصل لكثير من الناس في هذا الزمان.

ويمكن إيجاز أثر الشيخ الكوثرى وجهوده دفاعه عن مذاهب أهل السنة الفقهية في النقاط التالية:

الأول: إظهاره وإشهاره جمهرة من علماء أهل السنة الأفذاذ من خلال الكتابة المتقنة الرصينة في تراجمهم وطبعها ونشرها، ومن ذلك:

١- بلوغ الأمانى في سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني.

٢- حسن التقاضى في سيرة الإمام أبى يوسف القاضي.

٣- الحاوي في سيرة الإمام أبى جعفر الطحاوي.

٤- لمحات النظر في سيرة الإمام زفر.

٥- الإمتاع بسيرة الإمامين الحسن بن زياد وصاحبه محمد بن شجاع.

---

(١) ينظر : (محاضرات في الفقه المقارن) للدكتور البوطي (ص٧-٨).

٦- تذهيب التاج اللجيني في ترجمة البدر العيني. (لم يطبع، وإنما طبع مختصره أول عمدة القاري).

٧- **الاهتمام بترجمة ابن الهمام. (لم يطبع)**

٨- **قطرات الغيث من حياة الليث. (لم يطبع)**

٩- **الروض الناضر الوردى في ترجمة الإمام الربانى السرهندي. (لم يطبع. وهو الكتاب الوحيد الذي ألفه باللغة التركية).**

١٠- **نبراس المهتدي في اجتلاء أنباء العارف دمرداش المحمدي.**

١١- **ترجمة العلامة محمد منيب العنتابي. (لم يطبع)**

الثاني: دفاعه عن أئمة المذاهب الفقهية عامة، والإمام أبى حنيفة **خاصة فهو إمام مذهبه الفقهي، ومن ذلك:**

١- تعليقه على **(الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء)** بالفوائد والفرائد اللطيفة في بيان منزلتهم العالية الرفيعة، ورده للشبهات الباطلة عنهم.

٢- تأليفه لكتاب **(أقوم المسالك في بحث رواية مالك عن أبى حنيفة، وأخذ أبى حنيفة عن مالك)**.

٣- رده على الجويني – صاحب **(مغيث الخلق في اتباع الحق)** التي نال فيها من الإمام أبى حنيفة – في كتابه **(إحقاق الحق بابطال الباطل في مغيث الخلق)** [1]، وذلك بسبب سعى بعضهم في نشر **(مغيث**

---

[1] وقد سبق الإمام الكوثرى في الرد على (مغيث الخلق) جمع من العلماء، ومنهم : محمد عبد الستار الكردي، وملا علي القاري.

الخلق) للطعن في الإمام أبى حنيفة، فشمر إمامنا عن ساعد الجد، وبين فساد ما في الكتاب من الشبهات، ورد كيد أصحاب هذه الفتنة إلى نحورهم، وحفظ لأهل السنة حرمة إمامهم.

٤- رده في **(تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبى حنيفة من الأكاذيب)** على ما ورد في ترجمة أبى حنيفة من **(تاريخ بغداد)** [١]، من الروايات الضعيفة والأسانيد الموضوعة في ثلب الإمام أبى حنيفة، حين سعى أهل الفتنة والفساد لنشره بين العباد؛ لإضاعة دينهم بالطعن في إمامهم لا سيما في البلاد الهندية.

الثالث: تحقيقه وتعريفه ونشره لنوادر المخطوطات القيمة في نصرة وتأييد أئمة أهل السنة كأبى حنيفة:

مع التعليق الجاد النافع في دفع الشبهات والشكوك عنهم، ومن ذلك:

١- أنه حقق ونشر كتاب **(مناقب أبى حنيفة وصاحبيه)** للذهبي، ومن تعليقاته عليه [٢]. في دفعة شبهة الرق في أصل أبى حنيفة: (كان ولاء أبى حنيفة لبني تيم الله ولاء الموالاة، قال الطحاوي في **(مشكل الآثار)** [٣]: سمعت بكار بن قتيبة يقول: قال عبد الرحمن المقرئ: أتيت أبا حنيفة

---

(١) وقام عدة من العلماء برد ما فى (تاريخ بغداد) من ثلب أبى حنيفة منهم: مالم المعظم فى كتابه (السهم المصيب في كبد الخطيب)، وأبو المؤيد الخوارزمى في مقدمة (جامع مسانيد أبى حنيفة).

(٢) مناقب ابى حنيفة: ص٨

(٣) مشكل الآثار :(٤:٥٤)

فقال لي : من الرجل؟ فقلت: رجل منّ الله عليه بالإسلام، فقال لي: لا تقل هكذا، ولكن وال بعض هذه الأحياء، ثم انتمِ إليهم فإني كنت كذلك. ومثله ما رواه ابن أعين عن أحمد بن منصور الرمادى عن المقرئ، وزاد يعقوب ابن شيبة عند ابن أبى العوام: فوجدتهم حيَّ صدقٍ.

فعلم من ذلك أن ولاء أبى حنيفة لتيم الله بن ثعلبة لم يكن بإسلام أحد أجداده على يد أحد من بني تيم الله، لا بإعتاق أحدهم لأحد أجداد أبي حنيفة فيكون ولاؤه ولاء مولاة لا ولاء إسلام، ولا ولاء إعتاق، فتذهب الروايات المختلفة في انتقاصه بنسبه أدراج الرياح هكذا، على أن العبرة بالتقى والعلم.

٢- أنه حقق ونشر(**الانتصار والترجيح للمذهب الصحيح**) لسبط ابن الجوزى(ت٦٥٤هـ)، وقال في مقدمته [١]: (وسبط ابن الجوزى سلك في انتصاره) هذا طريقا علميا بحتا غير مثير، ففي كتابه هذا بعد انتشار كثير من مثله في باقي المذاهب، ملء فراغ بالنظر إلى المذهب الحنفي مع ما في ذلك من استنهاض للهمم في ترديد مزايا الأئمة على الوجه المرضي

٣- أنه حقق ونشر(**منية الألمعي فيما فات الزيلعي**) للعلامة قاسم بن قطلوبغا.

٤- أنه قدم لكتاب (**نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية**)، وفصل فيها بذكر مدرسة الحنفية، وأشهر المحدثين المنتسبين إليها، وكثرة كتب أدلة الأحكام الفقهية فيه، وذلك لدفع فرية قلة المحدثين والأدلة لهذا المذهب العظيم.

---

(١) ص ٣.

الرابع: تأييده ونصرته لمسائل أهل السنة الفقهية بالأدلة العقلية والنقلية:

بما يرفع ريب المرتابين،وشك الشاكين في رسوخ هذه المذاهب، وعظم شأن أصحابها،ومن ذلك:

١-أنه ألف ردّا"على ابن أبى شيبة [١] في الأحاديث التي ساقها في **((كتاب الرد على أبى حنيفة))** من **((مصنفه))** مدعيا" أن أبا حنيفة ﷺ خالفها، يعدّ من أشمل الردود و أفضلها، وسمّاه (**النكت الطريفة في التحدث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة**) بلغ قرابة (٣٠٠) صفحة، بين فيه من وافق أبا حنيفة عليها في هذه المسائل من الأئمة، واستوفى الكلام على كل مسألة منها، وبلغت المسائل(١٢٥) مسألة اجتهادية من أمهات المسائل.

وكان سبب تأليفه كما قال في مقدمته [٢]. أنه طبع هذا الباب من **(المصنف)** بمفرده ككتاب مستقل في دلهي بالهند من قبل بعض من ظن في ذلك نكاية في أبي حنيفة وأصحابه لحاجة في النفس.

٢- ألف كتاب (**رفع الاشتباه عن مسألتي كشف الرؤوس ولبس النعال في الصلاة**)، ونصر فيه ما ذهب إليه الحنفية في وجه مسائل بعض المعاصرين.

---

(١) وقد سبقه في الرد على ابن أبى شيبة عدد من العلماء منهم: محيي الدين القرشي، وقاسم بن قطلوبغا، والصالحي.

(٢) ص ٦.

٣- انه حقق ونشر(**الغرة المنيفة في تحقيق بعض مسائل الإمام أبى حنيفة**) لعمر الغزنوى(ت٧٧٣هـ)، وهو من كتب أدلة الأحكام للمذهب الحنفي.

٤- أنه حقق ونشر(**كشف الستر في فرضية الوتر**) لعبد الغنى النابلسى(ت١١٤٣هـ)، وفيه أدلة ساطعة، وبراهين لامعة على قوة رأي الإمام أبى حنيفة في فرضية صلاة الوتر.

٥- أنه الف(**محق التقول في مسألة التوسل**)، وأقام فيه الأدلة الجلية على نصوع الحق، ودفع أوهام المعاندين والمتنكبين لطريقة أهل السنة.

٦- أنه ألف (**الإفصاح عن حكم الإكراه في الطلاق والنكاح**).

٧- أنه كتب عدة مقالات في نصرة وتأييد المذاهب السنية، ودحص شبهة المبطلين، وكيد الكائدين.

الخامس: تحقيقه ونشره لكتب الأئمة القيمة

ومنها: (**العالم والمتعلم**) و(**الفقه الأبسط**) و(**الفقه الأكبر**)، و(**الوصية**) لأبى حنيفة، و(**رسالة أبى حنيفة للبتي**)، وتقديمه لكتاب(**مسند الإمام الشافعي بترتيب السندى**)، و(**أحكام القرآن**) للشافعى، جمع الحافظ البيهقي.

السادس: تعريفه وإبرازه للمشايخ العظام من معاصريه وشيوخه من أهل السنة، وإذاعة صيتهم وذكرهم في مؤلفاته وتحقيقاته، ومن ذلك:

قال الإمام الكوثري [١]: عن الشيخ المطيعي(ت١٢٥٤هـ): والله يعلم ماذا فقدت مصر من سمعتها العلمية في الخارج منذ مات شيخ فقهاء عصره الشيخ محمد بخيت رحمه الله، وكان مرجع القضاة والعلماء في أقطار الأرض في حل مشكلاتهم، فأي قاض أو فقيه إذا راجعه في مشكلة كان يجد الجواب بما يحل مشكلة على مذهبه حاضرا واصلاً إليه فيمضي القاضي القضاء ويعمل المستفتي بالفتيا؛ لأنه كان إذا نقض أوجع، وإذا أبرم أقنع؛ لسعة دائرة بحثه في فقه المذاهب وطول ممارسته للمدارسة والقضاء والإفتاء، ومقدار ذلك العالم العالمي كان عندهم عظيما.

وإني أعرف من أفاضل القضاة من كان يراجعه فيما يستشكله من المسائل مع كونه ممن له غوص في الفقه ليتأكد مما فهمه من كتب الفقه، فيجد الجواب عن مسألته، ويصل إليه في مدة يسيرة، وبعد وفاته رحمه الله راجع ذلك القاضي مصر على ما تعود في عهد الشيخ بخيت رحمه الله، فانتظر شهرا وشهرين وثلاثة أشهر إلى ستة أشهر بدون أن يصل إليه جواب عن مسألته، وكان يرجئ القضية إلى ورود الجواب في قطر سوى قطر مصر [٢].

وكذلك أكثر من النقل عن محدث العصر محمد أنور شاه الكشميري

---

(١) في الإشفاق في أحكام الطلاق :ص ٧٨-٨٨.

(٢) ينظر : الأعلام (٦:٢٤٧) ، ومعجم المؤلفين (٣:١٥٩).

كما في (**النكت الطريفة**) مع الإشادة به وبجهوده الكبيرة في خدمة مدرسة الحديث التي ظهرت في القارة الهندية لتأييد مذهب السادة الحنفية الفقهي.

وكذلك بالغ في الثناء والإطراء على المحدث الكبير شبير العثماني، وخص كتابه (**فتح الملهم شرح صحيح مسلم**) بمقالة خاصة.

واهتم في بيان الجهد العظيم الكبير الذى بذله العلامة المحقق ظفر أحمد التهانوي في كتابه (**إعلاء السنن**) في جمع واستقصاء أدلة المذهب الحنفي.

السابع: دفعه المخططات الاستعمارية في الدفاع عن أبرز مسائل أهل السنة الفقهية:

التي حرفها المحرفون إما جهلا أو طلبا لمصلحة دنيوية، وإفراد بعضها في تأليفات خاصة، ومقالاته المطبوعة المشهورة خير شاهد على ذلك.

ويكفينا هنا أن نمثل بمسألة الطلاق الثلاث التي أقرت المحاكم إيقاعها واحدة، واحتج بعضهم بأنه قول ابن تيمية، فافرد الإمام الكوثرى تأليفا به سماه (**الإشفاق فى أحكام الطلاق**)، أجاب فيه أحسن جواب بما يرجع الحق إلى النصاب، وإنني كنت جمعت فيه تأليفا مستقلا سميته(**مائة دليل ودليل على وقوع الطلاق الثلاث بالدليل**)، فرأيت أفضل من جمع وحقق في هذا الباب هو الإمام الكوثرى.

فكثير ممن قال بهذا القول الباطل احتج بأن هذا الخلاف وقع في عصر الصحابة والتابعين ومن بعدهم، لكنه لا يثبت هذا القول عن أحد يعتد به من الفقهاء عند من يمحص ويدقق، وقد حقق الإمام الكوثرى ذلك

[١]، ونقل عن الحافظ ابن رجب الحنبلي في **(بيـــان مـــشكل الأحاديـــث الـــواردة في أن الطلاق الثلاث واحدة)**: اعلم أنه لم يثبت عـــن أحـــد مـــن الـــصحابة ولا من التابعين ولا من أئمة الـــسلف المعتـــد بقـــولهم فـــي الفتـــاوي فـــي الحـــلال والحرام شيء صريح في أن الطلاق الـــثلاث بعـــد الـــدخول يحـــسب واحـــدة إذا سبق بلفظ واحد.

الثامن: دعوته الشديدة إلى التّمسك بالمذاهب الفقهية:

في وجه الجهلة والمفسدين الذين يريـــدون أن يعبثـــوا فـــي ديـــن الله جـــل جلاله، وهذه من أسوا الدعوات التي ظهرت لهدم عرى هذا الدين.

ومن أجمل العبارات التي قيلت في التصدي لهـــا، وبيـــان فـــسادها، هـــي: **(اللامذهبية هي قنطـــرة اللادينيـــة)**، وقـــد قالهـــا الإمـــام الكـــوثري، وجعلهـــا عنوانا لأحد مقالاته، ومما قال فيهـــا [٢]: (فمـــن يـــدعو الجمهـــور إلـــى نبـــذ التمذهب بمذاهب الأئمة المتبوعين الذين أشرنا فيما سبق إلـــى بعـــض ســـيرهم، لا يخلو من أن يكون من الذين يـــرون تـــصويب المجتهـــدين فـــي اســـتنباطاتهم كلها بحيث يباح لكل شخص غيـــر مجتهـــد أن يأخـــذ بـــأي رأي مـــن آراء أي مجتهد من المجتهدين بدون حاجـــة إلـــى الاقتـــصار علـــى آراء مجتهـــد واحـــد يتخيره في الاتباع، وهذا ينسب إلى المعتزلة، وأمـــا الـــصوفية فـــإنهم يـــصوبون المجتهدين بمعنى الأخذ بالعزائم خاصة مـــن بـــين أقـــوالهم مـــن غيـــر اقتـــصار على مجتهد واحد.

---

(١) في الإشفاق في أحكام الطلاق ص٦٢-٦٣، ومثله حقق شيخنا العلامة هاشم جميل في فقه ابن المسيب ٣:٣١٩.

(٢) مقالة اللامذهبية هي قنطرة اللادينية: ص٢٢٣-٢٢٥.

وإليه يشير أبو العلاء صاعد بن أحمد بن أبي بكر الرازي- من رجال نور الدين الشهيد- في كتابه(**الجمع بين التقوى والفتوى من مهمات الدين والدنيا)** حيث ذكر في أبواب الفقه منه ما هو مقتضى الفتوى، وما هو موجب التقوى من بين أقوال الأئمة الأربعة خاصة، وليس في هذا معنى التشهي أصلا، بل هو محض التقوى والورع.

والرأي الذي ينسب إلى المعتزلة يبيح لغير المجتهد الأخذ بما يروقه من الآراء للمجتهدين، لكن أقل ما يجب علي غير المجتهد في باب الاجتهاد أن يتخير لدينه مجتهدا يراه الأعلم والأورع، فينصاع لفتياه في كل صغير وكبير بدون تتبع الرخص- في التحقيق-.

وأما تتبعه الرخص من أقوال كل إمام، والأخذ بما يوافق الهوى من آراء الأئمة، فليسا إلا تشهيا محضا، وليس عليها مسحة من الدين أصلا، كائنا من كان مبيح ذلك؛ ولذلك يقول الأستاذ أبو إسحاق الأسفرايني الإمام، عن تصويب المجتهدين مطلقا: **(أوله سفسطة وأخره زندفة)**؛ لأن أقوالهم تدور بين النفي والإثبات، فأنى يكون الصواب في النفي والإثبات معا...؟

نعم إن من تابع هذا المجتهد في جميع آرائه فقد خرج من العهدة أصاب المجتهد أم أخطأ، وكذا المجتهدون الآخرون؛ لأن الحاكم إذا اجتهد وأصاب فله أجران، وإذا اجتهد وأخطأ فله أجرا واحد، والأحاديث في هذا الباب في غاية من الكثرة، وعلى اعتبار من قلد المجتهد خارجا عن العهدة وإن أخطأ المجتهد جرت الأمة منذ بزغت شمس الإسلام، ولا تزال بازغة إلى قيام الساعة- بخلاف شمس السماء فإن لها فجرا وضحىً وغروباً-.

ولولا أن المجتهد يخرج من العهدة على تقدير خطئه لما كان له أجر، وليس كلامنا فيه، وكلام الاستاذ الأسفرايني عن المصوبة حق يدل عليه ألف دليل ودليل، ولكن ليس هذا بموضع توسع في بيان ذلك.

وقال[١]: (ومن يتذبذب بين المـذاهب، منتهجـا اللامذهبيـة فـي الـدين الإسلامي، فهو أسوأ وأردأ مـن الجميـع، وللعلـوم طوائـف خاصـة، تختلـف مناهجهم، حتى في العلم الواحد عن اقتناع خـاص، فمـن ادعـى الفلـسفة مـن غير انتماء إلى أحد مسالكها المعروفة، فإنه يعد سـفيها منتـسبا إلـى الـسفه لا إلى الفلسفة، والقائمون بتدوين العلـوم لهـم مبـادئ خاصـة ومـذاهب معينـة، حتى في العلوم العربيـة، لا يمكـن إغفالهـا ولا تـسفيه أحـلام المستمـسكين بأهدابها، لمن يريد أن يكرَع من ينابيعها الصافية. وليس ثمـة علـم مـن العلـوم عني به العلماء عناية تامة على توالي الإسلام، مثل الفقه الإسلامي.

وقال أيضا [٢]: مذاهب تكون بهـذا التأسـيس، وهـذا التـدعيم إذا لقيـت في آخر الزمن، متزعما في الشرع، يـدعو إلـى نبـذ التمـذهب بهـا باجتهـاد جديد يقيمه مقامها، محاولا تدعيم إمامته باللامذهبية بـدون أصـل يبنـي عليـه غير شهوة الظهور، فتبقى المذاهب وتابعوها في حيـرة، بمـاذا يحـل أن يلقـب من عنده مثل هذه الهواجس والوساوس أهـو مجنـون مكـشوف الأمـر، غلـط من لم يقده إلى مستشفى المجاذيـب، أم مذبـذب بـين الفـريقين يختلـف أهـل العقول في عده من عقلاء المجانين، أو مجانين العقلاء؟.

---

(١) في مقالة اللامذهبية قنطرة اللادينية من مقالاته: ص ٢١٩

(٢) في مقالة اللامذهبية قنطرة اللادينية من مقالاته: ص ٢٢٢

التاسع: رده على الأصول الفاسدة التي ابتدعها المعاصرون في إبطال الشريعة وأحكامها الغراء:

ومن أبرزها المصلحة العقلية المجردة التي أنزلت العقل البشرى، مقام دين الله جل جلاله في التحليل والتحريم على حسب ما يراه ويهواه، باسم المصلحة، وما زلنا إلى يومنا هذا نكتوي بنار هؤلاء المتلاعبين يحرمون ويحللون على ما يراه مزاجهم.

وقد جلى لنا حالهم وفضح لنا مقالهم وبين فساد مسلكهم الإمام الكوثرى فقال [١]: (ومن الذي ينطق لسانه بأن المصلحة قد تعارض حجج الله جل جلاله من الكتاب والسنة والإجماع؟ والقول بذلك قول بأن الله جل جلاله لا يعلم مصالح عباده، فكأن هذا القائل يرى أنه أدرى بمصالح العباد من الحكيم الخبير عز وجل حتي يتصور معارضة مصالحهم للأحكام التي دلت عليها أوامر الله جل جلاله المبلغة على لسان رسوله- سبحانك هذا إلحاد أقرع-.

ومن أعار سمعا لمثل هذا التقول لا يكون له نصيب من العلم، ولا من العزة القومية، وفى الذين يميلون إلى مثل ذلك الرأى الإلحادى يجدر أن ينشد قول القائل:

عمى القلوب عموا عن كل فائدة لأنهم كفروا بالله تقليدا

وليست تلك الكلمة غلطة من عالم حسن النية تحتمل التأويل، بل فتنة فتح بابها قاصد شر، ومثير فتن.

---

(١) في مقالة رأي النجم الطوفى في المصلحة: ص ٣٤٥.

وقال أيضا [١]: (وأحكام الشرع لا تنتهي عجائب أسرارها في الإصلاح. وليست هي كأحكام العقول الخاطئة، وها هي الدولة الإسلامية لم تسعد دولة منها إلا بمقدار تمسكها بأهداب الشرع، ولا شقيت إلا بنسبة ابتعادها عن أحكام الشرع، ولنا ألف دليل ودليل على ذلك في التاريخ الإسلامي، وقد نطق على بن أبى طالب كرم الله وجهه بكلمة حكيمة جدا حيث قال: **(ما ترك الناس شيئا من أمر دينهم لاستصلاح دنياهم إلا فتح الله عليهم ما هو أضر منه)** [٢]، وهي حقيقة ملموسة في جميع أدوار التاريخ. وقد صدق الشاعر الذي قال لعبد الملك بن مروان:

نرقع دنيانا بتمزيق ديننا — فلا ديننا يبقى ولا ما نرقع

ومثل هذا الممزق المرقِّع مثل من يمزق سراويله الساترة لسوءته؛ لترقيع موضع من جبته.

وبيّن منبع واساس القول بالمصلحة والمقصد من ورائها فقال [٣]:

(ومن جملة أساليبهم الزائفة في محاولة تغيير الشرع بمقتضى أهوائهم قول بعضهم: إن مبنى التشريع في المعاملات ونحوها المصلحة، فإذا خالف النص المصلحة يترك النص ويؤخذ بالمصلحة!

فيا للخيبة ممن ينطق لسانه بمثل هذه الكلمة، ويجعلها أصلا يبني عليه شرعه الجديد.

---

(١) في مقالة شرع الله: ص١٨٣-١٨٤.

(٢) ينظر: الكشكول للعاملي: ص ٢٤٤٨، والتذكرة الحمدونية : ص ٦٥٦٧، ولكنهم جعلوها حديثا مرفوعا.

(٣) في مقالة أثر العرف والمصلحة في الأحكام: ص ٣٤٢-٣٤٣.

وما هذا إلا محاولة نقض الشرع الإلهي بتحليل ما حرمه الشرع باسم المصلحة، فسَلْ هذا الفاجرَ ما هي المصلحة التي تريد بناء شرعك عليها؟

إن كانت المصلحة الشرعية فليس لمعرفتها طريق غير الوحي حتى عند المعتزلة الذين يقال عنهم: إنهم يحكمون العقل كما تجد ذلك مفصلا في **(المعتمد)** شرح العمد لأبى الحسين البصرى المعتزلي، وفي نقل نصه طول راجع **(الشامل)** للإتقاني.

وإن كنت تريد المصلحة الدنيوية على اختلاف تقدير المقدرين فلا اعتبار لها في نظر المسلم عند مخالفتها للنص الشرعى؛ إذ العقل كثيرا ما يظن المفسدة مصلحة بخلاف الشرع.

وأما المصلحة المرسلة وسائر المصالح المذكورة في كتب الأصول وكتب القواعد ففيما لا نص فيه باتفاق علماء المسلمين، فلا يتصور الأخذ بها عند مخالفتها لحجج الشرع.

وأول من فتح باب هذا الشر شر إلغاء النص باعتباره مخالفا للمصلحة هو النجم الطوفى الحنبلى فإنه قال في شرح حديث: لا ضرر ولا ضرار: إن رعاية المصلحة مقدمة على النص والإجماع عند التعارض.

وهذه كلمة لم ينطق بها أحد من المسلمين قبله ولم يتابعه بعده إلا من هو أسقط منه والقول بأن إجراء ذلك في المعاملات دون العبادات باعتبار أن العبادات حق للشارع والمعاملات إنما وضعت أحكامها لمصالح العباد، وكانت هي المعتبرة فرق بدون فارق؛ لأن الله يأمر بما يشاء فيما شاء من غير فارق بين أن يكون أمره في العبادات أو المعاملات وهو الذي أباح أنواعًا من البيوع وحرم أنواعًا منها، وكذا السَلَم والصرف والإجارة

وغيرها من أبواب الفقه، فإذا راج هذا المكر من هذا المضل ترى خديعته في الأبواب كلها ويكون شرع الله أثرا بعد عين ولكن أبى الله إلا أن يتم نوره.

ومن الذي ينطق لسانه بأن المصلحة قد تعارض حجج الله من الكتاب والسنة والإجماع، والقول بذلك قول بأن الله لا يعلم مصالح عباده، فكأنهم أدرى بها حتي يتصور أن تعارض مصالحهم للأحكام التي دلت عليها أوامر الله المبلغة على لسان رسوله، سبحانك هذا إلحاد مكشوف، ومن أعار سمعا لمثل هذا التقويل فلا يكون له نصيب من العلم، ولا من الدين، وليست تلك الكلمة غلطة فقط من عالم حسن النية تحتمل التأويل بل فتنة فتح بابها قاصد شر ومثير فتن.

وعن هذا الطوفي الحنبلي يقول ابن رجب ﷺ في **(طبقات الحنابلة)** "**لم يكن له يد في الحديث، وفي كلامه تخبيط كثير، وكان شيعيا منحرفا عن السنة، ولقد كذب هذا الرجل وفجر فيما رمى به عمر** ﷺ . **وذكر بعض شيوخنا عمن حدثه أنه كان يظهر التوبة ويتبرأ من الرفض، وهو محبوس، وهذا نفاقه، فإنه لما جاور في آخر عمره بالمدينة صحب السكاكيني شيخ الرافضة ونظم ما يتضمن السب لأبي بكر** ﷺ " ذكر ذلك عنه المطري حافظ المدينة ومؤرخها اهـ.

وقال ابن مكتوم: اشتهر عنه الرفض والوقوع في أبي بكر ﷺ وابنته عائشة ﷺ، ومن شعره:

كم بين من شك في خلافته	**وبين من قيل إنه الله**

يعني أبا بكر وعلياً ﷺ، فهل هذا يصدر ممن في قلبه ايمان، وكان يقول عن نفسه:

حنبلي رافضي ظاهري أشعري إنها إحدى الكبر

راجع ترجمته من (**طبقات ابن رجب**) و(**الدرر الكامنة**) و(**شذرات الذهب**)، أفمثل هذا الزائغ يتخذ قدوة في مثل هذا التأصيل الذي يرمي إلى استئصال الشرع، ولا يغترن القارئ الكريم بتلقيب بعض المهملين إياه بالإمام النجم الطوفى، فإننا في زمن نرى من لا يصلح أن يكون إماما في مسجد حارته يلقب بالإمام الحجة؟!!!! وإلى الله عاقبة الأمر كله.

العاشر: بيان وظيفة الفقهاء عند أهل السنة بأنهم مبينين لمراد الله، وغير مشرِّعين، وإنما حق التشريع لله جل جلاله فحسب، وإنما أكد وحقق هذا الكلام الإمام الكوثرى في وجه المتلاعبين الذين يقولون إن الفقه غير الدين، وإن الفقه آراء رجال، ولا ضير في مخالفته ونبذه، وهذه الخديعة منهم تنطوى على نبذ الدين؛ لأن الفقه هو الجانب التطبيقي العلمي للدين، فتركه ترك لتطبيق الإسلام.

ونبه على ذلك الإمام الكوثرى، فقال [١]: (وعمل الفقهاء إنما هو الفهم من الكتاب والسنة، وليس لأحد سوى صاحب الشرع دخل في التشريع... وأما المتأخرون من الفقهاء فليس لهم إلا أن يتكلموا في نوازل جديدة لا أن يبدو آراء في الشرع على خلاف ما فهمه من النصوص رجال الصدر الأول الذين هم أهل اللسان، المطلعون على لغة التخاطب بين الصحابة رضي الله عنهم قبل ان يعتريها تغيير وتحوير، والمتلقون للعلم عن الذين شهدوا الوحى، فما فهموه من الشرع فهو المفهوم، وما أبعدوه عن أن يكون دليلا شرعياً بعيد عن أن يتمسك به).

---

(١) في مقالة شرع الله: ص ١٨٤.

وقال أيضا[١]: أم أيُّ صاحٍ يستسيغ أن يفوه بأن الفقه غير الدين في كتاب الله، يغايره ويباينه مطلقًا مفهومًا وصدقًا، وتحققًا، ليستبيح بذلك انتهاك حرمة الفقه في الدين؟! مع أن الفقه ما هو إلا معرفة الدين فلا تتصور مغايرة علم الدين للدين ولا مخالفة العلم لمعلومه إلا عند من لا يميز بين الأشخاص فضلاً عن المعاني بغفوته، ولا بين المقدم والمؤخر ببالغ غفلته، أم يمكن أن يرى عاقل تنافى الشيء والعلم به ليمكنه إنكار فقه الدين مطلقًا بدون إنكار الدين؟! وهذا مبدأ إليه المنتهى في السخف.

الحادي عشر: كشفه لأساليب المتلاعبين بدين الله جل جلاله، بتغييرهم وقلبهم لشرع الله بحجة تغير الزمان وبناء الأحكام على العرف، وهذا مما نلمسه في هذه الأيام بسبب هذه الدعوات الهدامة للدين، فما أن تخبر أحدًا بحكم شرعي، حتى يقول لك: تغير الزمان، وقد نقحت الكلام على هذا في **المدخل إلى دراسة الفقه الإسلامي، وسبيل الوصول إلى علم الأصول**، ونكتفي هاهنا بإيراد كلام الإمام الكوثري الذي هو محل كلامنا في التنبيه على هذه الدعوة الفاسدة.

قال الإمام الكوثري[٢]: ويأسف المسلم كل الأسف من وجود أناس في أزياء العلماء تحملهم شهوة الظهور على التظاهرة بمظهر الاستدراك على فقهاء الصدر الأول، وعلى محاولة ابتداع أساليب بها يحرفون الكلم عن مواضعه، ويجعلون الشرع الواضح المنهاج الصريح الأحكام يتقلب مع الزمن، وذلك لأجل التقرب إلى الدين. لا بضمرون للإسلام خيرًا، تراهم يقولون: عندنا العرف، وعندنا المصلحة

---

(١) في مقالته الدين والفقه من مقالاته (ص١٧٨-١٧٩).

(٢) في مقالة شرع الله في نظر المسلمين (ص١٨٥) وأثر العرف والمصلحة في الأحكام (ص٣٤٠-٣٤١).

بهما كم تتغير الأحكام، وكم لنا من هذا القبيل ، يريدون بذلك أن يجعلوا شرع الله متقلبًا مع الزمن ومع الظروف كأدمغتهم المتميعة القابلة لكل شكل مع كل ظرف.

نعم يوجد في فلاسفة الغربيين اللادينيين من يبغي دينًا يتقلب مع الزمان، ولكن بغية هذه ليست إلا شبكة يريد أن يوقع فيها مقلدتهم من أبناء الشرق الأعزاء المتفلسفين ليقضيَ على الإسلام بأيدي أبنائه، لكن لا يحيق المكر السيئ إلا بأهله.

وقال[١]: وأما تخيل تغير الأحكام باختلاف الزمن مطلقًا بدون نظر إلى ما قرره الفقهاء فتنزيل لشرع الله منزلة الأحكام الوضعية، وذلك مما يأباه أهل الدين.

وقال أيضًا[٢]: نظر المسلم إلى الشرع الإسلامي هو أنه قانون إلهي مقدس منزل لإسعاد من تمسك به، لا يعتريه التحوير والتغيير بعد انقطاع زمن الوحي، وأنه الدين الكامل الكافل لمصالح البشر في جميع الأزمنة والأمكنة، وأن ما ينطق بالعرف والمصلحة من أحكامه إنما يختلف عند تغير العرف والمصلحة لكن هذا ليس من التغيير والتبديل في شيء، وإنما هو تفصيل من الشارع الحكيم للحكم بالنظر إلى حال وحال، فلا دخل لأهواء الرجال في ذلك أصلاً.

وأما ما كان نظره إلى الشرع الإلهي كنظره إلى القوانين الوضعية في التغيير والتبديل، فلا يتهيب المساس به، ولا يخشى أن يدخل تحت قولـــه جل جلالـــــه: ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَـٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَـٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴿٧٩﴾ ﴾ (البقرة:٧٩)، ولا يأبى مثله أن يجاهر أن قوانين القرون الوسطى لا تصلح للقرن الحاضر يريد أن الأحكام الشرعية لم تبق صالحة، لتيسير شئون الأمة في القرن العشرين متناسيًا أن الله جل

---

(١) في مقالة الدين والفقه (ص١٨٠).

(٢) في مقالة (نظر المرء إلى شرع الله معيار دينه). (ص٣٣٣).

جلاله يقـــــــول: (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾) (النساء:٦٥).

وأوضح أنه لا دخل للعرف في تغير الأحكام إلا فيما ذكره الفقهاء فقال[١]: وليس للعرف في الشرع إلا ما بينه علماء المذاهب في كتب القواعد وكتب الأصول والفروع من مثل حمل الدرهم في العقود على الدرهم المتعارف في موضع العقد، وكذا الرطل، ... وكون المشروط عرفًا كالمشروط لفظًا، وزوال خيار الرؤية برؤية إحدى غرف الدار عندما كان العرف جاريًا بين الناس ببناء دورهم متساوية الغرف، وعدم زوال الخيار المذكور عند تغير العرف المذكور.

والاكتفاء بظاهر الإسلام في العدالة في زمن يكون الغالب فيه موافقة المظهر للمخبر، بخلاف ما إذا تغير هذا فلا يكتفي في العدالة بظاهر الإسلام، واعتبار اللفظ صريحًا في معنى تعورف فيه بخلاف ما إذا نقل إلى معنى آخر وتنوسي المعنى الأول، وحمل الطعام واللحم على البر ولحم الضأن في بلد تعورف فيه تخصيصها بهما إلى غير ذلك.

الثاني عشر: بيانه سبب التخبط الفكري لدى الطلبة والمفتين في كلامهم وفتاويهم وهو عدم التزام منهج واضح بالدراسة، يوصل الطالب إلى مدارج الكمال، وهذه من أشد المشكلات التي تواجهنا في الحفاظ على منهج أهل السنة في تخريج العلماء القادرين على تحمل الأمانة الدينية العظيمة، فمناهج جامعاتنا ومدارسنا مضطربة ومتناقضة وناقصة لا يمكنها الارتقاء بمستوى الطالب العلمي، وتتجيته من الانحراف الفكري، والسلوكي، ولا مخرج من هذه الورطة الظلماء إلا بالتزام المنهج السني في التعليم على ما نص عليه علماؤنا السابقون.

---

(١) في المقالات (ص٣٤١-٣٤٢).

وفي هذا يقول إمامنا الكوثري[1]: طال تفكيري في هذا التجرؤ على مخالفة الجماعة مع تخبط ملموس في المسائل ممن يدعون الانتماء إلى الفقه، فعلمت أن علة العلل، أن أمثال هؤلاء المتفقهين كانوا يحاولون تكوين أنفسهم بأنفسهم، يحضرون في أي درس شاءوا ويهجرون أي كتاب أرادوا، قبل النظام في الأزهر وأنهم ينخرم عليهم المقرر في العلوم بعد النظام فيحصل بقدر هذا وذاك خرم في تفكيرهم وتعقلهم.

فلا عجب إذا حدثت في تفكير هؤلاء فوضى واضطراب واختلال عند أول صدمة تصدمهم من مطالعة كتب يصدرها الناشرون لدعاية خاصة غير مكشوفة بادئ بدء فيكون هؤلاء أول ضحية لتلك الدعايات الصادرة لتفريق كلمة المسلمين باسم العلم، حيث لا يوجد عندهم وازع يمنعهم من التورط فيما ليس لهم به علم، ولا عدة تحميهم من مسايرة الجهل.

بل يعدون أنفسهم علماء بمجرد أن حذقوا لغة أمهاتهم بدون أن يتم تكوينهم العلمي تحت حراسة نظام دقيق في التفقيه، مع أن الواجب على من يعد نفسه من صنف العلماء أن يربأ بنفسه أن يظهر بمظهر الهمج الرعاع أتباع كل ناعق، كما يقول علي ﷺ فعار على من يدعي العلم أن يكون بهذه الحالة المنكرة.

الثالث عشر: تنبيهه لفساد النظرية العصرية القائمة على تقسيم مدارس الفقهاء إلى مدرستين: مدرسة حديث، ومدرسة رأي، ومن ذلك ما قال سيد سابق[2]: فلما جاء أئمة المذاهب الأربعة تبعوا سنن من قبلهم، إلا أن بعضهم كان أقرب إلى السنة كالحجازيين الذين كثر فيهم حملة السنة ورواة الآثار، والبعض

---

(1) في الإشفاق في أحكام الطلاق (ص٧٥-٧٦).

(2) في فقه السنة (١/١٣).

الآخر كان أقرب إلى الرأي كالعراقيين الذين قل فيهم حفظة الحديث، لتنائي ديارهم عن منزل الوحي.

فهذا طعن مبطّن في أئمة المذاهب الأربعة وفقههم هو عين ما ذكره محمد رشيد رضا تلميذ محمد عبده في كتابه **(يسر الإسلام وأصول التشريع)** وفعلهم هذا ليبيحوا لأنفسهم التملص من أحكام الشريعة التي بينها أئمة المذاهب، لأن بعضهم لم يكن لديه حديث، ليكون فقهاً صحيحًا متينًا، والآخر لم يكن لديه رأي دقيق، لاعتماده في فقهه على الحديث فحسب، بخلاف هذه المدرسة العصرية المفتعلة فإنها ستقوم بما لم يقم به هؤلاء الأئمة من الجمع بين الرأي والحديث.

وبين الإمام الكوثري هذه النظرية فقال عن محمد رشيد رضا في كتابه السابق: "ويتصور فريقين من الفقهاء أهل رأي، وأهل حديث، وليس لهذا أصل بالمرة، وإنما هذا خيال بعض متأخري الشذاذ، أخذًا من كلمات بعض جهلة النقلة، بعد محنة أحمد.....". ثم أفاض في نقض هذه النظرية بإيراد النصوص التاريخية التي تثبت أن الكوفة التي يدعي أنها مدرسة رأي فإنها غنية بالآثار والأحاديث ومنها تخرج كبار حفاظ الأمة، ومما يدل على ذلك:

قال الإمام الرامهرمزي[1] (ت ٣٦٠هـ): عن ابن سيرين ﷺ قال: أتيت الكوفة فرأيت فيها أربعة آلاف يطلبون الحديث، وأربعمائة قد فقهوا.

وفي أي مصر من أمصار المسلمين، غير الكوفة، تجد مثل هذا العدد العظيم للمحدثين والفقهاء، وفي هذا ما يدل على أن الفقيه مهمته شاقة جدًا فلا يكثر عدده كثرة عدد النقلة.

---

(١) في المحدث الفاصل (١/٥٦٠-٤٠٨).

وقال الإمام الرامهرمزي[١] والإمام السمعاني[٢] (ت ٥٦٢هـ): عن عفان يقول: وسمع قوما يقولون: نسخنا كتب فلان، ونسخنا كتب فلان فسمعته يقول: نرى هذا الضرب من الناس لا يفلحون كنا نأتي هذا فنسمع منه ما ليس عند هذا، ونسمع من هذا ما ليس عند هذا، فقدمنا الكوفة فأقمنا أربعة أشهر ولو أردنا أن نكتب مائة ألف حديث لكتبناها فما كتبنا إلا قدر خمسين ألف حديث، وما رضينا من أحد إلا بالإملاء إلا شريكا فإنه أبى علينا، وما رأينا بالكوفة لحانًا مجوزًا.

قال الإمام الكوثري[٣]: انظر ، مصرًا يكتب بها، مثل عفان في أربعة أشهر خمسين ألف حديث، مع هذا التروي، ومسند أحمد أقل من ذلك بكثير، أيعد مثل هذا البلد قليل الحديث؟

على أن أحاديث الحرمين مشتركة بين علماء الأمصار في تلك الطبقات، لكثرة حجهم، وكم بينهم من حج أربعين حجة وعمرة، وأكثر، وأبو حنيفة ﷺ وحده، حج خمسًا وخمسين حجة، وأنت ترى البخاري ﷺ يقول: ولا أحصي ما دخلت الكوفة في طلب الحديث، حينما يذكر عدد ما دخل باقي الأمصار، ولهذا أيضًا دلالته في هذا الصدد.

وأيضًا: فإن التابعين من محدثي الكوفة وفقهائها لم يكونوا يتلقون الحديث عن الصحابة ﷺ الموجودين في الكوفة فحسب، بل تلقوا الحديث من الصحابة ﷺ في الحجاز، ورحلوا طلبًا لذلك، فقد روى ابن سعد في طبقاته، أسماء مئتين واثنين من التابعين الكوفيين، الذي رووا عن كبار الصحابة ﷺ في مكة

---

(١) في المحدث الفاصل (١/٥٥٩-٦٠٢).

(٢) في أدب الإملاء والاستملاء (ص١٦).

(٣) في مقدمة (نصب الراية) (ص٣١١).

والمدينة.

وفي فساد نظرية أن مدرسة المدينة مدرسة حديث، ولا تعتني بالرأي ذكر عددا من النصوص القديمة التي تثبت أنها مشاركة لمدرسة الكوفة في الرأي، ومنها:

ذكر ابن قتيبة في كتاب **(المعارف)** الفقهاء بعنوان أصحاب الرأي، وبَعدَّ فيهم الأوزاعي، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس رحمهم الله.

وذكر الحافظ محمد بن الحارث الخشني، أصحاب مالك رحمه الله في قضاة قرطبة باسم أصحاب الرأي.

وهكذا فعل أيضًا الحافظ أبو الوليد بن الفرضي في تاريخ علماء الأندلس، وكذلك الحافظ أبو الوليد الباجي يقول في شرح حديث الداء العضال من الموطأ في صدد الرد على ما يرويه النقلة عن مالك رحمه الله في تفسير الداء العضال[١]: ولم يرو مثل ذلك عن مالك أحد من أهل الرأي من أصحابه، يعني من أهل الفقه من أصحاب مالك رحمه الله، إلى غير ذلك مما لا حاجة إلى استقصائه هنا[٢].

الرابع عشر: أنه أفضل من تكلم عن التاريخ الفقهي للمذاهب السنية، واتصالها في طريقها ومنهجها بالهدي النبوي وسلف الأمة من الصحابة والتابعين رحمهم الله. وقد سبقه بالكلام عن هذا التاريخ العلامة ولي الله الدهلوي كما في عقد الجيد، والإنصاف، وحجة الله البالغة، وأتى بكلام لطيف إلا أنه لم يدقق النظر

---

(١) في الموطأ (٩٧٥/٢): **حدثني مالك: أنه بلغه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أراد الخروج إلى العراق فقال له كعب الأحبار: لا تخرج إليها يا أمير المؤمنين فإن بها تسعة أعشار السحر. وبها فسقة الجن وبها الداء العضال.**

(٢) ينظر: هذه النقولات في مقدمة نصب الراية (ص٢٨٦-٢٨٧).

ويحسن السبر، كما فعل إمامنا الكوثري وليس هاهنا محل بيان ذلك، وإنما مقصدنا التنبيه على آثار الإمام الكوثري وجهوده ومن ذلك:

١-أنه بين أن مستند الأئمة الأعلام في القول بالرأي والاجتهاد راجع إلى منهج الصحابة ﵃ في استخراج الأحكام كما تعلموا من رسول الله ﷺ، قال الإمام الكوثري ﵀[1]: وقد درّب رسول الله ﷺ الصحابة ﵃ على الرأي والاستنباط في أحكام النوازل غير المنصوص عليها من المنصوص، بإرجاع النظير إلى النظير، وكان المجتهدون من أصحاب النبي ﷺ يقولون بالرأي وكذلك الفقهاء من التابعين.

وقال[2]: والقول المحتم أن فقهاء الصحابة ﵃ والتابعين وتابعيهم جروا على القول بالرأي بمعنى: استنباط حكم النازلة من النص، وهذا من الإجماعات التي لا سبيل إلى إنكارها.

٢- أنه وضَّح أن فقه المذهب الحنفي، فقه مدرسي ورثوه عن صحابة رسول الله ﷺ وتابعيهم ممن حلوا في الكوفة، إذ قال[3]: بينما ترى محمد بن الربيع الجيزي والسيوطي لا يستطيعان أن يذكرا من الصحابة ﵃ الذين نزلوا مصر إلا نحو ثلاثمائة صحابي، تجد العجلي يذكر أنه توطَّن الكوفة وحدها من الصحابة ﵃ نحو ألف وخمسمائة صحابي بينهم نحو سبعين بدريًا، سوى من أقام بها، ونشر العلم بين ربوعها، ثم انتقل إلى بلد آخر، فضلاً عن باقي بلاد العراق.

---

(١) في مقدمة نصب الراية (ص٢٨٥).

(٢) في مقدمة نصب الراية (ص٢٨٥).

(٣) في مقدمة نصب الراية (ص٣٠٤).

وقد استرسل في بيان مستند مدرسة الكوفة إلى ابن مسعود وعلي رضي الله عنهما وغيرهما من كبار الصحابة رضي الله عنهم كما حققت ذلك في إمام الأئمة الفقهاء حتى ذكر أن الكوفة استفادت من فقه عمر رضي الله عنه لأخذ ابن مسعود رضي الله عنه بفتاواه، فقال[١]: وبهذا يكون حتى علم عمر رضي الله عنه قد غذيت به الكوفة، وكان مستندًا لهم في فقههم، فإن كان ذلك يكون قد اجتمع لهم علم أصحاب الرسول ﷺ فحق لهم أن يبنوا لمن خلفهم هذا البيان الفقهي الشامخ الذي بهروا به الأبصار.

٣- أنه بين أن أساس كتب الفقه هي كتب محمد بن الحسن رضي الله عنه فقال[٢]: إن تاريخ الفقه يشهد بأن الكتب المؤلفة في مذاهب الأئمة المتبوعين من المدونة والحجة والأم، وما بعدها إنما أُلِّف على ضوء كتب ذلك الإمام العظيم أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني رضي الله عنه، ولم تزل كتبه بأيدي الفقهاء من كل مذهب قبل حلول قرون التقليد البحت يتداولونها ويستفيدون منها تقديرًا منهم لما امتازت به، على ما سبقها من رصانة في التعبير، ووضوح في البيان، وإحكام في التأصيل، ودقة في التفريع مع التدليل على مسائل ربما تعزب أدلتها عن علم كثير من الفقهاء من أهل طبقته فضلاً عمن بعدهم، على توسعها في توليد المسائل في الأبواب بحيث ينبئ عن تغلغل مؤلفها في أسرار العربية ويده البيضاء في اكتشاف أسرار التشريع.

من غير أن تظهر على كلامه شهوة الانفراد والشذوذ عن الفقهاء عندما يناقشهم في آرائهم، ولا التحيل والتشغيب في سبيل الدعوة إلى آراء استبانت له بخلاف ما ابتلى به كثير ممن ينتمي إلى الفقه، ولم يغره اتساع علمه بل زاده

---

(١) في مقدمة نصب الراية (ص٣٠٥).

(٢) في بلوغ الأماني (ص٣-٤).

إخلاصًا إلى إخلاص فكافأه الله سبحانه على ذلك بأن بارك في علمه حتى أصبحت كتبه لُحْمَة الكتب المدونة في جميع المذاهب بدون مغالاة، وأدام الانتفاع بكتبه مدى القرون.

وأنت ترى أنه لم يصل إلينا من أي فقيه في طبقته أو في طبقة تقارب طبقته، كتب في الفقه قدر ما وصل إلينا من مؤلفاته، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

الخامس عشر: رده لمسلك أهل الظاهر المخالف للأئمة الكبار في عدم الأخذ بالقياس ونقض كلامهم في مواضع عديدة، ومنها:

١-تأييده لابن الهمام في أن عدد الصحابة رضي الله عنهم المجتهدين لا يتجاوز العشرين ورده لكلام ابن حزم في ذلك إذ قال[1]: ومن أحاط خبرًا بأدلة الجمهور من الكتاب والسنة وأقوال السلف وبأحوال الصحابة رضي الله عنهم يدرك مبلغ قوة كلام ابن الهمام في عدة المجتهدين من الصحابة رضي الله عنهم، وإن سعى ابن حزم رحمه الله في تكثير عددهم جدًا في أحكامه، بأن حشر في عدادهم كل من روي عنه مسألة أو مسألتين في الفقه لا إجلالاً لمنزلة الصحابة في العلم[2] بل ليتمكن من معاكسة الجمهور في مسائل الإجماع باشتراط النقل عن كل منهم، وأنى لمن لم يرو عنه إلا

---

(١) في الإشفاق (ص٣٣).

(٢) هذه المبالغة من ابن حزم في تضخيم عدد المجتهدين من الصحابة رضى الله عنهم كان محل انتقاد من العلماء، قال العلامة ابن القيم: وما أدري بأي طريق عد ابن حزم معهم الغامدية وماعزا، أي من المجتهدين، وقال العلامة الحجوي في الفكر السامي (١/٣٤١): وفي ذكر من لا تروى عنهم إلا المسألة والمسألتان نظر، وهذا موافق لما نقل عن مسروق رضي الله عنه قال: شافهت أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدت علمهم انتهى إلى هؤلاء الستة: عمر وعلي وعبد الله وأبي وأبي الدرداء وزيد بن ثابت رضى الله عنهم. في طبقات الفقهاء للشيرازي (ص٢٦).

مسألة أو مسألتان في الفقه، أو حديث أو حديثان في السنة أن يعد في المجتهدين كائنا من كان وإن كانت منزلة الصحابة ﷺ في الصحبة عظيمة القدر جدًا.

٢- بين حال داود إمام مذهب الظاهر فقال[١]: انتحل القول بالظاهر، ونفى القياس في الأحكام قولاً واضطر إليه فعلاً فسماه دليلاً... وقد جرأ داود العامة على ما لا قبل لهم به من أخذ الأحكام مباشرة من الكتاب والسنة حيث حرَّم التقليد.

٣- تعرية حال المحلَّى إذ قال[٢]: وإن المحلَّى لابن حزم الظاهري يعرض فيه رأيه ويذكر آراء الآخرين لدفعها، إذ أنه يستند إلى أصول لنفسه في استنباط الأحكام وإن كان فيها ما فيها عند أهل النظر، مع العلم أن لأهل العلم صولات وجولات في دحض كلامه وبيان حاله.

وقد أطال النفس في الرد عليه أبو بكر بن العربي في **(القواصم والعواصم)** والحافظ اللبلي الأندلسي في **(فهرسته)** وأبو الوليد الباجي كما هو مشهور، ومن الكتب المؤلفة في الرد عليه النواهي عن الدواهي، لأبي بكر بن العربي، والغرة في الرد على الدرة، له والمعلى في الرد على المحلى، لأبي الحسين محمد زرقون الإشبيلي، والقدح المُعلَّى في الكلام على بعض أحاديث المحلى، للحافظ قطب الدين الحلبي.

ومما يؤسف له جد الأسف أن تطبع كتب مثل ابن حزم من غير أن يهتم بطبع الكتب المؤلفة لنقد أباطيله، وهذا لا يستساغ في بلد لم يُحْرَم الإشراف العلمي على شئون العلم ولم يفقد حراسة الشرع من أن يعبث به الجهلة الأغمار، فهل تفريق كلمة المسلمين وتشتيت اتجاههم في مصلحة أحد سوى أعدائهم؟ وليس بين

---

(١) في مقدمة النبذ في أصول الفقه الظاهري (ص٣).

(٢) في الإشفاق (ص٥٥-٥٧).

المبتدعة والشذاذ من لا يهول ولا يغالط بملء شدقيه في مزاعمه، فأنى للعامة بل لكثير من الخاصة أن يميزوا الحق من الباطل من بين أقواله.

٤- تحقيقه لكتاب **(النبذ في أصول الفقه الظاهري)** لابن حزم، والتعليق عليه بما يظهر حقيقة الأصول التي يعتمد عليها أهل الظاهر، ويبين عوارها.

السادس عشر: تحدثه عن الأصول العامة التي اعتمد عليها أئمة المذاهب في استنباط الأحكام لاسيما علماء المذهب الحنفي، ودفاعه عنها، ورده لكلام المخالفين لها، ومن ذلك:

١-عدم شذوذ الرواية عن الأصول، قال الإمام الكوثري[١]: ومن شروط قبول الأخبار عند الحنفية مسندة كانت أو مرسلة: أن لا تشذ عن الأصول المجتمعة عندهم، وذلك أن هؤلاء الفقهاء بالغوا في استقصاء موارد النصوص من الكتاب والسنة، وأقضية الصحابة ﭫ إلى أن أرجعوا النظائر المنصوص عليها، والمتلقاة بالقبول إلى أصل تتفرع هي منه، وقاعدة تندرج تلك النظائر تحتها، وهكذا فعلوا في النظائر الأخرى، إلى أن أتموا الفحص والاستقراء فاجتمعت عندهم أصول- موضع بيانها كتب القواعد والفروق- يعرضون عليها أخبار الاحاد فإذا ندت الأخبار عن تلك الأصول وشذَّت يعدونها مناهضة لما هو أقوى ثبوتًا منها، وهو الأصل المؤصل من تتبع موارد الشرع الجاري مجرى خبر الكافة.

٢- الأخذ بالاستحسان عند الحنفية: إذ قال[٢]: ظن أناس ممن لم يمارس العلم، ولم يؤت الفهم، أن الاستحسان عند الحنفية هو الحكم بما يشتهيه الإنسان، ويهواه ويلذه حتى فسَّره ابن حزم في **أحكامه** بأنه ما اشتهته النفس ووافقها، خطأ أو

---

(١) في مقدمة نصب الراية (ص٢٩٨).

(٢) في مقدمة نصب الراية (ص٢٩١-٢٩٢).

صوابا.

لكن لا يقول بمثل هذا الاستحسان فقيه من الفقهاء، فلو كان هذا مراد الحنفية بالاستحسان لكان للمخالفين ملء الحق في تقريعهم والرد عليهم إلا أن المخالفين ساءت ظنونهم وطاشت أحلامهم فوجَّهوا سهامًا إليهم، ترتد إلى أنفسهم، وذلك لتقاصر أفهامهم عن إدراك مرامهم، ودقة مدرك هذا البحث في حد ذاته.

وليس بين القائلين بالقياس من لا يستحسن بالمعنى الذي يريده الحنفية، وهذا الموضع لا يتسع لذكر نماذج من مذاهب الفقهاء، في الأخذ بالاستحسان، وإبطال الاستحسان ما هو إلا سبق قلم من الإمام الشافعي، فلو صحت حججه في إبطال الاستحسان لقضت على القياس الذي هو مذهبه قبل أن يقضي على الاستحسان.

ومن الحكايات الطريفة في هذا الباب، ما يروى عن إبراهيم بن جابر، أنه لما سأله أحد كبار القضاة في عهد المتقي لله العباسي، عن سبب انتقاله من مذهب الشافعي إلى مذهب أهل الظاهر، جاوبه قائلاً: إني قرأت إبطال الاستحسان للشافعي، فرأيته صحيحًا في معناه إلا أن جميع ما احتج به في إبطال الاستحسان هو بعينه يبطل القياس، فصح به عندي بطلانه، كأنه لم يرد أن يبقى في مذهب يهدُّ بعضه بعضا، فانتقل إلى مذهب يبطلهما معًا.

لكن القياس والاستحسان كلاهما بخير، لم يبطل واحد منهما بالمعنى الذي يريده القائلون بهما، بل الخلاف بين أهل القياس في الاستحسان لفظي بحت، وتمام المقصود من الاستحسان فصلته في **المدخل، وسبيل الوصل**.

٣- نقض دعوى بعضهم أن الحنفية يردون خبر الآحاد إذا عارض القياس، إذ قال[١]: وأما رد خبر الآحاد الصحيح إذا خالف القياس فافتراء على أبي حنيفة

---

(١) في إحقاق الحق بإبطال الباطل في مغيث الخلق (ص٤١).

ﷺ أن يكون هذا من أصوله، بل لا يأخذ بالقياس أصلاً، إلا إذا لم يجد الحكم في كتاب الله وسنة رسوله وإجماع المسلمين.

نعم، إن أبا حنيفة ﷺ درس موارد الشرع حتى اجتمع عنده أصول، فيعرض خبر الآحاد على تلك الأصول، فإذا خالفها يعده شاذًا خارجًا على نظائره في الشرع فيضاعف النظر ليحكم حكمه في الخبر.

٤- قبول المرسل، إذ قال[1]: ولا شك أن إغفال الأخذ بالمرسل، ولاسيما مرسل كبار التابعين ترك لشطر السُّنَّة.

قال الإمام أبو داود في رسالته إلى أهل مكة المتداولة بين أهل العلم بالحديث: وأما المراسيل، فقد كان يحتج بها العلماء، فيما مضى، مثل سفيان الثوري، ومالك ابن أنس، والأوزاعي حتى جاء الشافعي فتكلم فيه.

وقال الإمام الطبري: لم يزل الناس على العمل بالمرسل، وقبوله، حتى حدث بعد المائتين القول برده.

وفي كلام ابن عبد البر ما يقتضي أن ذلك إجماع.

ومناقشة من ناقشهم بأنه يوجد بين السلف من يحاسب بعض من أرسل محاسبة غير عسيرة، مناقشة في غير محلها، لأن تلك المحاسبة إنما هي من عدم الثقة بالراوي المرسل، كما ترى مثل هذه المحاسبة في حق بعض المسندين، فإذن ليست المسألة مسألة إسناد وإرسال، بل هي مسألة الثقة بالراوي.

والإمام الشافعي، لما ردَّ المرسل، وخالف من تقدمه اضطربت أقواله، فمرة قال: إنه ليس بحجة مطلقًا، إلا مراسيل ابن المسيب، ثم اضطر إلى رد مراسيل ابن

---

(١) في مقدمة نصب الراية (ص٢٩٧-٢٩٨).

المسيب نفسه في مسائل، ثم إلى الأخذ بمراسيل الآخرين ثم قال بحجية المرسل عند الاعتضاد، ولذلك تعب أمثال البيهقي في التخلص من هذا الاضطراب، وركبوا الصعب، وفي **مسند الشافعي** نفسه مراسيل كثيرة، بالمعنى الأعم الذي هو المعروف بين السلف، وفي **موطأ مالك** نحو ثلاثمائة حديث مرسل، وهذا القدر أكثر من نصف مسانيد **الموطأ**، والبخاري نفسه تراه يستدل في كتبه بالمراسيل، وكذا مسلم في **المقدمة وجزء الدباغ**.

وقال[١]: وقد احتج بالمرسل أبو حنيفة وأصحابه ومالك وأصحابه وكذا الشافعي وأحمد وأصحابهما إذا اعتضد بمسند آخر أو مرسل آخر بمعناه عن راوٍ آخر، فيدل على تعدد المخرج أو وافقه قول بعض الصحابة ﷺ أو إذا قال به أكثر أهل العلم، فإذا وجد أحد هذه الأربعة دل على صحة المرسل.

٥- الأخذ بالإجماع الذي يقول به الفقهاء: إذ له كلام طويل في تأييد حجيته ورد دعوى تركه وعدم الأخذ به، ومن ذلك قوله[٢]: ألم يعلم هذا المتقول أن حجية الإجماع مما اتفق عليه فقهاء الأمة جميعًا وعدوه ثالث الأدلة، حتى إن الظاهرية على بعدهم من الفقه يعترفون بحجية إجماع الصحابة.

السابع عشر: إرشاده إلى أن الأخذ بالفقه الإسلامي بحلته النضرة التي هو عليها الأساس في نهوض الأمة إلى مصاف الأمم المتقدمة إذ قال[٣]: إن الفقه تراثٌ فاخرٌ لهذه الأمة، تستعلي به عن الأحكام الوضعية في إصلاح شئونهم الدينية ومن أعرض عنه ومال إلى أوضاع الناس في تقويم الأود وانتظر منها المدد، فهو في

---

(١) في هامش شروط الأئمة الخمسة (ص٦٥).

(٢) في الإشفاق (ص٧٣)

(٣) في مقدماته مقدمة الغرة المنيفة (ص٤٤٩).

سبيل القضاء على العزة الإسلامية بسعيه في الابتعاد عن الأحكام الشرعية المستنبطة من الكتاب والسنة، فتكون عاقبة أمره وضع رقاب المسلمين تحت نير المستعمرين، واندماجهم في أمة لا ترعى لهذه الأمة إلاًّ ولا ذمَّة.

الثامن عشر: إنصافه واعتداله في الثناء على علماء أهل السنة ونقدهم، وذلك من خلال تقديمه عصارة تجربته العلمية الفريدة في قراءة مصنفاتهم وفهم عباراتهم وبيان حال مؤلفاتهم وكلماتهم، ليكون القارئ على بصيرة بها.

وبعض الناس لا يعجبه نقد الكوثري للعلماء، ويظن أنه متحامل عليهم، وهذا في ظني كلام من لم يدقق النظر، فإنه يثني على العالم فيما يستحق الثناء، وينتقده فيما يستحق النقد، وهذا من تمام أمانته ودقته وعلميته العالية، وأمثاله في ذلك قلة.

ومن هاهنا يفهم كلامه مع ابن تيمية وابن القيم والشوكاني وابن حزم واللكنوي والدهلوي والمرجاني، ومن ذلك:

١-قوله[١]: عن اللكنوي: اللكنوي أعلم أهل عصره بأحاديث الأحكام إلا أن له بعض آراء شاذة لا تقبل في المذهب، واستسلامه لكتب التجريح من غير أن يتعرف دخائلها، لا يكون مرضيًا عند من يعرف ما هنالك. وإني تخصصت في الماجستير في اللكنوي ودرست كتبه، فوجدت هذا القول من الإمام الكوثري، عين الحق في وصف علم اللكنوي، فلله دره من إمام.

---

(١) فى المقدمات (ص٣٣٣)، وللكوثري نقد اللكنوي في (النكت الطريفة) في مواضع، انظر مسألة الانتفاع بالمرهون رقم (٣٤) ومسألة الوتر على الراحلة رقم (٨٨)، في حين أنه أحال القارئ عليه في بعض المسائل وأشاد به. انظر مسألة اغتيال ناكح المحارم (رقم ٣١).

٢ – قوله[١]: عن الدهلوي: الحبر الهمام الشيخ أحمد عبد الرحيم الدهلوي. كثر تعرضه لمباحث الاجتهاد وتاريخ الفقه في كتبه باندفاع وجرأة، على كدورة في تفكيره وتحكم في تصويره مع ضيق دائرة اطلاعه على كتب المتقدمين وقلة دراسته لأحوال الرجال وتاريخ العلوم والمذاهب مسترسلاً في خيال أدى به إلى الشطط في كثير من بحوثه وتقريراته.

وكتبه لها روعة وفيها فوائد بَيْد أن له فيها انفرادات لا تصح متابعته فيها لما عنده من اضطراب فكري ينأى به عن الإصابة في تحقيق الموضوع، ويشطح به التابع عن المتبوع، وفي كثير من الأحوال تجد عنده عبارات مرصوصة لا محصل لها عند أهل التحصيل، فأشير هنا إلى منشأ هذا الاضطراب الفكري عنده ليكون من لم يدرس حياته على بينة من أمره، وأما التوسع في بيان ما في انفراداته من الشطط فيحتاج إلى تفرغ خاص.

وله رَحِمَهُ اللَّهُ خدمة مشكورة في إنهاض علم الحديث في الهند، لكن هذا لا يبيح لنا السكون عما ينطوي عليه من أعمال تجافي الصواب.

وفي هذه العبارة بيان منه للسبب الداعي له للثناء والانتقاد للعلماء، وإنزالهم منزلتهم العلمية التي يستحقونها.

٣– قوله[٢]: في المرجاني: العلامة النظار، الجوالة في فيافي البحوث والأنظار، العالم البحاثة المغوار، الفقيه الأصولي المتكلم المؤرخ الشيخ شهاب الدين ابن بهاء الدين المرجاني. كان له صولات وجولات في العلم، وبعض شذوذ في

---

(١) في حسن التقاضي (ص٩٥-٩٦).

(٢) في حسن التقاضي (ص٩٥).

الفهم مغمور في بحر إجادته لكثير من البحوث المهمة، مما يهم علماء هذه الأمة، وكان لا يتقيد في اللغة بالمسموع، بل كان يطلق عنان قلمه كما يشاء في كل موضوع.

وفيما ذكر كفاية فيما قلته في حقه من الاعتدال والإنصاف، وخصصت التمثيل بعلماء من الحنفية، ليكون القارئ على بصيرة في أن نقد الكوثري لم يكن مقتصرًا على علماء المذاهب الأخرى، وإنما شمل علماء مذهبه وهذا هو ديدنه في كل من يذكره، وبذلك تسقط الدعاوى العريضة عليه في تعصبه على علماء غير مذهبه.

التاسع عشر: رده لما وقع في كتب الجرح والتعديل من التهجم على إمام الفقهاء أبي حنيفة، بإقامة الحجج والبراهين الدالة على بطلان ذلك، حتى لا يتمسك بها أهل الأهواء في نقض فقه هذا المذهب العظيم، اغترارًا بظاهر العبارات في هذه الكتب من بعضهم لوجود التصعب المذهبي، وقد استوفيت الكلام في تحرير ذلك في إمام الأئمة الفقهاء.

وقد أفرد الإمام الكوثري تصانيف مستقلة في بيان ذلك، منها: **إبداء وجوه التعدي في كامل ابن عدي، ونقد كتاب الضعفاء للعقيلي**، ونقتصر هاهنا بالتمثيل على رد الإمام الكوثري بعبارات يسيرة، ومنها:

١-قال[1] عن ابن عدي في طعنه في الإمام أبي حنيفة: وكان ابن عدي على بعده عن الفقه والنظر والعلوم، طويل اللسان في أبي حنيفة وأصحابه، ثم لما اتصل بأبي جعفر الطحاوي وأخذ عنه تحسنت حاله يسيرا، حتى ألف مسندا في أحاديث أبي حنيفة.

---

[1] في التأنيب (ص١٦٩) عن أبي حنيفة النعمان (ص٢٤١).

٢- رده على العقيلي في تضعيفه للإمام أبي حنيفة فقال: إن ابن الدخيل المصري (ت ٣٨٨هـ) صاحب العقيلي وراويته ألف كتابًا في مناقب أبي حنيفة ردًا على العقيلي في تهجمه على أبي حنيفة، فسمعه حكم بن المنذر من ابن الدخيل بمكة، وسمعه منه ابن عبد البر ، فساق غالب ما فيه في المناقب في ترجمة أبي حنيفة من **الانتقاء**.

وإنما حمل ابن الدخيل على تأليف ذلك الكتاب تورعه عن حمل تبعة ما كتبه العقيلي في ترجمة أبي حنيفة في كتاب **الضعفاء** له، الذي كان ابن الدخيل انفرد بروايته عن العقيلي.

وابن الدخيل ليس من أهل مذهبه حتى يظن به أنه تحيز له، وقد ذكر فيه جملة ممن أثنى على أبي حنيفة، وليس ابن عبد البر ولا الحكم بن المنذر، ولا ابن الدخيل ممن يرمون برواية غير المحفوظ في مناقب أبي حنيفة بوسيلة من الوسائل وأحوالهم في الأمانة والحفظ معروفة وليسوا من أهل مذهبه حتى يتوهم فيهم الانحياز له[١].

٣- رده على ابن حبان في تضعيفه للإمام أبي حنيفة لفرط تعصبه، الذي قال فيه الحافظان الذهبي[٢] وابن حجر[٣]: ابن حبان ربما جرح الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه. فقال: والكلام في ابن حبان طويل الذيل، وأقل ما قيل فيه: قول ابن الصلاح: غلط الغلط الفاحش في تصرفه، ووصفه الذهبي بالتشغيب

---

(١) ينظر هامش الانتقاء (ص١٨٧-١٨٨) والتأنيب (ص٣٣)، وفقه أهل العراق (ص٥٣-٨٣) وغيرها.

(٢) في الميزان (٢٧٤/١).

(٣) في القول المسدد (ص٣٣).

والتشنيع، ومما يؤخذ أنه قد ذكر في كتاب **(الثقات)** خلقًا كثيرًا، ثم أعاد ذكرهم في المجروحين وادعى ضعفهم وذلك من تناقضه وغفلته، وكثيرًا ما تراه يذكر الرجل الواحد في طبقتين متوهمًا كونه رجلين، وطريقته في التوثيق من أوهن الطرق، وإن سبقه في ذلك شيخه ابن خزيمة، وهو جد عريق في التعصب، جامع بين التعنت البالغ والتساهل المرذول في موضع وموضع...[١].

٤- رده على البخاري في كلامه مع أبي حنيفة، فقال[٢]: كان البخاري نظر في الرأي وتفقه على فقهاء بخارى من أهل الرأي، ومن أوائل شيوخه: أبو حفص الكبير ﷺ ، ولما رحل البخاري وعاد إلى بخارى، حسده علماء بلده، شأن كل من يرتحل للعلم ويعود إلى أهله بالجم منه، حتى أمسكوا له فتوى كان أخطأ فيها، فأخرجوه من بخارى بسببها، وأبو حفص الصغير- ولد أبي حفص الكبير- هو صاحب القصة في إخراج البخاري من بخارى.

فلما أخرجوه من بخارى بسبب تلك الفتوى انقلب عليهم، وجرى بينه وبينهم ما جرى كما سبق للبخاري مثيله مع المحدثين في نيسابور، فأخذ يبدي بعض تشدد نحوهم في كتبه ، مما هو من قبيل نفثة مصدور، لا تقوم بها الحجة، ويرجى عفوها له ولهم سامحهم الله تعالى.

العشرون: بيانه لمخالفات وشواذ العلماء المخالفين لما عليه أهل السنة من الحق. حتى لا يغتر بها مغتر فيأخذ بها، وهذا ما تطفح به مؤلفاته وتحقيقاته، حتى خصَّ مؤلفاته بالتنبيه على ذلك، منها: **(البحوث الوفية في مفـــردات ابن تيمية)** و **(التعقب الحثيث لما ينفيه ابن تيمية من الحديث)**، و **(رفع الريبة عن تخبطات**

---

(١) ينظر تأنيب الخطيب (ص١٤٦).

(٢) في حسن التقاضي (ص٨٦-٨٩).

ابن قتيبة) و**(صفعات البرهان على صفحات العدوان)** في الرد على محب الدين الخطيب، وله كلام طويل في نقد الشوكاني والصنعاني ودصيق حسن خان في شواذهم[١].

الحادي والعشرون: إظهاره المذاهب الفقهية بصورة المدارس العلمية المتآخية المترابطة لا المتنافرة المتشاحنة، بخلاف ما يفعله كثير من المعاصرين في تصوير المذاهب الفقهية بصورة بشعة من التناحر والتشاجر فيما بينها من مسائل وفروع.

قال الكوثري[٢]: فهؤلاء الأمة كانوا كأسرة واحدة في خدمة شرع الله جل جلاله يأخذ هذا من ذاك وذلك من هذا، فالأئمة وكبار أصحابهم برآء من مثل تلك الأكاذيب بل هم على إخاء كامل، والتواصل بينهم أمر حاصل، لأن ثلثي المسائل الفقهية مسائل وفاق بينهم.

وأنبه القارئ الكريم أن ما ذكر في هذه العجالة ليس استقصاء لأثر الإمام الكوثري وتأييده للمذاهب الفقهية السنية، لأن كل كتاب وكلمة كتبها تنطق بهذه الحقيقة الساطعة مما كان لها أشد الأثر على قراء كتبه، ولكن هذه إشارة إلى التنبيه على هذا المقصد، ونسأل الله ﷻ، أن نكون ممن وفق فيها، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين إلى يوم الدين.

---

(١) ينظر الإشفاق (ص٧٠-٧١).

(٢) في مقالة حول فكرة التقريب بين المذاهب (ص٢١١).

التوصيات

نهيب باللجنة القائمة على المؤتمر بإنشاء موقع خاص على الإنترنت للإمام الكوثري يشتمل على كتبه وتراثه العظيم والدراسات العلمية التي كتبت فيه والأبحاث التي قدمت في هذا المؤتمر عنه، ليعم نفعها إلى جميع المسلمين وطلبة العلم الراغبين والباحثين الجادين.

* * * * *

مراجع البحث

١- **إتحاف السادة المتقين شرح إحياء علوم الدين** للإمام الزبيدي، الطبعة المصرية.

٢- **إحقاق الحق بإبطال الباطل في مغيث الخلق** للكوثري- المكتبة الأزهرية، ١٩٩٨م.

٣- **أدب الإملاء والاستملاء** لعبد الكريم بن محمد السمعاني (ت٥٦٢هـ) دار الكتب العلمية بيروت (ط١) ١٤٠١هـ.

٤- **إرغام المريد في شرح النظم العتيد لتوسل المريد** للكوثري، طبع في الأستانة سنة (١٣٢٨هـ).

٥- **أقوم المسالك في بحث رواية مالك عن أبي حنيفة ورواية أبي حنيفة عن مالك** للكوثري ، المكتبة الأزهرية ١٩٩٨م.

٦- **الإشفاق في أحكام الطلاق**، للكوثري (ت١٣٧١هـ)- المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة (١٤١٥هـ).

٧- **الأعلام** لخير الدين الزركلي بدون دار طبع، وتاريخ طبع.

٨- **الإمتاع بسيرة الإمامين الحسن بن زياد وصاحبه محمد بن شجاع** للكوثري مطبعة الأنوار سنة ١٣٦٨هـ.

٩- **الانتصار والترجيح للمذهب الصحيح**، ليوسف بن قزاغل سبط بن الجوزي، (ت٦٥٤هـ) ت: الكوثري- المكتبة الأزهرية القاهرة ١٤١٥هـ.

١٠- **الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء** لابن عبد البر، ت: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط١ ١٩٩٧م.

١١- **التذكرة الحمدونية**- إصدار الموسوعة الشعرية.
١٢- **التوضيح شرح التنقيح** لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي (ت٧٤٧هـ) دار الكتب العربية الكبرى ١٣٢٧هـ.
١٣- **الحاوي في سيرة الإمام أبي جعفر الطحاوي،** للكوثري، المكتبة الأزهرية (١٩٩٩م).
١٤- **الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة،** لعبد الرحمن بن رجب الحنبلي (٧٣٦-٧٩٥هـ) ت: د. وليد بن عبد الرحمن- دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١ (١٤١٨هـ).
١٥- **السهم المصيب في كبد الخطيب،** للملك المعظم أبي المظفر عيسى بن أبي بكر (ت٦٢٤هـ) دار الكتب العلمية بيروت.
١٦- **العالم والمتعلم** للنعمان بن ثابت، أبي حنيفة (ت١٥٠هـ) ت: الكوثري مطبعة الأنوار (١٣٦٨هـ).
١٧- **الغرة المنيفة في تحقيق بعض مسائل الإمام أبي حنيفة** لعمر الغزنوي (ت٧٧٣هـ).
١٨- **الفقه الأبسط،** للنعمان بن ثابت، أبي حنيفة (ت ١٥٠هـ) ت: الكوثري- مطبعة الأنوار (١٣٦٨).
١٩- **الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي،** لمحمد الحسن الحجوي الفاسي (ت١٣٧٦هـ)، دار الكتب العلمية ط١ ، ١٤١٦هـ.
٢٠- **القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد،** لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) مكتبة ابن تيمية (ط١) (١٤٠١هـ).
٢١- **الكشكول،** للبهاء العاملي، إصدار الموسوعة الشعرية.
٢٢- **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي،** حسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي (ت٣٦٠هـ) ت: د. محمد عجاج- دار الفكر بيروت،

(١٤٠٤هـ).

٢٣- **المدخل إلى دراسة الفقه الإسلامي،** للدكتور صلاح أبو الحاج، دار الجنان، عمان، (ط١) (٢٠٠٥م).

٢٤- **النبذ في أصول الفقه الظاهري،**لابن حزم، ت: الكوثري، طبعة عزت العطار.

٢٥- **النكت الطريفة في التحدث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة،** للكوثري المكتبة الأزهرية (٢٠٠٠م).

٢٦- **إمام الأئمة الفقهاء أبو حنيفة النعمان،** للدكتور صلاح أبو الحاج، دار الوراق، عمان، (ط١) (٢٠٠٦م).

٢٧- **بلوغ الأماني في سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني،** للكوثري (١٢٩٦-١٣٧١هـ)، المكتبة الأزهرية للتراث (١٩٩٨م).

٢٨- **بلوغ السول في مدخل علم الأصول،** لمحمد حسنين مخلوف المالكي ت: حسنين مخلوف، مصطفى البابي، (ط٢) (١٣٨٦هـ).

٢٩- **تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب،** للكوثري (١٢٩٦-١٣٧١هـ) المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة (ط١) (١٤١٩هـ).

٣٠- **تخريج أحاديث الإحياء** للعراقي وابن السبكي والزبيدي ، جمع محمود الحداد دار العاصمة للنشر بالرياض (ط١) ١٤٠٨هـ.

٣١- **حسن التقاضي في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي** ، للكوثري، مطبعة دار الأنوار، مصر ، ١٩٤٨م.

٣٢- **خلاصة التحقيق في بيان حكم التقليد والتلفيق،** لعبد الغني النابلسي، (ت١١٤٣هـ) ت: محمد نبهان الهيتي، رسالة ماجستير في كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد، (١٤٢٠هـ).

٣٣- **رد المحتار على الدر المختار** لمحمد أمين بن عمر بن عابدين (ت ١٢٥٢هـ) دار إحياء التراث العربي ، بيروت.

٣٤- **رسالة أبي حنيفة للبتي، للنعمان بن ثابت**، أبي حنيفة، (ت١٥٠هـ)، ت: الكوثري، مطبعة الأنوار (١٣٦٨هـ).

٣٥- **رفع الاشتباه عن مسألتي كشف الرؤوس ولبس النعال في الصلاة** للكوثري (١٣٧١هـ)- المكتبة الأزهرية للتراث مصر (١٤١٥هـ).

٣٦- **سبيل السنيين بالنهوض بالمسلمين**، للدكتور صلاح أبو الحاج، مخطوط.

٣٧- **سنن ابن ماجه** لمحمد بن يزيد بن ماجه القزويني (ت٢٧٣هـ)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر بيروت.

٣٨- **سنن أبي داود**، لسليمان بن أشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ)، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.

٣٩- **شرح العقيدة الطحاوية**، لعبد الغني الميداني (ت١٢٩٨هـ) ت: محمد مطيع الحافظ ومحمد رياض المالح، دار الفكر دمشق ط٢، ١٤٢١هـ.

٤٠- **شروط الأئمة الخمسة**، للحافظ الحازمي، ت: الكوثري، مكتبة الشرق الجديدة، بغداد.

٤١- **صفعات البرهان على صفحات العدوان** ، للكوثري، طبع بدمشق سنة (١٣٤٨)هـ.

٤٢- **طبقات الفقهاء** لأبي إسحاق الشيرازي (ت٤٧٦هـ) ت: خليل الميس دار القلم بيروت، بدون تاريخ طبع.

٤٣- **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، لبدر الدين محمد بن أحمد العيني (ت٨٥٥هـ)- دار إحياء التراث العربي بيروت.

٤٤- **فقه السنة**، لسيد سابق، دار الكتاب العربي ، ط٨ (١٤٠٩هـ).
٤٥- **فقه سعيد بن المسيب**، للدكتور هاشم جميل، وزارة الأوقاف العراقية، (١٩٧٤هـ).
٤٦- **كشف الستر في فرضية الوتر**، لعبد الغني النابلسي (ت١١٤٣هـ) ت: الكوثري- المكتبة الأزهرية للتراث، مصر (١٤١٦هـ).
٤٧- **لمحات النظر في سيرة الإمام زفر**، للكوثري (ت ١٣٧١هـ)- المكتبة الأزهري للتراث مصر.
٤٨- **محاضرات في الفقه المقارن**، للدكتور محمد سعيد رمضان البوطي، دار الفكر المعاصر، بيروت دار الفكر، دمشق، (ط٢) ١٤٢٠هـ.
٤٩- **محق التقول في مسألة التوسل**، للكوثري، ت: وهبي سليمان غاوجي (ط١) ١٩٩٧م.
٥٠- **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، لملا علي القاري، إصدار الموسوعة الشاملة.
٥١- **مشكل الآثار** لأحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت ٣٢١هـ) مجلس دائرة النظامية الهند حيدر آباد (ط١) ١٣٣٣هـ.
٥٢- **معجم المؤلفين** لعمر كحالة- مؤسسة الرسالة- بيروت (ط١) ١٤١٤هـ.
٥٣- **مقالات الكوثري**، المكتبة الأزهرية للتراث ، مصر ١٤١٤هـ.
٥٤- **مقدمات الإمام الكوثري**، (١٢٩٦-١٣٧١هـ)- دار الثريا- دمشق، (ط١) ١٩٩٧م.
٥٥- **مناقب أبي حنيفة** ، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، ت: الكوثري- المكتبة الأزهرية للتراث (١٤١٦هـ).
٥٦- **مواهب الجليل شرح مختصر خليل**، لمحمد بن محمد بن عبد الرحمن

المعروف بالحطاب (ت٩٥٤هـ)- دار الفكر بيروت ط٢، ١٣٩٨هـ.

٥٧- **موطأ مالك**، لمالك بن أنس الأصبحي، (٩٣-١٧٩هـ)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي- دار إحياء التراث العربي، مصر.

٥٨- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، لمحمد بن أحمد الذهبي، (ت٧٤٨هـ) ت: د. عبد الفتاح أبو سنة ، دار الكتب العلمية ، بيروت (ط١) ١٤١٦هـ.

*****



منهج الإمام الكوثري

في

محاربة البدع العقدية

إعداد

د. دين محمد محمد ميرا صاحب

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية-(جامعة قطر)





منهج الإمام الكوثري
في محاربة البدع العقدية

تمهيد

تعتبر العقيدة الأصل الأصيل، والركن الركين في كل بناء دينى، يقوم عليها كل ما عداها من تشريع ونظم، وأحكام ومواقف، وثقافة وحضارة، وأخلاق وقيم، وأفكار وفلسفات، لأن العقيدة تمثل الرؤية الكونية، التي يتبناها (المتدين) ويعتمد عليها، ويستند إليها، ويستقي منها، والتي بدون أن يكون لديه تصور واضح لها والتزام دقيق بها ومعطياتها، وفهم سليم لأبعادها ونتائجها لا يستطيع أن يحدد مواقفه من المشكلات التي يواجهها أو التيارات الفكرية والسلوكية التي يعاصرها، أو الرؤى الحياتية المختلفة التي يزامنها.

وإذا كان الإنسان حيوانًا ناطقًا، يتمتع بنعمة العقل الذي وهبه الله له، ويبحث تبعًا لذلك، عن (المعنى) وراء كل حركة تصدر عنه، وكل سعي ينشط فيه، وكل إنجاز نظري أو عملي، يحاول أن يقوم به ولا يستريح إلا إذا وجده واقتنع به، فإن الذي يقنعه بهذا المعنى بصورة يستريح لها قلبه، وتطمئن بها نفسه، وتعطيه دفعة قوية للتقدم إلى الأمام وتحقيق ما يريد تحقيقه بنجاح هو انسجام ذلك الإنجاز والسعي، أو تلك الحركة والمحاولة، أو ذلك الموقف والنشاط مع رؤيته الكونية التي آمن بها واطمأن إليها والتي تمثلها العقيدة في صفائها ووحييَّة مصدرها، وتغذيها فهوم العلماء شرحًا وتوضيحًا، وتجربة الأمة على مدار التاريخ تمكينًا وتثبيتًا.

ومن هنا احتلت الدراسات الخاصة بالعقيدة مكانة أساسية في المنهج التعليمي

الإسلامي، وأولوية مطلقة في بنائه حتى عرفت بعلم أصول الدين و(**الفقه الأكبر**) وأنشئت لأجل تدريسه كليات مستقلة باسم (**أصول الدين**) أو (**الإلهيات**) في المؤسسات التعليمية العالية في العالم الإسلامي بهدف توفير فهم سليم للعقيدة، والعمل على المحافظة عليها من الانحرافات الفكرية في فهمها وتناولها، وتمكين المتخصصين فيها من الوقوف أمام هجمات الملحدين، وشبهات المشككين، وتأويلات الجاهلين، ومن هنا جاء تعريف هذا العلم كما عبر عنه صاحب **المواقف** بأنه: علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج ودفع الشبه.

أو كما جاء في تعبير ابن خلدون: علم يتضمن الحِجَاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية والرد على المبتدعة والمنحرفين في الاعتقاد عن مذاهب السلف وأهل السنة.

فلا غرابة والحالة هذه أن نجد علماء الإسلام، عندما وجدوا فرقًا عقدية تظهر وابتعدت قليلاً أو كثيرًا عن صفاء العقيدة التي جاء بها الكتاب والسنة، وعن فهم السلف الصالح الجامع بين الوحي والعقل، والمنطق والواقع، وتحاول أن تتمكن من الساحة الفكرية والاجتماعية، ورأوا انحرافات في فهم العقيدة وتفسيرها يتزعمها أفراد يحاولون بمساندة السلطة حينًا، وتقلبات الظروف الاجتماعية أحيانًا النفوذ إلى عقول الجماهير والتأثير فيهم- أقول: فلا غرابة- والحالة هذه- أن نجد علماء الإسلام يجمعون صفوفهم والجماهير معهم تحت لواء المحجة البيضاء، التي ترك الرسول ﷺ الأمة عليها باسم أهل السنة والجماعة، مستأنسين بجهود من سبقهم من السلف من الصحابة والتابعين وأتباعهم، ومن جاء على هداهم من أمثال الإمام أحمد ومن كان معه، وأن يبذلوا قصارى جهدهم في التصدي لتلك الانحرافات، والوقوف في مواجهة تلك الفرق والتيارات، والانتصار لعقيدة الإسلام كما قررها القرآن الكريم، وبينتها السنة النبوية الشريفة، وفهمتها أجيال السلف الصالح.

وتمت هذه المحاولة بنجاح على يدي من عرفا بإمامي أهل السنة والجماعة الإمام أبي منصور الماتريدي والإمام أبي الحسن الأشعري في منتصف القرن الرابع الهجري، وانضوت جماهير أمة الإسلام تحت لوائهما واستقرت عقيدة الإسلام، عقيدة الكتاب والسنة وفق تصورهما وصياغتهما، توجه المسلمين وتعينهم على مواجهة مستجدات الحياة.

وتتابع علماء هذه المدرسة التي عرفت بمدرسة أهل السنة والجماعة، والتي إذا أطلقت انصرفت إلى الأشعرية والماتريدية في الظهور وقاموا بجهادهم وجهودهم العظيمة في تبصير الناس بعقيدتهم، وتثقيفهم ضد كل انحراف في فهمها، وإعدادهم ضد كل تيار يحاول الوقوف في وجهها، حتى وجدنا نتيجة لهذا كوكبة من العلماء الأجلاء، والأئمة الأعلام يزخر بهم تراث الفكر الإسلامي، وتفخر بهم حضارته، وأصبح بهم للفكر الإسلامي عطاءه الإنساني العالمي، وإسهامه الحضاري والعلمي، فالأئمة العظام مثل البيهقي، وإمام الحرمين، والقشيري، والغزالي، والأسفرائيني، والبغدادي، والشهرستاني، وفخر الدين الرازي،والإيجي، والتفتازاني، بعض تلك الأسماء التي ازدان بهم تاريخ الإسلام على مر العصور، فقد وقف هؤلاء الأعلام في وجه كل محاولة في عصرهم للانحراف بالعقيدة، أو الابتعاد عن السنة والجماعة، وأبلوا في تلك الوقفة بلاء حسنًا، وحافظوا على بيضة الإسلام، تلك المحافظة التي وفقوا فيها بإخلاصهم الذي اتصفوا به، وجهودهم المضنية التي تفانوا فيها، والقوة العلمية التي تميزوا بها، والإيمان العميق الذي احتموا في حضنه، والصبر الذي تحلوا به.

لقد ورث هذه الخصائص عنهم من جاء بعدهم حتى وجدنا في القرن الرابع عشر الهجري مجموعة منهم استمروا في نفس ذلك الجهاد الذي نذروا له أنفسهم وجعلوها قضية حياتهم لا يبغون منها سوى مرضاة ربهم، ولعل من أهمهم شيخ الإسلام مصطفى صبري، والإمام محمد زاهد الكوثري، والشيخ سلامة العزامي،

والشيخ الجليل يوسف الدجوي، والشيخ الإمام محمد بخيت المطيعي، والشيخ الجليل عبد الله الصديق الغماري، لقد كان لكل واحد منهم جهود جبارة في محاربة البدع التي ظهرت في باب العقيدة والشريعة، أينعت ثمارها، وأتت أكلها، فاستطاعت أن تخمد الفتن، وتميت تلك البدع والانحرافات.

وهذه الورقة محاولة متواضعة للتعرف على واحد منهم في جهاده في مواجهة البدع العقدية في عصره، وربما كان من أشدهم قوةً وتأثيرًا، وأقواهم استعداداً، وأكثرهم تحقيقًا، وأكثرهم معاناة وابتلاءً وأخصبهم عطاء، ألا وهو الإمام الجليل محمد زاهد الكوثري.

ولن يستطرد هذا البحث لتناول حياة هذا العالم الفذ، أو لمناقشة جهوده العلمية المتعددة وجهاده العملي المتنوع في مختلف ميادين الحياة الإسلامية، ومجالات العلم الشرعي تفسيرًا أو قراءات، حديثًا أو رجالاً، فقهًا أو أصولاً، لغة أو أدبًا، تاريخًا أو سيرة، ومنطقًا وفلسفة، عقيدة أو أديانًا، وغيرها، إنما سيحاول أن يركز وبصورة مباشرة وموجزة على منهجه في محاربة البدع العقدية بمنهج يتفق مع أصول البحث العلمي ومقتضياته.

ما هي البدع العقدية؟

أقصد بالبدع العقدية: كل انحراف عن مقررات الوحي في مجال أصول الدين المقسم حسب التقليد العلمي لأهل السنة إلى الإلهيات والنبوات والسمعيات، كما فهمها السلف الصالح ومضى عليها جمهور الأمة جيلاً بعد جيل، وهذا الانحراف يأخذ صورًا متعددة، ومظاهر مختلفة وأحكامًا تتفق مع تلك الصور والمظاهر، فهذه البدع إذن لا تقبل القسمة الخَمْسية التي نعرفها في فروع الشريعة، لأن هذا المجال -مجال العقيدة- ليس محلاً للاجتهاد، ولا هو متغيرًا وفق ظروف الزمان والمكان ولا هو قابلاً للتجديد والتحديث، إنما هو مجال الاتباع والالتزام، والمضي مع

الوحي كيف مضى، والسير مع مقرراته حيثما سار، فهو إذن مجال التقليد المطلق لمقررات الكتاب والسنة، ومجال تقليد الأئمة والعلماء في فهمها التزامًا بقوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:٤٣].

فالبدع العقدية إذن ليس فيها حسنة وسيئة، إنما هي سيئة كلها، وحسب مراتبها تأخذ أحكامًا تدور بين الكفر والضلال، وهي البدع التي ينطبق عليها قوله ﷺ : «**كل بدعة ضلالة**». بصورة مطلقة دون تفصيل أو استثناء، فالإخلال بالوحدانية ذاتًا وصفاتًا وأفعالاً، والقول بالتجسيم والتشبيه، والقول بالجهة، أو القول بحلول الحوادث في ذاته تعالى، وإنكار البعث الجسماني أو علم الله بالجزئيات، أو إنكار نزول عيسى ،عليه السلام قبل الساعة كلها بدع عقدية تشترك جميعها في الضلال، ثم حسب مراتبها يرتقي بعضها إلى باب الكفر والإلحاد، والمصطلحات العلمية التي نجدها في الكتاب والسنة وفي تراث علمائنا الأجلاء مثل الكفر، والإلحاد والفسق، والضلال، والشذوذ، تدلنا على هذه المراتب والمستويات في الانحراف والضلال.

لقد بدأ ظهور مثل هذه البدع العقدية في القرن الثاني، وفي الثالث أشد، فقد أميتت كلها في حينها بفضل جهود العلماء الغيورين على دينهم والحريصين على أمتهم، وكلما حاولت هذه البدع أو مثيلاتها في الظهور قام لها رجال من أهل العلم والتقوى، وأعادوا للعقيدة أصالتها ونضارتها، وللأمة استقامتها ورشدها.

والبدع العقدية في هذه المجالات الثلاثة بما يتفرع عنها، ليس لها صورة نمطية واحدة إنما تختلف صورها، وتتنوع مظاهرها، وتتعدد لغتها حسب كل عصر ويشترك جميعها في كونه (**ضلالاً**) وانحرافًا، وفي بعض الأحيان (**كفرًا**)، وإن كان الذي يقرأ تاريخ الفكر الإسلامي يدرك أن معظم هذه البدع في باب العقائد يكاد يكون نفسه في كل العصور وإن تفاوتت في حدتها وأسلوبها، إنها نفس البدع في كثير من الأحيان تلبس لباسًا جديدًا، وتحاول النفوذ من خلال لغة جديدة وأسلوب مختلف.

أبرز البدع العقدية في عصر الكوثري:

إذا كان لكل عصر بدعه الظاهرة، أو انحرافاته العقدية الملاحظة، فإن عصر الكوثري قد اتسم ببعض البدع العقدية القديمة التي أحييت بسبب الجهل المنتشر بين الناس، وبين بعض من عد في زمرة العلماء نتيجة التحديث والتطوير اللذين أصابا العلوم الإسلامية في المقتل، وضعف النفوس أمام مفاتن الدنيا وإغراءات المال، وتقاعس بعض العلماء عن القيام بواجبهم.

كان من أبرز هذه البدع:

١-التجسيم والتشبيه في صورهما المختلفة الفاضحة الجلية.

٢- القول بالجهة.

٣- إحياء القول بحوادث لا أول لها.

٤- تكفير المتوسل بالأنبياء والصالحين واعتباره مشركًا.

٥- تكفير جمهور المسلمين وأئمتهم الذين لا يدينون بالوهابية السلفية.

لقد تولت كِبَر نشر هذه الضلالات جماعات كان لها من النفوذ المادي، والثراء المالي، ونصرة بعض ولاة الأمور في بعض البلاد وبخاصة في بلاد الحرمين وإمكانات النشر ما استطاعت به أن تجذب إليها بعضًا من أهل العلم الذين رضوا شراء دنياهم بآخرتهم، وإشباع أجسامهم دون أرواحهم، حتى وصل تأثيرها إلى الأزهر الشريف الذي ظل منذ أن طهره صلاح الدين الأيوبي كعبة أهل السنة العلمية، وأكبر محافظ على عقائدهم، استغلت تلك الجماعات جهل العامة وضعف بعض الخاصة، وهوان بعض من انتسب إلى العلم، وشعار الدعوة إلى الكتاب والسنة، وهم من تعاليمها الصحيحة في باب العقائد بعيدون- في إغراء العامة وإغواء بعض الخاصة.

وفي هذه الحالة من الفوضى الدعوية العقدية ظهر الإمام الكوثري، الذي أعتبره بحق مجدد الأمة في القرن الرابع عشر الهجري، والذي اعترف الجميع

بعلمه وتحقيقه، وحفظه وفضله، والذي جمع المعقول والمنقول، والأصول والفروع بطريقة قل أن نجد له نظيرًا في تاريخ علماء الإسلام.

منهج الكوثري:

إن الذي يتأمل في تراث الكوثري العلمي يكتشف أنه لم يكن من الذين يرسلون القول إرسالاً، ولا من الذين يعتمدون على الجو السائد، أو قبول العامة في تقرير رؤيته، أو تثبيت مذهبه والانتصار له والدفاع عنه إنه كان ذا منهج علمي رصين لا يحيد عنه وعن مقتضياته قيد أنملة.

وإذا كان تراثه العلمي في محاربة البدع العقدية يمكن أن يدخل في باب الجدل الديني المحمود، فإنه في هذا استخدم مناهج علمية عديدة، حسب ما اقتضته القضايا التي كان يناقشها، وهذا ما تقتضيه الطبيعة العلمية للمناهج، والمنهج لا يكون علميًا إذا لم يكن مناسبًا لموضوع البحث أي أن موضوع البحث هو الذي يحدد المنهج، وهذا واضح من القاعدة المنهجية التي وضعها علماؤنا الأوائل عندما قالوا: إن كنت ناقلاً فالصحة أو مدعيًا فالدليل.

وتراث الكوثري يوقفنا على أنه كان يستخدم جميع المناهج المعروفة لنا اليوم ويوظفها خير توظيف في توجهه النقدي لمحاربة الباطل وإحقاق الحق، أي أنه يقوم بالهدم والبناء، هدم للباطل، وبناء للحق، وقد اقتضى هذا منه استخدام المنهج التاريخي، والتحليلي، (**التحليل المنطقي والفيلولوجي**) والمنهج العقلي، والاستقرائي والاستنباطي، ولا يمكن الاستغناء عن هذه المناهج في أي محاولة علمية للوقوف أمام الانحرافات العقدية خاصة والفكرية عامة.

وتمثل مقالاته التي تناول فيها شبه المجسمة، والقائلين بالجهة، ومنكري التوسل ومعتبريه شركًا وأصحابه مشركين، والقائلين بحلول الحوادث في ذات الله، وكذلك تعليقاته على السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل التي أسماها (**تكملة الرد على نونية ابن القيم**) إضافة إلى مقدماته للأسماء والصفات للبيهقي، والعقيدة

النظامية، لإمام الحرمين وغيرهما من الكتب النماذج الرفيعة لتطبيقات هذه المناهج لدى الإمام الكوثري.

فهو في تصديه لكل بدعة من تلك البدع، محلل لها بكافة جوانبها وأبعادها، ومؤرخ لظهورها وتطورها، ومستقرئ لممثليها، وناقد في ضوء القواعد العقلية والمعطيات النصية والدلالات اللغوية، ومستقص للتراث العلمي الخاص بها، ومستوعب لأوجه الضلال والانحراف فيها، ثم في النهاية مقرر للمذهب الحق من خلال جمع بين العقل والنقل، والرواية والدراية، مستعيناً بعلوم اللغة العربية التي نزل بها القرآن الكريم، وجاءت بها السنة النبوية المطهرة المبينة له، ومستأنسًا ببدهيات العقل وقواعد الفطرة.

وهذا الجمع لكل هذه العناصر التي تميز المنهج العلمي لديه قد امتاز به الكوثري بصورة نادرة فكان حقيقاً بأن نعتبره إمام الأئمة في عصره، وحجة الحق في كل حين، والسيف المسلط على رقاب المبتدعين.

ولعل من المستحسن في هذا المقام أن نقدم بعض النماذج التى يتبين من خلالها ما قلناه إلى الآن بشأن منهجه العلمي، النموذج الأول: هو تكملته للرد على نونية ابن القيم، والنموذج الثاني مقالته في الرد على الذين يحكمون بالكفر والشرك على المتوسلين بعنوان: **(محق التقول في مسألة التوسل)**.

وإذا كان الرد على نونية ابن القيم التي تعتبر كما قال الكوثري بحق من أبشع كتب ابن القيم وأبعدها غورًا في الضلال، وأشنعها إغراء للحشوية ضد أهل السنة، وأوقحها في الكذب على العلماء فإن تكملة الرد للكوثري تمثل قمة العطاء العلمي للكوثري في التصدي للبدع الزفيلية العقدية، وجاءت في صورة تعليقات على ما كتبه الإمام تقي الدين السبكي ردًا على هذه النونية التي كفر فيها جمهور المسلمين عامتهم وخاصتهم لرفضهم القول بالجهة، والنزول إلى التشبيه والتجسيم، شنع فيها على أئمة أهل السنة من أشاعرة وماتريدية واعتبرهم جميعًا جهمية معطلة وبعضهم أضل من اليهود والنصارى.

ورد الإمام السبكي– على جلالة قدره وعظم منزلته في العلم والعمل والفتوى والتقوى– جاء خفيفًا، وفي بعض الأحيان ضعيفًا، وبالمقارنة مع عصرنا مبهمًا، وكما قال الكوثري نفسه: والتقي السبكي أوجز في رده مكتفيًا بلفت النظر إلى كلمات الناظم الخطرة في الغالب بدون أن يناقشه فيها كثيرًا، وتطلب لهذا كله نشرًا جديدًا يمتاز بتعليقات توضح وتكمل وتفصل وتقرر، وهذا ما فعله الإمام الكوثري وأنجزه على أتم ما يكون الإنجاز العلمي، وإن كانت هذه التعليقات هي الأخرى في حاجة ماسة إلى شرح وتوضيح بسبب الضعف العلمي في عصرنا وفتور الهمم في جيلنا.

وعمل الإمام الكوثري في هذا الكتاب يتلخص في مقدمة علمية موجزة مستوعبة لتاريخ ظهور هذه البدع ثم في تعليقات ضافية توضح إشكالات المبتدعة، وتناقش شبههم وتكمل الرد على مقالاتهم، وتنتصر لمذهب أهل السنة والجماعة بقوة حجة، ونصاعة بيان وزيادة برهان.

وبهذه الطريقة جاء هذا الكتاب فريدًا في بابه، وعديم النظير في مجاله، غير مسبوق في منهجه ومبرهنًا على شخصية الكوثري العلمية الموسوعية، وعلى امتلاكه ناصية اللغة والبيان، وقوة المنطق، وبراعة الجدل والعمق العقلي، والتحقيق العلمي، والتمكن من النقل استقصاء للرواية واستيعابًا للدراية، وفوق هذا كله يدل الكتاب على الحس السيكولوجي الذي كان الإمام يتمتع به حيث يدرك أغوار نفوس أهل البدع إدراكًا جيدًا وواقعيًا. انظر إليه وهو يتحدث عن ابن القيم، مؤلف النونية: إن ابن القيم كلما تراه يزداد تهويلاً وصراخًا باسم السنة في كتابه هذا يجب أن تعلم أنه في تلك الحالة متلبس بجريمة خداع خبيث، وأنه في تلك الحالة نفسها في صدد تلبيس ودس شنيعين، وإنما تلك التهويلات منه لتخدير العقول عن الانتباه لما يريد أن يدسه في غضون كلامه من بدعه المخزية كما يظهر من مطالعة **النونية** بتبصر ويقظة، وإنما اختار طريق النظم في ذلك ليسهل عليه أن يهيم في كل واد.

ولم يكن هدفه من وراء هذه التعليقات الجاه أو الشهرة، إنما هو خدمة الإسلام

وإفادة الناس والقيام بواجب العلم، يقول الكوثري، ولولا أنها (أي: **النونية**) طبعت مرارًا وتكرارًا ممن لا بغية له من طبعها غير عدد من القِرْش يملأ به الكِرْش، قام بذلك الدين أم قعد، بدون أن يقوم أحد من العلماء المعاصرين بالرد عليها لكان إهمال الرد عليها أنسب، لكن لم يبق بعد تكرار طبعها مع تقاعس أهل العلم عن ردها مساغ للإهمال، فوجب تقويض دعائمها بنشر كتاب السبكي مع تعليق كلمات عليه في مواضع رأيناها في حاجة إلى التعليق.

فهذه القدرة الفذة على سبر أغوار النفوس جاءته نتيجة استيعابه لمقتضيات تلك المناهج العلمية التي قلنا إنه استخدمها في جداله وسجاله، والتي تجلت في كل تعليق من تعليقاته التي ناقش فيها كل شبه المجسمة والحشوية بأوجز العبارات وأعمق التحقيقات، تجد هنا التحقيق العلمي للمسائل والتحقيق التاريخي والعقلي في المناقشة والإلزام.

وأحب هنا أن أحيل القارئ إلى تعليقات محددة في تكملة الرد على **نونية ابن القيم** ، وهي تعليقات اخترتها بعناية لدلالتها الواضحة على ما قلته بشأن المنهج العلمي لدى الكوثري.

١-تعليقه على قول ابن القيم بقيام الحوادث في ذات الله (ص١٦و ٧١-٧٢).

٢- تعليقه على محاولة ابن القيم تهوين أمر التجسيم (ص٣٩-٤٠).

٣- تعليقه على شبهة اعتقاد الصوت في كلام الله (ص٤١-٤٧). (٦٣-٦٤).

٤- تعليقه على مسألة الاستواء والاستقرار على العرش (ص٤٧-٤٨ و ١٧٢-١٧٣).

٥- تعليقه على كلام ابن القيم استنباطًا من قوله تعالى: ﴿جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾(الزمر:٦٧)، (ص٤٩-٥٠).

٦- تعليقه على مسألة أصابع الرحمن (ص٥٠-٥٢).

٧- تعليقه على حديث الجارية وفهم المجسمة لها (ص٩٤-٩٦).

٨- تعليقه على حديث أبي رزين (ص٩٦-٩٩) و ص (١٢٧-١٢٩).

٩- تعليقه على بدعة القول بالجهة (ص١٠٠-١٠٥) و (١٠٧-١١١).

١٠- التعليق على حديث حصين بن المنذر (ص١٢٣-١٢٤).

١١- تعليقه على مسألة التأويل (ص١٢٩-١٣٥).

١٢- تعليقه على تصريح المؤلف بالجلوس في حق الله تعالى (ص١٧٦-١٨٢).

١٣- تعليقه على الاستواء (ص١١٢-١٢٠).

وهذه التعليقات تقدم براهين ساطعة على كل وصف ذكرته بشأن المنهج العلمي للكوثري في قمته، ويقدم لنا الدليل تلو الدليل بأننا أمام بحر لا ساحل له حفظًا واطلاعًا، ودقة وإتقانًا واستيعابًا، واستقصاءً وقدرة على المناظرة.

ولأجل هذا كانت مواقف الكوثري في مناقشة أهل الأهواء قوية، ومواجهته لأباطليهم قامعة ومميتة، الأمر الذي جعل معارضيه يلجأون إلى أساليب الضعفاء وأهل السوق حيث بدءوا يصرفون الناس عن تراثه العلمي الذي يعتبر فخرًا للإسلام والمسلمين بإثارة الناس ضده باتهامه بالشعوبية والتعصب وبغض الحديث وأهله، وعدواة الإسلام والسنة.

أما رسالته: **محق التقول في مسألة التوسل** الذي اعتبرته النموذج الثاني فما رأيت فيما قرأت في هذا الموضوع على كثرته ما يرتفع إلى مستوى هذه الرسالة على وجازتها، في استيعابها وحسن تقريرها، ودقة مناقشاتها العلمية، وقوة ردودها، ووضوحها وشمولها، لقد قال في ثماني صفحات ما قاله غيره في أكثر من ثلاثمائة صفحة، وهذا هو منهج الكوثري الذي اتسم بخصائص أثرته وأبقته وخلدته كإمام الأئمة في عصره، وكبير دهره، وعالم الأمة في زمنه.

خصائص منهج الكوثري:

يمكن تلخيص أبرز خصائص المنهج الكوثري التي اسقصيناها من كتاباته فيما يلي:

١-الإخلاص لله وطلب مرضاته.

٢- التسلح بالمعرفة المتعمقة والتحقيق العلمي والتاريخي بطريقة موسوعية خارقة.

٣- الاستيعاب الكامل لجوانب القضايا التي يتعامل معها والاستقصاء الدقيق لها.

٤- المعرفة الدقيقة بشبه المعارض وأساليبه، وقوته وضعفه.

٥- الحرص على التراث العلمي الإسلامي، والتمكن منه.

٦- الالتزام بتراث السلف من الصحابة والتابعين والأئمة والعلماء وجمهور أهل السنة والجماعة.

٧- الشجاعة العلمية والقوة المنطقية.

٨- الجمع بين العقل والنقل، والرواية والدراية.

٩- التمكن التام من أدوات البحث العلمي وعلوم الآلة التي يحتاج إليها.

١٠- الوضوح والشمول مع الإيجاز والإحكام.

١١- الشدة في الحق والبعد عن المجاملات.

ويحتاج كل عنصر من هذه العناصر إلى وقفة موجزة نتعرف بها على طبيعته ومظاهره في جهاد الإمام الكوثري، ولضيق الزمان والمكان أترك القارئ يتابع هذا في مصادره ومظانه، وقد أشرت إلى بعض ما يشهد له آنفًا، إلا أني أحب أن أنهي هذه الورقة بما ذكره الشيخ محمد أبي زهرة مما يدل على أول خصوصية من خصائص المنهج لدى الإمام الكوثري: ألا وهو الإخلاص.

والإخلاص لله عنصر منهجي قد لا تعرفه المناهج الحديثة ولكنه أصيل في

الإسلام، وقاعدة أساسية لنجاح كل ما هو إسلامي، ويتجلى هذا العنصر من دراسة حياة الكوثري العلمية ومواقفه الحياتية المختلفة، لقد فرَّ بدينه إلى الله، واستقر في مصر، ينشر العلم الشرعي بدون أن يبتغي من وراءه مالاً، ولا جاهًا، مواجهًا امتحانات الحياة، وصابرًا على ابتلاءاتها وراضيًا بقدر الله، وسيرته تدل على أنه رفض كل متع الحياة في سبيل المحافظة على الإسلام والتعاليم الإسلامية، يقول الشيخ أبو زهرة: لقد اختص ﷺ بمزايا رفعته وجعلته قدوة للعالم المسلم، لقد علا بالعلم عن سوق الاتجار، وأعلم الخافقين أن العالم المسلم وطنه أرض الإسلام، وأنه لا يرضى بالدنية في دينه، ولا يأخذ من يذل الإسلام بهوادة، ولا يجعل لغير الله والحق عنده إرادة، وأنه لا يصح أن يعيش في أرض لا يستطيع فيها أن ينطق بالحق، ولا يعلي فيها كلمة الإسلام وإن كانت بلده الذي نشأ فيه، وشدا وترعرع في مغانيه.

ويقول: إن نظرة عابرة لحياة ذلك العالم الجليل ترينا أنه كان العالم المخلص المجاهد الصابر على البأساء والضراء، وتنقله في البلاد الإسلامية والبلاء بلاء، ونشره النور والمعرفة حيثما حل وأقام، ولقد طوف في الأقاليم الإسلامية فكان له في كل بلد حل فيه تلاميذ نهلوا من منهله العذب، وأشرقت في نفوسهم روحه المخلصة المؤمنة، يقدم العلم صفوًا لا يرنِّقُه مراء ولا التواء، يمضي في قول الحق قدمًا لا يهمه رضى الناس أو سخطوا ما دام الذي بينه وبين الله عامرًا، ثم يقول: لقد أردت أن يعم نفعه، وأن يتمكن طلاب العلم من أن يردوا وِرْدَه العذب، وينتفعوا من منهله الغزير.

لقد اقترح قسم الشريعة على مجلس كلية الحقوق بجامعة القاهرة أن يندب الشيخ الجليل للتدريس في دبلوم الشريعة من أقسام الدراسات العليا بالكلية، ووافق المجلس على الاقتراح بعد أن علم الأعضاء الأجلاء مكان الشيخ من علوم الإسلام وأعماله العلمية الكبيرة، وذهبت إلى الشيخ مع الأستاذ رئيس قسم الشريعة إبان ذلك، ولكننا فوجئنا باعتذار الشيخ عن القبول بمرضه ومرض زوجه وضعف

بصره، ثم يصر على الاعتذار، وكلما ألححنا في الرجاء لجَّ في الاعتذار، حتى إذا لم نجد جدوى رجوناه في أن يعاود التفكير في هذه المعاونة العلمية التي نرقبها ونتمناها، ثم عدت إليه منفردًا مرة أخرى أكرر الرجاء وألحف فيه، ولكنه في هذه المرة كان معي صريحًا، قال الشيخ الكريم: إن هذا مكان علم حقًّا، ولا أريد أن أدرس فيه إلا وأنا قوي ألقي دروسي على الوجه الذي أحب، وإن شيخوختي وضعف صحتي وصحة زوجي- وهي الوحيدة في هذه الحياة- كل هذا لا يمكنني من أداء هذا الواجب على الوجه الذي أرضاه. خرجت من مجلس الشيخ وأنا أقــول: أي نفس علوية كانت تسجن في ذلك الجسم الإنساني إنها نفس الكوثري.

ولا أظنني في حاجة إلى تعليق أو زيادة كلام بعد هذا الذي نقلته من الشيخ الإمام أبي زهرة.

أما الخصائص الأخرى لمنهج الإمام فقد تضمنت نقولنا السابقة أو إحالاتنا إليها ما يبرهن عليها لكل ذي عقل رشيد.

ومع ذلك أود أن أبرز مثالاً واحدًا وهو ما علق به الكوثري في إبطال القول بالجهة لإبراز منهجه العلمي وخصائصه، فقد درجت الحشوية والمجسمة على إثبات الجهة لله تعالى، وتخصيصها بجهة الفوق واعتبارها قضية القضايا وركنًا أساسيًا في الاعتقاد، واختبار إيمان الإنسان وعقيدته بأين الله مشهور عندهم على مر التاريخ، وكثير من الأساتذة الذين يقابلون للتوظيف في بعض الجامعات يمتحنون بهذا السؤال الذي يفتح الباب واسعًا أمام أولئك الأساتذة للنفاق العلمي.

وجاءت ردود الإمام السبكي على كلام ابن القيم في هذه القضية في جمل موجزة، وكانت تعليقات الكوثري على جميع الوجوه التي ذكرها ابن القيم ردودًا مفحمة، تجمع بين التحقيق التاريخي، والتحليل اللغوي، ونقد الروايات واستقصائها، واستخدام الدراية وتحكيم القواعد العقلية.

فقد ذكر الإمام السبكي في رده على استدلال ابن القيم بحديث الجارية : "أقول أما القول فقوله ﷺ للجارية أين الله؟ قالت: في السماء، فقد تكلم الناس عليه قديمًا

وحديثًا والكلام معروف ولا يقبله ذهن هذا الرجل لأنه مشاء على بدعته لا يقبل غيرها".

هذا الذي قاله السبكي لا يرقى إلى مستوى الرد العلمي، وجاء تعليق الكوثري: ليكمل هذا النص ويبين المشكلة ويقنع القارئ بما يقول كأوفى ما يكون البيان، انظر الكوثري، وهو يعلق على هذا الحديث، وأحب أن أنقله كاملاً ليعرف القارئ بنفسه طبيعة المنهج العلمي لدى الكوثري، وقوته، ويقول: وراوي هذا الحديث عن ابن الحكم هو عطاء بن يسار وقد اختلفت ألفاظه فيه ففي لفظ له: فمد النبي ﷺ يده إليها وأشار إليها مستفهمًا: من في السماء؟ الحديث. فتكون المحادثة بالإشارة على أن اللفظ يكون ضائعًا مع الخرساء الصماء، فيكون اللفظ الذي أشار إليه الناظم والمؤلف لفظ أحد الرواة على حسب فهمه لألفاظ الرسول ،عليه السلام.

ومثل هذا الحديث يصح الأخذ به فيما يتعلق بالعمل دون الاعتقاد ولذا أخرجه مسلم في **باب تحريم الكلام في الصلاة** دون **كتاب الإيمان** حيث اشتمل على تشميت العاطس في الصلاة ومنع النبي ﷺ عن ذلك، ولم يخرجه البخاري في صحيحه وأخرج في جزء خلق الأفعال ما يتعلق بتشميت العاطس من هذا الحديث مقتصرًا عليه دون ما يتعلق بكون الله في السماء بدون أي إشارة إلى أنه اختصر الحديث، وليس في رواية الليثي عن مالك لفظ (فإنها مؤمنة).

وأما عدم صحة الاحتجاج به في إثبات المكان له تعالى فللبراهين القائمة في تنزه الله سبحانه عن المكان والمكانيات والزمان والزمانيات قال الله تعالى: ﴿قُل لِّمَن مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ قُل لِّلَّهِ﴾ [الأنعام:١٢].

وهذا مشعر بأن المكان وكل ما فيه ملك لله تعالى، وقال تعالى: ﴿۞ وَلَهُۥ مَا سَكَنَ فِي ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [الأنعام:١٣].

وذلك يدل على أن الزمان وكل ما فيه ملك لله تعالى، فهاتان الآيتان تدلان على أن المكان والمكانيات والزمان والزمانيات كلها ملك لله تعالى وذلك يدل على تنزيهه سبحانه عن المكان والزمان كما في **أساس التقديس** للفخر الرازي، ولأن

الحديث فيه اضطراب سندًا ومتنًا رغم تصحيح الذهبي وتهويله- راجع طرقه في **كتاب العلو** للذهبي وشروح **الموطأ وتوحيد** ابن خزيمة حتى تعلم مبلغ الاضطراب فيه سندًا ومتنًا.

وحمل ذلك على تعدد القصة لا يرضاه أهل الغوص في الحديث والنظر معًا في مثل هذا المطلب، فالروايات عن رجل مبهم محمولة على ابن الحكم، ولم يصح حديث كعب بن مالك ولا حديث يروى عن امرأة، فمالك يرويه عن عمر بن الحكم غير مقر بأن يكون غالطًا فيه، ومسلم عن معاوية بن الحكم ولفظهما كما سبقت الإشارة إليه مع نقص لفظ فإنها مؤمنة، في رواية مالك.

ولفظ ابن شهاب في **موطأ مالك:** عن أنصاري، وهو صاحب القصة في الرواية الأولى، فقال لها رسول الله ﷺ: **أتشهدين أن لا إله إلا الله؟** قالت: نعم، قال: **أتشهدين أن محمدًا رسول الله؟** قالت: نعم. وأين هذا من ذاك؟ وستعرف حال الذهبي في أواخر الكتاب فلا تلتفت إلى تهويله وتخويفه في هذا الباب فلعل لفظ (أين الله؟) تغيير بعض الرواة على حسب فهمه، والرواية بالمعنى شائعة في الطبقات كلها وإذا وقعت الرواية بالمعنى من غير فقيه فهناك الطامة وصاحب القصة لم يكن من فقهاء الصحابة ولا له سوى هذا الحديث في التحقيق بل كان أعرابيًا يتكلم في الصلاة.

على أن (أين) تكون للسؤال عن المكان وللسؤال عن المكانة حقيقة في الأول ومجازًا في الثاني أو حقيقة فيهما قال أبو بكر ابن العربي في شرح حديث أبي رزين في **العارضة:** المراد بالسؤال بأين عنه تعالى المكانة فإن المكان يستحيل عليه وأين مستعملة فيه، وقيل: إن استعمالها في المكان حقيقة، وفي المكانة مجاز وقيل هما حقيقتان، وكل جارٍ على أصل التحقيق مستعمل على كل لسان وعند كل فريق. اهـ. وقال أبو الوليد الباجي في **المنتقى** يقال مكان فلان في السماء بمعنى علو حاله ورفعته وشرفه فلعل الجارية تريد وصفه بالعلو وبذلك يوصف كل من شأنه العلو. اهـ. فيكون معنى (أين الله)؟ ما هي مكانة الله عندك ومعنى (في

السماء) أنه تعالى في غاية من علو الشأن فيتحد هذا المعنى مع معنى (أتشهدين أن لا إله إلا الله قالت: نعم) فإن قيل فليكن لفظ الرسول ﷺ هو (أين الله) ولفظ الراوي هو (أتشهدين...) رواية بالمعنى على الصورة السابقة، فالجواب أنه لم يصح عن النبي ﷺ في تلقين الإيمان طول أداء رسالته السؤال بأين أو ذكر ما يوهم المكان ولا مرة واحدة في غير هذه القصة المضطربة، بل الثابت هو تلقين كلمة الشهادة فاللفظ الجاري على الجادة أجدر بأن يكون لفظ الرسول ﷺ على أن المحقق السيد الشريف الجرجاني أجاز في **شرح المواقف** أن يكون السؤال للاستكشاف عن معتقد الجارية هل هي عابدة وثن أرضي أم هي مؤمنة بالله رب السموات.

ومن أهل العلم من يعد العامي معذورًا في اللفظ الموهم اعتدادًا بأصل اعتقاده بالله سبحانه وإن أوهم بعض إيهام في وصفه تعالى، وإليه يشير القرطبي في المفهم في شرح حديث الجارية في **صحيح مسلم** ، قال ابن الجوزي: قد ثبت عند العلماء أن الله لا تحويه السماء ولا الأرض، ولا تضمُّه الأقطار وإنما عرف بإشارتها تعظيم الخالق جل جلاله عندها. اهـ.

وعلى تقدير ثبوت لفظ (أين) فالمعنى الذي ذكره الباجي وابن العربي معنى لا حيدة عنه أصلاً، وجلالة مقدار هذين الإمامين في الحديث واللغة وأصول الدين والفقه لا يجحدها إلا الجاهلون، وقول ذلك الصحابي الذي كان يبغي فوق السماء مظهرًا ومن الأدلة على ما أشار إليه الباجي (**السيف الصقيل** ص ٩٢-٩٦ هامش).

وعندما حكى ابن القيم إجماع رسل عن الجهة[١] عن عبد القادر الجيلاني قام الكوثري بعد بيان فساد هذه الحكاية بالتعليق على الموضوع بما يلي: ولم يرد لفظ الجهة في حديث ما، بل قال أبو يعلى الحنبلي في **المعتمد في المعتقد**: ولا يجوز عليه الحد ولا النهاية ولا قبل ولا بعد ولا تحت ولا قدام ولا خلف لأنها صفات لم يرد الشرع بها، وهي صفات توجب المكان اهـ. ولعله آخر مؤلفاته بدليل أن

---

[١] هكذا بورقة المؤتمر، وفيه تصحيف.اهـ. مصححه.

امتحانه في الصفات كان سنة (٤٢٩)هـ قبل وفاته بنحو ثلاثين سنة.

فمن أثبت له تعالى جهة فقد أثبت له أمثالاً وأشباهًا مع أنه لا مثل له ولا شبيه له تعالى، قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١]. وقال تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ [النحل:١٧].

فلعائن الله على من يثبت له تعالى ما لم يثبت له الكتاب ولا السنة من الجهة ونحوها، وأما ابن رشد الحفيد ففيلسوف ظنين يسعى في إثارة وجوه من التشكيك حول آراء المتكلمين من أهل السنة لينتقم منهم بسبب ردودهم على الفلاسفة إخوانه ولاسيما من أبي المعالي الجويني وأبي حامد الغزالي، فمن طالع فصل المقال **ومناهج الأدلة** لابن رشد، وخاصة في بحث قدم العالم قدمًا زمانيًا، وعلم الله بالجزئيات والبعث الجسماني يتيقن ما قلناه في حقه على أنه يقول في **فصل المقال** (ص١٣): إن هاهنا ظاهرًا من الشرع لا يجوز تأويله، فإن كان تأويله في المبادئ فهو كفر وإن كان فيما بعد المبادئ فهو بدعة، وهاهنا أيضًا ظاهر يجب على أهل البرهان تأويله وحملهم إياه على ظاهره كفر في حقهم، وتأويل غير أهل البرهان له وإخراجه عن ظاهره كفر في حقهم، ومن هذا الصنف آية الاستواء وحديث النزول اهـ.

وهذا الكلام يهد على رأس ابن تيمية وتلميذه ما يريدان أن يبنيا على كلامه ولو علما مغزى كلامه لأبيا كل الإباء أن يحوما حول كلامه في مثل هذه الأبحاث ، فما يكون كفرًا في حق طائفة عند ابن رشد يكون إيمانًا في حق طائفة أخرى عنده وبالعكس وهذا هو الذي يحتج ابن تيمية في التأسيس وغيره بقوله في الجهة من غير أن يعقل مغزى كلامه الطويل في مناهج الأدلة.

وأما ما وقع في كلام ابن أبي زيد وابن عبد البر مما يوهم ذلك فمؤول عند محققي المالكية، ولو كان ابن عبد البر لم يكتف بالطلمنكي في أصول الدين ورحل إلى الشرق كالباجي لم يقع في كلامه ما يوهم.

ولم يقع ذكر الجهة في حق الله سبحانه في كتاب الله ولا في سنة رسوله، ولا

في لفظ صحابي أو تابعي، ولا في كلام أحد ممن تكلم في ذات الله وصفاته من الفرق سوى أقحاح المجسمة، وأتحدى من يدعي خلاف ذلك أن يسند هذا اللفظ إلى أحد منهم بسند صحيح، فلن يجد إلى ذلك سبيلاً فضلاً عن أن يتمكن من إسناده إلى الجمهور بأسانيد صحيحة.

وأول من وقع ذلك في كلامه ممن يدعي الانتماء إلى أحد الأئمة المتبوعين فيما أعلم وهو أبو يعلى الحنبلي المتوفى سنة ٤٥٨هـ حيث قال عند إثباته الحد له تعالى في كتابه **(إبطال التأويلات لأحاديث الصفات)**: إن جهة التحت تحاذي العرش بما قد ثبت من الدليل، والعرش محدود، فجاز أن يوصف ما حاذاه من الذات أنه حد وجهة له، وليس كذلك فيما عداه لأنه لا يحاذي ما هو محدود بل هو مار في اليمنة واليسرة والفوق والأمام والخلف إلى غير غاية، فلذلك لم يوصف واحد من ذلك بالحد والجهة، وجهة العرش تحاذي ما قابله من جهة الذات ولم تحاذ جميع الذات لأنه لا نهاية لها اهـ. تعالى الله عما يقول المجسمة علوًّا كبيرًا.

وهو عين ما ينسب إلى المانوية الحرانية من تلاقي النور من جهة الأسفل مع الظلمة وعدم تناهيه من الجهات الخمس- سبحانك ما أحلمك- ثم تابعه أناس من الحنابلة في نسبة الجهة إلى الله سبحانه، منهم أبو الحسن علي بن عبيد الله الزاغوني الحنبلي المتوفى سنة ٥٢٧ هـ، ووقع بعده في غنية الشيخ عبد القادر وقد سبق رده، وإثبات ذلك له تعالى ليس بالأمر الهين عند جمهور أهل الحق، بل قال جمع من الأئمة إن معتقد الجهة كافر كما صرح به العلم العراقي، وقال إنه قول أبي حنيفة ومالك والشافعي والأشعري والباقلاني اهـ. فانظر قول ابن تيمية في التسعينية (ص٣). أما قول القائل الذي نطلب منه أن ينفي الجهة عن الله والتحيز فليس في كلامي إثبات لهذا اللفظ لأن إطلاق هذا اللفظ نفيًا وإثباتًا بدعة اهـ. وهذه مغالطة فإن ما لم يثبته الشرع في الله فهو منفي قطعًا لأن الشرع لا يسكت عما يجب اعتقاده في الله وقوله سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١]، نصٌ في نفي الجهة عنه تعالى إذ لو لم تنف عنه الجهة لكانت له أمثال لا تحصى تعالى الله

عن ذلك، ثم انظر قوله في منهاجه (٤٦٢/١): فثبت أنه في الجهة على التقديرين اهـ. لتعلم كيف رماه الله بقلة الدين وقلة الحياء في آن واحد.

وأما ما ينقله الذهبي وغيره من الحشوية من تفسير القرطبي في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الحديد:٤]. من أنه قال: وقد كان السلف الأُول رضي الله عنهم لا يقولون بنفي الجهة ولا ينطقون بذلك بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله تعالى، كما نطق كتابه وأخبرت رسله فتساهل منه في العبارة فإنه لم يرد لفظ الجهة في عبارة السلف ولا في كتاب الله، ولو أراد ورود هذا اللفظ لكذبه كتاب الله وسنة رسوله والآثار المروية عن السلف، لأن الوارد لفظ ﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ﴾[الأنعام:١٨]. ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾[الفرقان:٥٩] ونحو ذلك بدون تعرض للتكييف بالجهة وهكذا الوارد في السنة وآثار السلف وتعين قوله: (كما نطق به كتابه) أن مراده الفوقية والعلو بلا كيف وذكر الجهة سبق قلم منه، فلا يكون متمسك للحشوية فيما ذكره القرطبي في تفسيره كيف وهو القائل فيه: متى اختص بجهة يكون في مكان وحيز فيلزم الحركة والسكون اهـ.

وهو القائل أيضًا في **التذكار في أفضل الأذكار** (ص١٣): **يستحيل على الله أن يكون في السماء أو في الأرض إذ لو كان في شيء لكان محصورًا أو محدودًا، ولو كان ذلك لكان محدثًا وهذا مذهب أهل الحق والتحقيق**. اهـ.

وفي (ص٢٠٧): من الكتاب المذكور: ثم متبعوا المتشابه لا يخلو اتِّبَاعُهم من أن يكون لاعتقاد ظواهر المتشابه كما فعلته المجسمة الذين جمعوا ما في الكتاب والسنة مما يوهم ظاهره الجسمية حتى اعتقدوا أن البارئ تعالى جسم مجسم وصورة مصورة ذات وجه وغير ذلك من يد وعين وجنب وأصبع- تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا- والصحيح القول بتكفيرهم إذ لا فرق بينهم وبين عباد الأصنام والصور، ويستتابون فإن تابوا وإلا قتلوا كما يفعل بمن ارتد اهـ.

فبذلك تبين أن تمسك الحشوية بقول القرطبي السابق من قبيل الاستجارة من الرمضاء بالنار، وبه يظهر مذهب المالكية فيمن يقول بذلك كما يظهر قول الشافعية

فيه من كفاية الأخيار للتقي الحصني، حيث قال فيها بعد أن أشار إلى كلام الرافعي في كتاب الشهادات: جزم النووي في صفة الصلاة من شرح المهذب بتكفير المجسمة، قلت: وهو الصواب الذي لا محيد عنه اهـ.

ومن حذاق النظار من استدل على بطلان القول بالجهة بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ ﴾ [المؤمنون:٩١].

باعتبار أن فيه استدلالاً على بطلان التعدد ببطلان لازمه الذي هو انحياز الإله إلى جهة، راجع **شعب الإيمان** للحليمي، وفي **الإكمال شرح مسلم** للقاضي عياض ثم من صار من دهماء الفقهاء والمحدثين وبعض متكلمي الأشعرية وكافة الكرامية إلى الجهة أوّل (في) بـ (على) ومن أحال ذلك وهم الأكثر فلهم فيها تأويلات، وقد أجمع أهل السنة على تصويب القول بالوقف من التفكر في ذاته تعالى لحيرة العقل هنالك، وحرمة التكييف، والوقف في ذلك غير شك في الوجود ولا جهل بالموجود فلا يقدح في التوحيد بل هو حقيقته، وقد تسامح بعضهم في إثبات جهة تخصه تعالى أو يشار إليه بحيز يحاذيه، وهل بين التكييفين (أي التكييف المحرم إجماعًا والتكييف بالجهة) فرق؟ وبين التحديد في الذات والجهة فرق؟ وقد أطلق الشرع أنه القاهر فوق عباده وأنه استوى على العرش فالتمسك بالآية الجامعة للتنزيه الكلي الذي لا يصح في العقل غيره وهي قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١]. عصمة لمن وفقه الله تعالى اهـ.

فقد تعقبه الأبي تعقبًا شديدًا وقال: ما نسب من القول بالجهة إلى الدهماء ومن بعدهم من الفقهاء والمتكلمين، لا يصح ولم يقع إلا لأبي عمر في **الاستذكار (والتمهيد)** ولابن أبي زيد في الرسالة وهو عنهما متأوّل، ثم نقل عن الفقهاء التونسيين كابن عبد السلام وابن هارون والفاسيين كالسطي وابن الصباغ اتفاقهم على إنكار ذلك في مجلس الأمير أبي الحسن ملك المغرب، راجع **شرح مسلم** (٢٤١/٢) للأبي.

أقول: إنما ذكر القاضي عياض من صار من الدهماء إلى القول بالجهة وأين

فى ذلك نسبة ذلك إلى الدهماء على أن لفظ الجهة لم يقع في كلام أبي عمر ولا في كلام ابن أبي زيد وإن كان ظاهر كلامهما يوهم ذلك وقد تأول كلامهما المالكية ليكونا مع الجمهور في هذه المسألة الخطيرة، ولو ترك كلامهما على الظاهر لهويا في هاوية التجسيم وذلك عزيز عليهم أيضًا، وقول القاضي عياض ليس يشمل المشارقة حيث لم يرحل إلى الشرق، وإنما قوله بالنظر إلى معنى كلام بعض الفقهاء والمحدثين والمتكلمين من أهل بلاده من أصحاب الطلمنكي وابن أبي زيد وأبي عمر بل لا أذكر وقوع لفظ الجهة في كلام أحد منهم، وإنما جرى ابن رشد الفيلسوف في **المناهج** على التساهل بذكر ما لم يجر على لسانهم باعتباره معنى كلامهم كما سبق، والحاصل أن التكييف غير جائز إجماعًا، ويمكن جمع جزء من الآثار الواردة في المنع من التكييف والتشبيه ، ولا شك أن القول بالجهة تكييف لم يقع إلا في عبارات أناس هلكى، وأما تأويل القائلين بالجهة ما يوهم كونه في السماء بمعنى على السماء، كما ذكره القاضي عياض فلا ينجيهم من ورطة التجسيم لأن (في) في ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه:٧١].

لم تزل تفيد تميكن المصلوب في الجذع كتمكين المظروف في الظرف وكذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [النمل:٦٩] فحمل لفظ (في) على معنى على لا يجدي في الإبعاد عن التمكين، وإنما التأويل الصحيح ما أشار إليه الباجي من استعمال العرب لفظ (هو في السماء) يعنون علو شأنه ورفعة منزلته بدون ملاحظة كونه في السماء أصلاً كقول الشاعر:

علونا السماء مجدنا وجدودنا وإنا لنبغي فوق ذلك مظهرا

وظاهر أنه لم يرد إلا علو الشأن وليس قوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك:١٦]. من هذا القبيل بل الظاهر أن المراد خاسف سدوم وعد في السماء بمعنى على السماء ثم جعل على السماء معنى (على العرش) باعتبار أن السماء مأخوذة من السمو، غفلة عن شمولها للسقف والسحاب- على هذا التقدير غير المتبادر- وتخصيصها بالعرش عن هوىً مجرد كما لا يخفى، وفيما ذكرناه كفاية

لأهل التبصر (**السيف الصقيل** (ص١٠١-١٠٥).

وعندما حكى ابن القيم إجماع أهل العلم على أن الله فوق العرش فوقية حسية رد عليه الكوثري بقوله: الناظم يروي عن إمامه أحمد بن حنبل في إعلام الموقعين أن من ادعى الإجماع فهو كاذب، فكيف ساغ له أن يروي هنا الإجماع على الفوقية المكانية على خلاف البراهين العقلية والنقلية القائمة، فابن عباس ومجاهد لم يرو عنهما ما يوهم ذلك إلا أناس هَلْكَى لا تقبل أقوالهم في حيض النساء فضلاً عن المسائل الاعتقادية.

ومقاتل بن سليمان المروزي شيخ أهل التجسيم في عصره، وقد أفسد جماعة من المراوزة، والكلبي هالك عند أهل النقد، وأبو العالية رفيع الرياحي فسر الاستواء بالارتفاع كما ذكره ابن جرير بطريق أبي جعفر الرازي وهو متكلم فيه حتى عند الناظم، وروى الفريابي عن مجاهد تفسير "استوى" بقوله: "علا" بطريق ورقاء عن ابن أبي نجيح عنه، والكلام فيه مشهور، ولذا ذكر هذا وذاك البخاري من غير سند، ومع ذلك أين الدلالة في هذا وذاك على الفوقية المكانية؟ وأبو عبيدة معمر بن المثنى الشعوبي ماذا تكون قيمة كلامه في مثل هذه الأبحاث؟

والأشعري إن كنتم تعتقدون فيه أنه قائل بالفوقية المكانية فما سبب طعن الحشوية كلهم فيه؟ وإنما له رأيان أحدهما: عدم الخوض في الصفات مع إثبات ما ثبت في الكتاب والسنة بدون تشبيه ولا تمثيل والآخر تأويل ما يجب تأويله بما يوافق التنزيه إذًا عن ضرورة، وليس في هذا ولا في ذاك القول بالفوقية المكانية.

وتأليف الإبانة كان في أوائل رجوعه عن الاعتزال لتدريج البربهاري إلى معتقد أهل السنة، ومن ظن أنها آخر مؤلفاته فقد ظن باطلاً، وقد تلاحقت أقلام الحشوية بالتصرف فيها ولاسيما بعد فتن بغداد فلا تعويل على ما فيها مما يخالف نصوص أئمة المذهب من أصحابه وأصحاب أصحابه.

وابن درباس غير مأمون في روايتها لأنه أفسده شيخه في التصوف مع تأخر طبقته، والبغوي الشافعي إنما نقل في تفسيره ما يروى عن مثل مقاتل بن سليمان

والكلبي تعويلاً على قول أهل النقد فيهما، ودلالة على أن هذا القول قول أهل الزيغ، ومالك قائل بالاستواء بلا كيف وكذا الشافعي وأبو حنيفة وأبو يوسف وأحمد وابن المبارك، وهم بَرَاء مما يوجد في روايات عبد الله بن نافع الصائغ والعشاري والهكاري وابن أبي مريم ونعيم بن حماد والاصطخري وأمثالهم.

واعتقاد الشافعي المذكور في **ثبت الكوراني** كذب موضوع مروي بطريق العشاري وابن كادش وسيأتيان في أواخر الكتاب، وابن خزيمة على سعته في الفقه والحديث جاهل بعلم أصول الدين وقد اعترف بذلك هو نفسه كما في **الأسماء والصفات** للبيهقي (ص٢٠٠) وكتاب التوحيد له يعده الرازي كتابًا في الشرك، ويستخف عقله وفهمه في تفسير قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١].

وينقل جزءًا من سخفه ويرد عليه ردًّا مشبعًا فيجب الاطلاع عليه ومن الشافعية من يعدُّ من الشافعية كلَّ من تلقى بعض شيء من بعض الشافعية، وهذا ليس بصواب لأن كل متأخر يأخذ عمن تقدمه على أي مذهب كان المتقدم كما لا يخفى على من درس أحوال الرجال، وابن خزيمة هذا وإن تلقى بعض شيء من المزني في شبيبته لكن لم يكن شافعيًا، بل ثبتت مساعدته لمحمد بن عبد الحكم في تأليفه ذلك الرد القاسي على الشافعي. وعلى فرض أنه شافعي لا محاباة في المعتقد أيًا كان مذهب من زاغ عن السبيل.

وهذا المسكين ممن إذا أصاب مرة في المعتقد يخطئ فيه مرات، فليسمح لي ساداتنا العلماء أن أعجب غاية العجب من طبع مثل كتاب التوحيد هذا بين ظهرانيهم بدون أن يقوم أحد منهم بالرد عليه كما يجب، أيقظ الله أصحاب الشأن لحراسة السنة.

وابن خزيمة الذي يروي عنه الطحاوي غير ابن خزيمة صاحب كتاب التوحيد وليعلم ذلك، والإجماع الذي يرويه ابن عبد البر إنما يصح في العلو والفوقية بمعنى التنزه والقهر والغلبة لا بمعنى إثبات المكان له تعالى وأبو بكر محمد بن وهب شارح رسالة ابن أبي زيد مسكين مضطرب بعيد عن مرتبة الحجة، وقد ذكرنا ما

يتعلق بابن أبي زيد فيما علقناه على **تبيين كذب المفتري** وقد أغنانا ذلك عن تكرير الكلام، ورأى القاضي أبي بكر بن العربي فيه مدون في القواصم.

وأبو الحسن محمد بن عبد الملك الكرجي الشافعي صاحب الفصول مجسم صريح كأبي الخير يحيى العمراني وقد كفانا مؤنة الرد عليهما ما قاله فيهما ابن السبكي واليافعي الشافعيان، وعثمان الدارمي السجزي صاحب النقض، وهو غير صاحب المسند، قد سبق القول فيه وهو يثبت الحركة لله تعالى كحرب بن إسماعيل السيرجاني، وقد نقلت فيما كتبت على **شروط الأئمة الخمسة** ما قاله الحافظ الرامهرمزي في حرب السيرجاني هذا.

وخشيش بن أصرم صاحب كتاب **الاستقامة** يعرف أهل الاستقامة مبلغ انحرافه، ومن جملة ما هذى به قوله: فإن زعمت الجهمية فمن يخلفه إذا نزل؟ قيل لهم: فمن خلفه في الأرض حين صعد؟ اهـ.

ولا ينجيه من ورطته كونه من مشايخ أبي داود كما لا ينجي عمران بن حطان كونه من رجال البخاري، وعبد الله بن أحمد إذا ثبت عنه **كتاب السنة** المنسوب إليه فلا حب ولا كرامة، وابن أبي حاتم أقر على نفسه بأنه يجهل علم الكلام كما في **الأسماء والصفات** للبيهقي (ص١٩٩) وحق مثله أن لا يخوض في أمثال هذه المباحث، وأن يهجر قوله إذا خاض.

ومحمد بن أبي شيبة صاحب **كتاب العرش** مشبه كذاب، ومن جملة تخريفاته في كتابه المذكور أن الله تعالى أخبرنا أنه صار من الأرض إلى السماء، ومن السماء إلى العرش فاستوى على العرش اهـ. تعالى الله عن تخريفات المجسمة.

وابن أبي داود كفانا مؤنة الرد عليه كلام أبيه فيه، وابن أسباط لا يحتج به في الرواية فكيف يعول على مثله في الصفات، سامح الله اللالكائي والطلمنكي وإسماعيل التيمي فإنهم تكلموا في غير علومهم، والباقون كلهم بخير خلا ما أدخل على ابن سلمة، ولن يثبت عن هؤلاء سوى أنهم كانوا يقولون: إنه تعالى استوى على العرش بلا كيف وإنه القاهر فوق عباده بلا كيف، وأين هذا مما يدعو إليه

الناظم؟

تنبيه: روى الناظم في **أعلام الموقعين** عن أحمد: أن من ادعى الإجماع فهو كاذب ثم حكى هونفسه في الكتاب نفسه في (١-٥٦ و ١١٤ ، ٢٧٥ ، ٣٨٩) وفي (٣٣/٢ و ٤٨ و ٥٣ و ٢٤١ و ٢٩٠) وغيرها الإجماع والقول بالإجماع في مسائل عن أحمد وغيره، ومثل هذا التناقض لا يصدر إلا من مثل الناظم.

وذكر أيضًا في عدة من كتبه في صدد الرد على من يقول بإجماع الصحابة على وقوع الطلاق الثلاث بلفظ واحد أنه لم يرو ذلك عن عشر الصحابة بل عن عشر عشرهم بل عن عشر عشر عشرهم، بل لا تطيقون أن ترووه عن عشرين نفسًا منهم، وهو يرمي بذلك إلى أن إجماع الصحابة لا ينعقد إلا برواية نصٍ عن مائة ألف صحابي مات عنهم النبي ﷺ وهذا تخريف لم يقل به أحد قبل الناظم، لأن الظاهرية يكتفون باتفاق فقهاء الصحابة إلا أنهم يكثرون عدد الفقهاء منهم ويبلغون عددهم إلى نحو مائة وخمسين صحابيًا على خلاف الواقع، ثم يناقض نفسه فيقول في إعلام الموقعين (٣-٣٧٩): إن لم يخالف الصحابي صحابيًا آخر فإما أن يشتهر قوله في الصحابة أو لا يشتهر فإن اشتهر فالذي عليه جماهير الطوائف من الفقهاء أنه إجماع وحجة، وقالت طائفة منهم: هو حجة وليس لا يكون إجماعًا ولا حجة، وإن لم يشتهر قوله أو لم يعلم هل اشتهر أم لا فاختلف الناس هل يكون حجة أم لا فالذي عليه جمهور الأمة أنه حجة، هذا قول جمهور الحنفية صرح به محمد بن الحسن وذكر عن أبي حنيفة نصًا وهو مذهب مالك وأصحابه، وتصرفه في موطئه دليل عليه ، وهو قول إسحاق بن راهويه وأبي عبيد وهو منصوص الإمام أحمد في غير موضع عنه واختيار جمهور أصحابه وهو منصوص الشافعي في القديم والجديد أما القديم فأصحابه مقرون به، وأما الجديد فكثير منهم يحكي عنه فيه أنه ليس بحجة وفي هذه الحكاية عنه نظر ظاهر جدًا اهـ. ثم ذكر وجه النظر.

وهذا القول هو الصواب، لكن الناظم يناقض هذا حينما يؤول كلام أحمد المذكور على خلاف تأويل الجمهور في (١-٣٣) من **إعلام الموقعين**، وعندما يشذ

عن الجماعة في مسائل كالطلاق ونحوه في كثير من كتبه ويهون أمر الإجماع بل ينكره ويتابعه الجهلة الأغرار من أبناء الزمن، وفي ذلك عبرة بالغة نلفت إليها أنظار المنصفين.

والحق أن الناظم ليس له أصل يبني عليه وإنما يلبس لكل ساعة لبوسها كما هو شأن أصحاب الأهواء والله ولي الهداية، والحق أن تكذيب أحمد لمن يدعي الإجماع على تقدير ثبوته عنه لابد من حمله على ادعاء من لم يتأهل لنقل الإجماع إلا الإجماع في مسألة، وإلا لتناقض كلامه وعمله. (**السيف الصقيل** ص ١٠٧-١١١)[1].

---

[1] يوجد سقط صفحتان في هذا الموضع من أوراق المؤتمر.اهـ. مصححه.



العلامة محمد زاهد الكوثري

وموقفه من النزعة الظاهرية في عصره

إعداد

الدكتور/ عبد الرزاق وورقيَّة

أستـــاذ الدراســـات الإسلاميـــة

جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس- المغرب





تقديـــــــم

إن من بين النزعات السلبية التي تنامت في العصور المتأخرة نزعة الظاهرية، حيث تأثر بعض المتعلمين بالتعلق بالألفاظ دون المعاني رافضين التأويل بإطلاق، جامدين على نصوص الأحاديث دون نظر كلي يراعي المقاصد الشرعية، ويعتبر العلامة محمد زاهد الكوثري رَحِمَهُ اللهُ من أبرز العلماء الذين تابعوا النزعة الظاهرية بالنقد والتمحيص والرد العلمي، وقد حاول الالتزام في موقفه من هذه البدعة العلمية منهجًا وسطًا حيث قال في تقديمه لكتاب **(قانون التأويل)** للغزالي (ت ٥٠٥هـ): وكذلك الكتاب والسنة، فمن أبى التأويل فيهما مطلقًا فهو متحجر الدماغ جامد خامد، ومن توخى التأويل في الجميع فهو قرمطي[١] هالك، وأهل الحق يرون الأخذ بالظاهر في محله، والتعويل على التأويل في موضعه[٢].

وحاول الدفاع عن أهل القياس والمقاصد وعلى رأسهم الأئمة المجتهدون، وانتقد بعض الظاهريين من أهل الحديث والحشوية، ومن يقرأ مقالاته المجموعة يلفى أن الرجل كان عميق الفهم لمقاصد الشريعة، جامعا لعلومها ومراميها، ملتزما بمنهج علمي دقيق في طرق الاستدلال والاستنباط، وفي مسالك التوثيق، حتى ذكرنا

---

(١) نسبة إلى القرامطة وهم فرقة باطنية أسسها رجل اسمه حمدان قرمط من الكوفة. ينظر: الفرق بين الفرق، عبد القاهر بن طاهر البغدادي، (٢٦٦-٢٦٧)، الطبعة الثانية: (١٩٧٧) دار الآفاق الجديدة، بيروت.

(٢) مقدمات الإمام الكوثري (ص١٣٣) الطبعة الاولى، (١٤١٨-١٩٩٧) دار الثريا للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، بيروت.

بنموذج الأئمة الكبار الذين حرروا الفقه وقعدوا الأصول.

وإذا تقرر هذا فإنه من الأليق أن ندرس ما خلفه هذا الإمام من تراث علمي زاخر. وبالخصوص في مجال الفقه والأصول، حيث باعه طويل في محاربة النزعة الظاهرية ونصرة منهج الجمهور الجامع بين اللفظ والمعنى، والمراعي لمقاصد الشريعة، ويليق من الناحية المنهجية تناول هذا الموضوع حسب المباحث والمطالب التالية:

المبحث الأول: النزعة الظاهرية، وأثرها السلبي على العلوم الإسلامية في عصر الإمام الكوثري.

المطلب الأول: التعريف بالنزعة الظاهرية وجذورها.

المطلب الثاني: الأثر السلبي للنزعة الظاهرية على العلوم الإسلامية في عصر الإمام الكوثري.

المبحث الثاني: العلامة زاهد الكوثري وموقفه من الظاهرية.

المطلب الأول: موقفه من خلال منهج الاستدلال.

المطلب الثاني: موقفه من خلال بعض القضايا العقدية.

المطلب الثالث: موقفه من خلال القضايا الفقهية.

المطلب الرابع: موقفه من خلال ترجمته لبعض الأئمة.

* * * * *

المبحث الأول:

النزعة الظاهرية وأثرها السلبي

على العلوم الإسلامية في عصر الإمام الكوثري

المطلب الأول: التعريف بالنزعة الظاهرية وجذورها:

الظاهرية نسبة إلى ظاهر اللفظ، وهو عند أهل الأصول ما دل على معنى دلالة راجحة بحيث يظهر منه المراد للسامع بنفس الصيغة، ويكون محتملاً للتأويل والتخصيص [١]. لذلك تبقى دلالته ظنية [٢].

وعلى هذا فالنزعة الظاهرية يرتبط أصحابها بالدلالة الظاهرة الظنية، ويهملون ما عداها، وتبعًا لصنيعهم هذا فإننا نعني بالظاهرية في هذا التقييد المنتسبين إلى العلم الشرعي (المكتفين بالدلالة الظاهرة للألفاظ طريقًا لاستنباط الأحكام من النص الشرعي، وبهذا المعنى قد لا يقتصر مسمى الظاهرية على أصحاب المذهب الفقهي المشهور الذي أسسه الإمام داود بن علي الأصبهاني (ت ٢٩٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ، وإنما يشمل كل من جمد على اللفظ وأهمل المعنى؛ أي: الحكمة والمقصد، حيث لم يخل زمان من نزعة ظاهرية تتفاوت درجات تشددها وشذوذها من عصر إلى آخر، فيمكن التمثيل للظاهريين قديمًا بالحروريين [٣]. والخوارج والحشوية [٤]. المشبهة،

---

(١) التعاريف، محمد عبد الرءوف المناوي (٤٩٨/١) تحقيق د. محمد رضوان الداية. الطبعة الأولى (١٤١٠) دار الفكر المعاصر بيروت ، دمشق.

(٢) الحدود الأنيقة ، زكريا الأنصاري: (٨٠/١) تحقيق د. مازن البركة، الطبعةالأولى (١٤١١) دار الفكر المعاصر، بيروت.

(٣) والحروري نسبة إلى حروراء وهو موضع بظاهر الكوفة اجتمع فيه أوائل الخوارج ثم كثر

والمجسمة والمذهب الظاهري الفقهي، وأغلب الحنابلة وبعض الشافعية، وبعض الفرق الكلامية الأخرى.......، وفي العصر الحديث يمكن عد أغلب المنتسبين إلى السلفية التيميــــة [٢] والحنبلية من ذلك القبيل مع بعض الفروق في التطبيق على الرغم من الاشتراك في المبدأ.

وقد أطلق الكوثري عدة أسماء على أصحاب هذه النزعة منها: الحشوية[٣]، المجسمة[٤] الوثنية[٥]، أدعياء السلف[٦]، المتسلفون[٧]، دعاة اللامذهبية[٨]، المتمجهدون [٩].

استعماله حتى استعمل في كل خارجي. "إحكام الأحكام" ، ابن دقيق العيد (١٢٨/١) ط د ت دار الكتب العلمية.

(١) هي فرقة كلامية على مذهب التشبيه وسموا حشوية لأنهم كانوا يجلسون في حلقة الحسن البصري أمامه فلما أنكر كلامهم قال جردوهم إلى حشو الحلقة أي جانبها، ينظر: شرح قصيدة ابن القيم (٧٧/٢)، أحمد بن إبراهيم بن عيسى، تحقيق، زهير الشاويش الطبعة الثالثة (١٤٠٦) المكتب الإسلامي بيروت.

(٢) نسبة إلى ابن تيمية الحراني المتوفى (٧٢٨هـ).

(٣) مقالات الإمام الكوثري، محمد زاهد الكوثري، (ص٥٢) الطبعةالأولى (١٤١٨هـ) (١٩٩٨م) دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.

(٤) المقالات (٢٣٩).

(٥) المقالات (٢٢٩).

(٦) ألف الكوثري كتابا خاصًا في الرد على أدعياء السلف سماه تحذير الخلف من مخازي أدعياء السلف.

(٧) المقالات (٢٦١).

(٨) المقالات (١٠٦-١١١).

(٩) المقالات: (١٣٥).

وتعدد هذه الأسماء عند الإمام الكوثري مُشعرٌ بتعدد جوانب تجلي النزعة الظاهرية، فعند طائفة غلبت عليها هذه النزعة في الجانب العقدي فسقطت في التجسيم، وعند طائفة غلبت عليها في الجانب الفقهي فدعت إلى تجاوز المذاهب، وعند طائفة أخرى تجلت النزعة الظاهرية في الاتباع السطحي للسلف وادعاء الاقتداء بهم مع مخالفة الواقع لذلك وهكذا فقلما تعددت الأسماء إلا وتعددت المجالات العلمية التي وقعت ضحية النزوع إلى الظاهرية.

وقد حاول الإمام الكوثري أثناء صياغة موقفه من النعرة الظاهرية أن يكون منهجيًا إلى حد كبير حيث بحث في جذور نشأتها، ومسار تطورها، يقول في بيان ذلك: مضت فقهاء الأمة منذ عهد الصحابة ﭫ على الأخذ بالكتاب والسنة وبما جرت عليه جماعة الفقهاء، وبرد الشيء الذي لم يرد فيه نص إلى نظيره الذي ورد فيه نص، وإن اختلفوا في وجوه دلالة تلك الأدلة وشروط الأخذ بها، وبعد انعقاد الإجماع على تلك الأصول حاول محاولون التشكيك في كل منها... إلى أن جاء داود بن علي الأصبهاني..... ثم انتحل القول بالظاهر ونفي القياس في الأحكام قولا، واضطر إليه فعلاً فسماه دليلاً [١].

وقد ارتبطت نشأة الظاهرية بنوع من الفوضى والتسيب في المجال العلمي حتى أصبحت العامة لا ترى بأسًا في الخوض في الأمور الشرعية دون علم، وقد شجع الظاهريون الأوائل على هذا النمط من التطفل، قال العلامة الكوثري واصفا عمل داود الظاهري في تشجيع هذا السلوك التطفلي: وقد جرأ داود العامة على ما لا قبل لهم به من أخذ الأحكام مباشرة من الكتاب والسنة حيث حرم عليهم التقليد[٢].

وقال الكوثري في ابن حزم ونزوعه للأخذ بالظاهر: قام ابن حزم بعد أن

---

(١) الفقه وأصول الفقه من أعمال الإمام محمد زاهد الكوثري، (ص٤٨١ ط١ ، ١٤٢٥ - ٢٠٠٤، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

(٢) الفقه وأصول الفقه (٤٨١).

اكتهل يتفقه إلى أن أصبح يناهض فقهاء الملة، فأخذ يدعو إلى الأخذ بالظاهر ونبذ التمذهب، وعلى سعة علمه كان كثير التهجم والاستطالة حتى عد لسانه كسيف الحجاج، وكان ابن حزم شديد الانحراف عن الأشاعرة، وكانت أشد حملاته على المالكية، ثم الحنفية، ثم الشافعية، وحيث كانت نشأته في بيت عز واعتزاز كان يطمح إلى التفرد بمذهب ليكون متبوعًا لا تابعًا، ففعل بين ضوضاء الأخذ والرد، ولم يؤد قوله بالظاهر إلى مذهب الحشوية في المعتقد بل كان شديدًا عليهم أيضًا، وكان يرى التنزيه البالغ هو مقتضى الأخذ بظاهر الكتاب والسنة [١].

وبالرغم مما قيل عن ظاهرية ابن حزم فإنها تبقى ظاهرية إيجابية بحسب نظرنا لأنها أذكت روح الاجتهاد في المجال العلمي مع احترام أغلب قواعد البحث العلمي، أما الظاهرية الحديثة فقد أثرت بشكل سلبي على الواقع العلمي كما أثرت على الواقع الاجتماعي، وأحدث شروخًا في العالم الإسلامي لا انسداد لها مع ازدهارها أكثر في الأوساط الأمية.

فالعلامة الكوثري كان موضوعيًا إلى حد كبير حيث لم يحشر الناس في سلة واحدة، وإنما ميز بين الظاهرية القديمة ولاسيما الحزمية، والظاهرية الجديدة ذات الأثر السلبي، لذلك بالرغم من نقد الكوثري لابن حزم فإنه لا يرى غضاضة في الاستشهاد به في مواطن كثيرة من كتاباته [٢]. بل في بعض الاحيان يحتج به على الظاهريين المحدثين [٣]. أنفسهم في قضايا يدعون فيها الانتساب للسلف كبعض القضايا العقدية حيث لم يؤد القول بالظاهر ابن حزم إلى مذهب الحشوية [٤]. الذي جنح إليه المتأخرون كما سيأتي بيانه.

---

(١) الفقه وأصول الفقفه (٤٨٢-٤٨٣).

(٢) ينظر : الفقه وأصول الفقه (٤٨٣) والمقالات (٥٢).

(٣) ينظر كلامه في رفض عقيدة التجسيم في المقالات (٥١-٥٢).

(٤) الفقه وأصول الفقه ، الكوثري (٤٨٣).

المطلب الثاني: الأثر السلبي للنزعة الظاهرية على العلوم الإسلامية في عصر الإمام الكوثري:

إن النزعة الظاهرية في العصر الحديث ترافقت مع مرحلة من الفتور العلمي في العالم الإسلامي، ولاسيما في مرحلة الاستعمار، مما شجع تطفل المتعلمين على ميدان العلوم الشرعية، ولما اجتمعت قلة العلم مع الحماس للانتصار للدين جاءت النتيجة فهمًا ظاهريًا لعلوم الدين، وتأثرت كثير من علوم الشريعة بهذا المنهج، واتسع ذلك الأثر ليشمل جميع العلوم الإسلامية، ويمتد إلى كثير من المسلمين بما فيهم أتباع المذاهب المشهورة، ولاسيما المذهب الحنبلي فأصبح الأخذ المباشر من الكتاب والسنة شعار المتمسكين بهذه النزعة دون مراعاة لشروط الاجتهاد ولا لقواعد الشريعة الكلية.

قال الكوثري في بيان تأثر بعض الأوساط المتعلمة في عصره بالاتجاه الظاهري: والغريب أن بعض أصحاب المجلات ممن لم ينشأ نشأة العلماء، اتخذ مجلته منبرًا يخطب عليه للدعوة إلى مذهب، ولا يدري أصله وفرعه، فألف قبل عشر سنوات رسالة في أصول التشريع، وجمع فيها آراء ابن حزم في نفي القياس، وآراء بعض مثبتيه، على طريق غير طريق الأئمة المتبوعين وآراء أخرى لبعض الشذاذ، يبني مذهبه على ما يعده مصلحة فقط، وإن خالف صريح الكتاب والسنة، فصار بذلك جامعًا لأصول متضادة تتفرع عليها فروع متضادة، لا يجتمع مثلها، إلا في عقل مضطرب وما هذا إلا من قبيل استيلاد البشر من البقر ونحوه [١].

ولما انتشرت النزعة الظاهرية في المجتمعات الإسلامية مع مطلع العصر الحديث انعكست على سلوك الناس بتصرفات سلبية في عباداتهم، ومعاملاتهم وحياتهم فوقعت الفتن وانتشر التكفير والتبديع لأسباب غير معقولة، ففعل الفهم

---

(١) الفقه وأصول الفقه ، الكوثري (ص٨٦).

الحرفي الظاهري فعلته فسفكت دماء وانتهكت أعراض [١]. ومازالت تبعات ذلك تطارد المسلمين إلى الآن، وقد ألف عدد كبير من علماء العصر الحديث في الرد على هذه النزعة السيئة حيث يمكن تقديرهم بأكثر من مائتين من المشايخ من جميع المذاهب، ومن جميع الأصقاع ، توزعت مؤلفاتهم بين شتى فروع العلوم الإسلامية[٢]. مؤكدين على نبذ الفتوى بغير علم وتجنب الفهم الظاهري للنص الشرعي في غياب المقاصد الشرعية، داعين المسلمين إلى التمسك بأئمة المذاهب الفقهية المشهود لهم بالعلم والصلاح.

---

(١) لاسيما ما قام به غلاة الحنابلة المائلين إلى الظاهرية في العصور المتأخرة، وفي مطلع العصر الحديث، انظر: ما أبرزته الأقدار في نصرة ذوي المناقب والأسرار، المشهورة برسالة الوتري، علي بن طاهر الوتري المدني الحنفي (ت ١٣٢٢هـ) منشورة في مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس، عدد (١٩٨٥م)، وانظر أيضا الصواعق الإلهية في الرد على الوهابية للشيخ سليمان بن عبد الوهاب أخ محمد بن عبد الوهاب، فتنة الوهابية لأحمد بن زيني دحلان (ت ١٣٠٤هـ)، ويراجع أيضا ابن عابدين في حاشيته، والصاوي في حاشيته على تفسير الجلالين، ومحمد لبيب البتنوني في الرحلة الحجازية، ومرآة الجزيرة العربية لأيوب صبري باشا وتاريخ الدولة العثمانية لمحمد فريد بك، وتاريخ المذاهب الإسلامية لمحمد أبو زهرة، والفكر الإسلامي في تطوره لمحمد البهي.

(٢) نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: فرقان القرآن بين جهات الخالق وجهات الأكوان، للشيخ سلامة العزامي القضاعي الشافعي، فتنة الوهابية لأحمد بن زيني دحلان، المتوفى سنة (١٣٠٤هـ) مصباح الأنام وجلاء الظلام للسيد علوي بن أحمد الحداد المتوفى سنة (١٢٢٢هـ) البصائر لمنكري التوسل، بأهل المقابر لحمد الله الداجوي الحنفي الهندي. تطهير الفؤاد من دنس الاعتقاد، للشيخ محمد بخيت المطيعي الحنفي، التحفة الوهبية في الرد على الوهابية للشيخ داود بن سليمان البغدادي النقشبندي الحنفي، التوسل بالنبي والصالحين وجهلة الوهابيين لأبي حامد بن مرزوق الدمشقي الشامي.

المبحث الثاني:

العلامة زاهد الكوثري وموقفه من الظاهرية

إن العلامة الكوثري في صياغة موقفه من النعرة الظاهرية- كما يسميها- حاول الانطلاق من تأثيرها العلمي، وما نتج عنه من أزمة امتدت إلى مجالات أخرى وأصبحت انعكاسًا لها حيث يرى الشيخ الكوثري أن أزمة عالمنا الإسلامي في العصر الحديث تتلخص في الخلل الطارئ على عرض المسألة الفقهية والعقدية أكثر مما ترجع إلى أسباب أخرى(١).

لذلك رأيت من اللائق تقسيم الحديث عن موقفه هنا إلى أربعة جوانب علمية كانت محل نقاش طويل ومرير بين الكوثري وأصحاب النزعة الظاهرية، وهي كالتالي:

المطلب الأول: موقفه من خلال منهج الاستدلال:

في أي علم من العلوم يمتلك منهج الاستدلال أهمية كبرى لكونه الطريق البرهاني إلى التحقق من النتائج، أما في الفقه الإسلامي وأصوله لا يعتبر المنهج وسيلة للبحث عن الأحكام واستخراجها فحسب، وإنما يعتبر أيضًا علامة تميز بين الطرائق الاجتهادية والمذاهب الفقهية، وقد حاول أئمة الفقه نهج طرق علمية جامعة بين مقتضيات اللغة والمقاصد الشرعية لأجل فهم النص مع اختلافهم في التفصيلات، وفي اعتماد بعض الأدلة وعدم اعتمادها، دون المس بالجذع المشترك

---

(١) شيخ علماء الإسلام محمد زاهد الكوثري مقال د. عمار جيدل، منشور بمجلة حراء العدد (٦ يناير – مارس ٢٠٠٧).

بين المذاهب، إلا أنه اختلف الأمر لما ظهر الظاهرية حيث حاولوا سد كثير من الطرق البرهانية والمقصدية للتوصل إلى الأحكام وفيما يلي سوف نعرف بمنهج الظاهرية ثم نعقبه بموقف الإمام الكوثري منه:

١-منهج الاستدلال الظاهري قديمًا وحديثًا:

تفرد دعاة الظاهرية بمنهج شاذ مخالفين إجماع الأمة في ترتيب الأدلة ومناهج الاستدلال المعتمدة حيث لا يتجاوزون ظواهر الألفاظ، ويمجون رائحة المقاصد والمعاني الشرعية، إذ رتبوا الأدلة الشرعية على صورة انتفت معها جميع الأدلة المقصدية قال ابن حزم الظاهري (ت٤٥٦هـ) وهو من أهل هذا المنهج قديمًا. بينا أقسام الأصول التي لا يعرف شيء من الشرائع إلا منها، وأنها أربعة وهي: نص القرآن، ونص كلام رسول الله ﷺ الذي إنما هو عن الله تعالى مما صح عنه ﷺ نقل الثقات أو التواتر وإجماع جميع علماء الأمة، أو دليل منها لا يحتمل إلا وجهًا واحدًا [1].

وبهذا البيان الحصري مهد ابن حزم الظاهري إبطاله للقياس والاستحسان وخصص أجزاء من كتابه الأصولي [2]. لهذا الغرض، بل أبطل كل ما تشم فيه رائحة التعليل كدليل الخطاب انسجامًا مع موقفه المبدئي من نفي التعليل وإبطال القول بالمصالح [3]. فهكذا نفى الظاهرية أي امتداد معنوي أو مقصدي لنصوص الكتاب والسنة، ولما كانت الظواهر محدودة العدد ولا تكفي لاستيعاب الوقائع

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام ابن حزم الظاهري (٦٩/١)، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م) دار الحديث القاهرة.

(٢) الجزء الثامن من كتاب الإحكام لإبطال القياس والعلل.

(٣) انظر ضوابط الاجتهاد التنزيلي في ضوء الكليات المقاصدية، د. عبد الرزاق وورقية (ص١٠٩) وما بعدها، ط ٢٠٠٣ دار لبنان للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت.

اللامتناهية لجأ الظاهرية إلى استصحاب الإباحة الأصلية، قال ابن حزم: فقد كان الدين والإسلام لا تحريم فيه ولا إيجاب، ثم أنزل الله تعالى الشرائع، فما أمر به فهو واجب، وما نهى فهو حرام، وما لم يأمر به ولا نهى عنه فهو مباح مطلق، حلال كما كان [1].

وسعى الظاهرية كما صرح الجويني (ت ٤٧٨هـ) إلى حل الرباط، وقطع أسباب الاستنباط، وتخيير الخلق بين التفريط والإفراط [2]. فحالة الإباحة في غياب الظواهر التي يبقون عليها المكلفين هي منافية للمقاصد الشرعية، فإن ما نص على تحريمه باللفظ قليل وعلى هذا الميزان الظاهري آلت كثير من الأمور إلى الإباحة ولو حملت مفاسد وأضرار وآلت كثير من الأعمال إلى التحريم ولو جلبت مصالح ومنافع قال الشاطبي (ت ٧٩٠هـ): فاتباع ظواهر القرآن على غير تدبر ولا نظر في مقاصده ومعاقده، والقطع بالحكم به ببادئ الرأي والنظر الأول، معلوم أن هذا الرأي يصد عن اتباع الحق المحض، ويضاد المشي على الصراط المستقيم [3]. وعلى هذا ذم العلماء الراسخون رأي داود الظاهري، وقالوا: إنها بدعة بعد المائتين [4].

---

(1) الإحكام لابن حزم الظاهري (٤٧٨/٨).

(2) البرهان إمام الحرمين أبو المعالي الجويني (ت ٤٧٨هـ) (٤٩٦/٢) تحقيق د. عبد العظيم محمود الديب، طبعة (٣) (١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م) دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع بالمنصورة.

(3) الموافقات، أبو إسحاق الشاطبي، (١٢٩/٤) تحقيق الشيخ عبد الله دراز ط. د ت دار المعرفة بيروت.

(4) المصدر السابق، وانظر أيضًا الديباج المذهب، ابن فرحون المالكي: (ص ٥٤) دراسة وتحقيق مأمون بن محيي الدين الحبان ، طبعة (١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م) دار الكتب العلمية بيروت، لبنان.

وإذا كان هذا منهج الظاهرية قديمًا فإن الظاهريين الجدد[١]. في العصر الحديث وإن انطلقوا من المبادئ نفسها إلا أنهم يختلفون مع القدماء في الحالة التي تغيب فيها الظواهر، فهم لا يطلقون الأمور على الإباحة في الغالب، وإنما يعتبر عندهم كل ما لم يثبت بظواهر النصوص داخلاً في مفهوم البدعة فالقضايا المسكوت عنها لا تحمل عندهم على العفو أو الإلحاق بالمنصوص عليه، وإنما تحمل على المخالفة الشرعية، لذلك حملوا الأمة في هذا العصر على الشدةوالحرج وبدعوا وفسقوا من لم يخضع لمنهجهم، وأدخلوا كثيرًا من الامتدادات المقاصدية للخطاب القرآني في سلك الفهم البدعي المحظور، وقد تنبه المقاصديون قديمًا لهذا المزلق الظاهري فقرروا أن سكوت الشارع أنواع، وليس كل ما سكت عنه صاحب الشريعة يحمل على التحريم، وعلى مسمى البدعة، وقد أجاد الشاطبي وأفاد في هذه المسألة بالذات في كتابيه الموافقات [٢]. والاعتصام [٣].

وإذا كان من أهم مزالق الظاهريين الارتباط باللفظ وإهمال المقصد الذي من أجله كان ذلك اللفظ فهم يقتصرون في كثير من الأحكام العادية على المنصوص في دلالته الوضعية الظاهرة.

ومن ثم وإن كانوا من الرائمين للاجتهاد فخطأهم حتمي ولازم إذ القاعدة المقررة عند أهل المقاصد: أن كل من وقف عند ظواهر النصوص الجزئية وأهمل المقاصد الكلية يتعرض للخطأ في الاجتهاد.

ويمكن تلخيص منهج الظاهرية، ولاسيما الحديث منها، في دعوتها إلى أمور من جملتها ما يلي:

---

(١) الاجتهاد في الشريعة الإسلامية يوسف القرضاوي (ص ٤٧) طبعة ٢، (١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م) دار القلم الكويت.

(٢) الموافقات (٢/٣١٠) فما بعدها.

(٣) كتاب الاعتصام لأبي إسحاق الشاطبي كله في موضوع البدع والمصالح المرسلة.

١-الاستدلال الظاهري بالأحاديث.

٢-التمسك بقراءة ظاهرية لتراث السلف الصالح.

٣-تجاوز المذاهب الفقهية المعتمدة والدعوة إلى اللامذهبية.

٤- استبعاد الأدلة المقاصدية والمصلحية كالقياس والمصالح المرسلة والاستحسان.

هذه المعالم المنهجية الظاهرية كانت محل نقد وتمحيص من قبل العلامة الكوثري مثبتًا مواطن الخلل فيها ومنتصرًا لمنهج جمهور الأمة، وفيما يلي سوف نورد موقف الكوثري في كل نقطة من هذه النقاط.

٢-نقد الإمام الكوثري للاستدلال الظاهري بالأحاديث:

انتقد الشيخ التركيز على رواية الحديث دون فهمه فهمًا صحيحًا، ذلك أن كثيرًا من أدعياء السلف تراهم يجمعون الأحاديث، ويستدلون بها على الأحكام دون عمق فهم حتى يؤدي بهم ذلك إلى إلصاق التناقض بالشريعة المباركة، هذا التصرف الاستدلالي أرجعه العلامة الكوثري إلى قلة في النظر وضعف في الفقه قال منتقدًا: وكان بين رواة الحديث أناس فلم يتقنوا النظر، ولم يمارسوا استنباط الأحكام؛ فإذا سئل على مسألة فقهية لا يجهلها صغار المتفقهين، يجيب عنها بما يكون وصمة عار له أبد الأبدين [١].

ويورد الشيخ نماذج لهذا الفهم السطحي لدى أصحاب النزعة الظاهرية من جامعي الأحاديث نذكر منها:

حديث: من استجمر فليوتر[٢]. المقصود منه الإيتار في الجمار عند الاستنقاء

(١) تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من أكاذيب، الإمام محمد بن زاهد الكوثري، (ص١٢) الطبعة الجديدة، (١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م) تعليق محمد خيري.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الوضوء ، باب الاستنثار في الوضوء رقم (١٥٦) تحقيق د/ مصطفى ديب البغا، الطبعة الثالثة (١٤٠٧/ ١٩٨٧م) ، دار ابن كثير، اليمامة ، بيروت.

بينما فهموا منه صلاة الوتر بعد الاستجمار.

حديث النهي عن الحلق قبل الصلاة يوم الجمعة [١]. المقصود منه الحلَق بكسر الحاء وهي الاجتماعات في المسجد للعلم أو غيره، نهى عنها لما فيها من تضييق على الجمعة، بينما فهموا منه النهي عن حلق الرأس.

إلى غير هذا من النماذج التي افتتح بها الكوثري رده على الخطيب البغدادي[٢]. وبين فيها سوء فهم الحشوية للنصوص الشرعية.

٣-رفض دعوتهم اللامذهبية:

من المنزلقات الخطيرة التي انجرت إليها الجماعات ذات النزعة الظاهرية منزلق الدعوة إلى اللامذهبية، فالأمر في نظرهم أبسط لو امتدت أفهام الناس مباشرة إلى الكتاب والسنة، وألغت المذاهب الفقهية المشهورة، وقد يميل بعضهم إلى المذهب الحنبلي في أول أمره، ولكن بصورة مرحلية حتى يجمع بضعة أحاديث، ثم يدعي الفهم المباشرة للمصدرين: الكتاب والسنة، وقد تصدى العلامة الكوثري لهذه الدعوة واعتبرها بمثابة دعوة إلى اللادينية ، فاللامذهبية عنده قنطرة اللادينية معللاً موقفه بأن رجال العلم على اختلاف مبادئهم لا يقيمون وزنًا لرجل يدعي الفقه والعمل وليس له مبدأ يسير عليه ويكافح عنه باقتناع وإخلاص [٣]. واعتبر عدم التمذهب طريقًا لعدم التدين من جهة، وإهمالاً لجهود العلماء جميعًا من جهة أخرى.

وأرجع كثيرًا من الفوضى الواقعة في الفقه إلى اللامذهبية التي ستؤول إن تمادى بها الزمن إلى اللادينية وفق رأيه، فبعدما أورد في مقالاته تحت عنوان: **اللامذهبية قنطرة اللادينية**، نبذة موجزة عن تاريخ تأسيس المذاهب مؤكدًا اتفاقها

---

(١) مسند الإمام أحمد رقم (٦٣٨٩)، ط (١٩٨٥م) المكتب الإسلامي.

(٢) ينظر: تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من أكاذيب، محمد بن زاهد الكوثري، (ص١٢-١٣) الطبعة الجديدة (١٤١٠/١٩٩٠).

(٣) المقالات (١٠٦).

على ثلثي مسائل الفقه [١]. قال: فمذاهب تكون بهذا التأسيس وهذا التدعيم إذا لقيت في آخر الزمن متزعمًا في الشرع يدعو إلى نبذ التمذهب بها باجتهاد جديد يقيمه مقامها، محاولاً تدعيم إمامته باللامذهبية بدون أصل يبني عليها غير شهوة الظهور [٢].

وقال أيضًا: وأما إن كان الداعي إلى نبذ التمذهب يعتقد في الأئمة المتبوعين أنهم من أسباب وعوامل الفرقة والخلاف بين المسلمين، وأن المجتهدين في الإسلام إلى اليوم كلهم على خطأ، وأنه يستدرك عليهم في آخر الزمن الصواب الذي خفي على الأمة منذ بزوغ شمس الإسلام إلى اليوم، فهذا من التهور والمجازفة البالغين حد النهاية.

ونحن نسمع من فلتات ألسنة دعاة هذه النعرة بين حين وآخر تهوين أمر أخبار الآحاد الصحيحة من السنة، وكذا الإجماع والقياس، بل دلالات الكتاب المعتبرة عند أهل الاستنباط [٣].

ومن المصائب التي رافقت هذه الدعوة التي حاربها الشيخ التجرؤ على الفتوى حيث انتصب اللامذهبيون للإفتاء مستسهلين الأمر، ينتقد ذلك الكوثري مبينًا منهج السلف الصالح فيقول: ولولا خوف السلف من إثم كتم العلم لما كانوا يتصدون للإفتاء بالمرة ولكن نرى الناس اليوم على خلاف ذلك يتزاحمون على الفتيا ويتسابقون في حمل التبعة، فما من مجلة أو صحيفة في البلد إلا وفيها فتاوى عن مسائل، وكذلك ليس لطائفة اللامذهبية مجلس وعظ وتذكير إلا وفيه افتئات على الفتوى في التوحيد والفقه، حتى إن الكاتب البسيط لا يرى بأسًا في أن يفتي الناس

---

(١) المقالات (١٠٨).

(٢) المقالات (١٠٨).

(٣) المقالات (١١٠).

في أعوص المسائل وأكثرها تشعبًا [١].

٤-دحض تمسكهم بقراءة ظاهرية لتراث السلف الصالح:

ينتقد الكوثري الظاهرية الحديثة في ادعائها الانتساب إلى السلف وقراءة تراثهم قراءة ظاهرية وتقويلهم ما لم يقولوا، وبالأخص في الأمور العقدية حيث ألف كتابًا سماه **تحذير الخلف من مخازي أدعياء السلف** [٢]. ضمنه الرد على أرباب الإثبات والتجسيم، ولاسيما في الأخذ بظاهر النصوص، وعدها الشيخ محاولة لتقويل السلف ما لم يصرحوا به، ونتيجة هذا الادعاء نسبوا للسلف الصالح كثير من الآراء العقدية غير الصحيحة كالتجسيم والتشبيه والقول بالجهة، والملاحظ على هذه الآراء أنها ترجع في أغلبها إلى فهم ظاهري سطحي لنصوص الكتاب والسنة ولمقولات السلف الصالح كما سيأتي بيانه.

٥-انتقاد ردهم لبعض الأدلة الشرعية:

استغنى الظاهرية الجدد بفهمهم المباشر الظاهري للأحاديث عن اللجوء لأي دليل مقصدي أو عقلي كالقياس والمصالح المرسلة والاستحسان، وكل ما خالف لديهم الدلالة الظاهرية للفظ الحديثي لا يعتبر دليلاً عندهم، لهذا وفي سياق تفسير مفهوم الاستحسان عند السادة الحنفية ونفي شبه الظاهرية عنه قال الإمام الكوثري : ظن أناس ممن لم يمارس العلم، ولم يؤت الفهم، أن الاستحسان عند الحنفية هو الحكم بما يشتهيه الإنسان ويهواه، ويلذه، حتى فسره ابن حزم في إحكامه بأنه ما اشتهته النفس ووافقها خطأ كان أو صوابًا، لكن لا يقول بمثل هذا الاستحسان فقيه من الفقهاء، فلو كان هذا مراد الحنفية بالاستحسان لكان للمخالفين ملء الحق في

---

(١) المقالات (١١٢).

(٢) تاريخ الكوثري، أحمد خيري (٦٠).

تفريعهم والرد عليهم، إلا أن المخالفين ساءت ظنونهم، وطاشت أحلامهم ففوقوا سهامًا إليهم ترتد إلى أنفسهم؛ وذلك لتقاصر أفهامهم عن إدراك مرامهم، ودقة مدرك هذا البحث في حد ذاته [١].

ولم يستسغ الكوثري ردهم للقياس أيضًا، واعتبر ذلك جمودا وسدًا لباب الاجتهاد حيث علق في مقالاته: وبرد القياس الشرعي يسدون على أنفسهم باب الاجتهاد ومسالك العلة على طرقها المعروفة المألوفة منحازين إلى نفاة القياس من الخوارج والروافض وجامدي أهل الظاهر [٢].

* * * * *

---

(١) الفقه وأصول الفقه، الكوثري (ص٨٨).

(٢) المقالات (١١٠).

المطلب الثاني: موقفه من خلال بعض القضايا العقدية:

إن المسائل العقدية هي تلك القضايا المتعلقة بأصول الدين التي ينبني عليها الإيمان وتعتبر نصوص القرآن والأحاديث المتواترة الأصل في هذه المسائل، وفهمها ينبغي ألا يخالف القطعيات الاعتقادية الثابتة في الإسلام، وأي تصور يفضي إلى ضرب كلية من هذه الكليات يصبح خللاً عند من يعتقده، وفي هذا الصدد ذهب الشيخ الكوثري إلى أن من أهم أسباب بعد المسلمين عن عقائدهم في العصر الحديث ظهور بدعة التجسيم على يد الحنابلة الجدد ذوي النزعة الظاهرية الحرفية ممثلين أساسًا في أدعياء السلف الجدد ومن سلك مسلكهم، وقد ظهر الاحتفال بهذا الاتجاه في العصر الحديث بطبع مؤلفات بعيدة عن العقيدة الإسلامية الصافية وفق تصوره، وبهذا الصدد حمل حملة شنيعة على طبع كتاب الدارمي وكتاب ابن خزيمة وكتاب عبد الله بن أحمد بن حنبل، وكل ما من شأنه الانتصار إلى ذلك الاتجاه على حساب الاتجاهات الغالبة في البيئة الإسلامية منذ أمد بعيد [١].

وفي بحثه عن مظاهر الانحرافات العقدية الحديثة توصل إلى أن النزعة الظاهرية أسقطت أصحابها في كثير من المزالق قديمًا وحديثًا، وجرتهم إلى آراء شاذة منها: القول بالتجسيم، والتشبيه، والجهة، وغيرها كثير، وكل هذه الاعتقادات الظاهرية حاول الكوثري بيان شذوذها، وكشف خطئها، ومن أمهات تلك الاعتقادات الباطلة التي حاربها كثيرًا عقيدة التجسيم، فالتجسيم عقيدة قديمة يعتقد أصحابها بجسمية الذات الإلهية واتصافها بخصائص الجسم من التحيز والجهة وما إلى ذلك ومازالت الفرق ذات النزعة السطحية تفسر قوله ﷺ : «**ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا** »[٢]. بالنزول على الحقيقة [٣]. وفي عصر الكوثري طفا هذا الزلل

(١) انظر شيخ علماء الإسلام محمد زاهد الكوثري، مقال د. عمار جيدل، منشور بمجلة حراء العدد (٦) يناير ، مارس ٢٠٠٧.

(٢) أخرجه البخاري كتاب الجمعة، باب الدعاء في الصلاة في آخر الليل، رقم (١٠٧٧).

العقدي من جديد إلى الوجود فقام الشيخ برده، والغريب في الأمر أنه احتج عليهم بقول ابن حزم الظاهري الذي يتفق مع جمهور الأمة في تنزيه الله تعالى من التجسيم، فبعدما أورد شرحه للحديث بأن النزول هنا هو فتح لقبول الدعاء، واستقبال توبة التائبين وختم مقاله بتنبيهه للظاهرية الحديثة إلى رأي ابن حزم هذا، حيث قال: هذا ما يقوله ابن حزم الظاهري في حديث النزول، وأين هذا من حشوية اليوم الذين يدعون الأخذ بالظاهر فيما يخرجهم من الملة؟! والله ولي الهداية [٢].

ولا غرابة في تبكيت الكوثري لهؤلاء على التجسيم لأن مرده إلى التفسير الظاهري للنصوص الدالة على العقائد، وقد حاولت الظاهرية الحديثة إحياء عقيدة المجسمة بنشرها مجموعة من الكتب في الباب ككتاب **النقض** للدارمي[٣]. الذي تصدى له الكوثري بالنقد مستنكرًا إباحة نشره من قبل الأزهر [٤] لما فيه من عقائد التجسيم [٥]. مستشهدًا بأقوال بعض الشيوخ التي أكد فيها أنه: لا يجوز أن يتحكم أولئك الجهلة في تفسير القرآن والحديث النبوي، ويحملوا الألفاظ على ظاهرها فيوقعوا الناس في التجسيم ولوازم التجسيم [٦].

وقد حارب الكوثري الظاهرية الحشوية بلا هوادة، كاشفًا عن مواطن خطئهم

---

(١) الإنصاف ابن السيد البطليوسي: (٨٢/١) تحقيق د. محمد رضوان الداية، الطبعة الثانية (١٤٠٣) دار الفكر بيروت.

(٢) المقالات (٥١-٥٢).

(٣) هو عثمان بن سعيد السجستاني المتوفى سنة (٢٨٢هـ) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (٣١٩/٣)، وهو غير الدارمي صاحب السنن المتوفى (٢٥٥هـ).

(٤) انظر استنكاره في المقالات (٢١٧).

(٥) انظر نماذج من عقائد التجسيم للدارمي ، المقالات (٢٢٧-٢٣٣).

(٦) المقالات (٢٢٦).

العقدي من وصف الله تعالى بما لا يجوز شرعًا ولا عقلاً كإثبات الحركة له والنقلة والحد والجهة والقعود والإقعاد، والاستلقاء والاستقرار [1].

وأمام هذا التيار التجسيمي في العقائد والآخر المغرق في التأويل اتخذ الكوثري طريقًا وسطًا بين الفريقين بتبنيه للعقيدة الأشعرية لاعتدالها ووسطيتها، وفي ذلك يقول الشيخ: والأشعرية هم العدل الوسط بين المعتزلة والحشوية، لا ابتعدوا عن النقل، كما فعل المعتزلة، ولا عن العقل كعادة الحشوية، ورثوا خير من تقدمهم، وهجروا باطل كل فرقة، حافظوا على ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، وملؤوا العالم علمًا [2].

* * * * *

---

(1) مقدمات الكوثري (٤٥).

(2) مقدمات الكوثري (٥٠).

المطلب الثالث : موقفه من خلال بعض القضايا الفقهية:

أرجع الكوثري الأزمة الواقعة في الفقه إلى الفهم الظاهري للنصوص الشرعية الذي فتح الباب أمام كثير من الأمراض العلمية في العالم الإسلامي كالتطفل على الإفتاء بغير علم، والدعوة إلى اللامذهبية كما سبق بيان ذلك، والانتساب إلى السلف زورًا، وفي جميع هذه السلبيات خالف أصحاب هذه النزعة الإجماع، فقد لاحظ الشيخ أن هؤلاء المتمجهدين قد استحدثوا آراء لهم شذوا بها عن جمهور الأمة، متمسكين بظواهر الألفاظ مما أسقطهم في أحكام مخالفة لروح التشريع الإسلامي، محطمين بذلك الكليات للدفاع عن بعض الجزئيات، وقد عانى الكوثري من صنيعهم هذا، وأورد في مقالاته الكثير من القضايا التي أثاروا حولها زوابع، وقد رد عليهم الشيخ ردًا حسنًا، ومن أمثلة هذه المسائل:

١-المحاريب:

أثار أصحاب النزعة الظاهرية ضجة محرمين اتخاذ المحراب في المسجد، وقد استنكر الشيخ التفاتهم لصغائر الأمور وتكبيرها على وجه يخل بكليات الشريعة حيث قال: من العجب أن نرى بين آونة وأخرى أناسًا يسعون جهدهم في إثارة ضجات حول مسائل تافهة، متغاضين عن موبقات ملأت البقاع، وأذت الشرع الإسلامي في جوهره، وصميمه [١]. وأورد أدلة دامغة في جواز اتخاذ المحاريب وقرر أن: "**المسائل الاجتهادية لا تتخذ مثار إنكار**" [٢].

٢-مسألة التوسل:

هذه المسألة ذات بعدين **أحدهما**: عقدي، **والثاني: فقهي** وفي كليهما كانت الظاهرية أو الحشوية الحديثة في نظر الإمام الكوثري على جانب كبير من الخطأ

---

(١) المقالات (١١٧).

(٢) المقالات (١١٧).

حتى أدى به الأمر إلى تأليف كتاب يفصل فيه القول عنونه بـ **(محق التقول في مسألة التوسل)** عرض فيه أدلة منكري التوسل وبين أنهم محجوجون بالكتاب والسنة والعمل المتوارث والمعقول، قال الكوثري: فإنا نرى طائفة من الحشوية يحاولون إكفار الأمة جمعاء بين حين وآخر بسبب أنهم يزورون القبور ويتوسلون إلى الله تعالى بالأخيار، فكأنهم بذلك أصبحوا عباداً للأوثان فحاشاهم من ذلك [1].

* * * * *

---

(1) تنظر مقدمة كتاب محق التقول في مسألة التوسل للكوثري.

المطلب الرابع: موقفه من خلال ترجمته لبعض الأئمة:

بناء على المواقف السابقة من البديهي أن يلقى الشيخ الكوثري هجومًا من قبل أصحاب النزعة الظاهرية في عصره [1]. ولاسيما وأن شوكتهم كانت قد قويت في عدة بلدان إسلامية متلبسين بحماة السنة وأتباع السلف، وقد مس هذا الهجوم الشيخ بشكل خاص [2]. وامتد إلى الأئمة الأحناف عامة بل إلى الأئمة عموما، فحاول الشيخ نهج طريق حكيم في الرد عليهم تمثل في قيامه بترجمة الأعلام الذين بخست الظاهرية حقهم واتهمتهم بالخروج عن الشريعة لمجرد اجتهادهم، ويتعلق الأمر بالأئمة الأحناف وعلى رأسهم أبو حنيفة النعمان وتلميذاه: أبو يوسف، ومحمد بن الحسن وقد أثنى أبو زهرة على عمله هذا.

قائلاً: أما اشتغال الكوثري بتراجم أئمة الأحناف من أمثال أبي يوسف ومحمد ابن الحسن، وزفر، والطحاوي، وابن الهمام، وغيرهم، ففضل كبير يعزى إليه، فقد درس الرجل الكبير أقوال هؤلاء الأئمة وسرد ما يعرفه من مبتكراتهم الفقهية الرائعة، ورد على تهافت من قاوموا بعض هذه الآراء بمنطق جيد لا يغلب، فليت أبناء المذاهب المختلفة يتجرءون لكتابة تراجم الأئمة من أعيان المذاهب، فتكون لنا ثروة علمية وسير تاريخية تنشئ جوًا فكريًا نحن في حاجة إليه في مضمار التشريع [3].

---

(١) ومن ذلك هجوم المعلمي اليماني على الكوثري في كتابه الموسوم : التنكيل بما في تأنيب الكوثري من أباطيل.

(٢) حاصرته التيارات الظاهرية في العصر الحديث فأصبح بموجب ذلك تحت طائلة الإقصاء والإبعاد عن مراكز القرار الثقافي والتعليمي بل عدت كتبه شبيهة بالهروين والكوكايين إن لم تكن أخطر لدى البعض، ينظر: مقدمة الطبعة الأولى من كتاب العلامة محمد بن زاهد الكوثري، وآراؤه، الدكتور عمار جيدل.

(٣) جزء من كلمة أبي زهرة في الشيخ الكوثري نقلاً عن مقدمات الإمام الكوثري (ص٣٠-

وهكذا ترجم الشيخ الكوثري لكثير من أئمة الحنفية كأبي يوسف القاضي (ت١٨٢هـ)[١]. ومحمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩هـ)[٢]. والإمام زفر (١٥٨هـ)[٣]. وأبي جعفر الطحاوي (ت٣٢١هـ)[٤]. وغيرهم وكان مقصوده عمومًا الدفاع عن أعلام الفقه الإسلامي ونفي الشبه عنهم، والدفاع عن أعلام الحنفية خصوصًا ولم يكن ذلك بدافع التعصب أبدًا وإنما ردًّا للحق إلى أهله، وهذا ما يؤكده تلميذه النجيب الشيخ أبو زهرة بقوله : ذاع عن الكوثري بغيًا دون حق، أنه شديد التعصب للمذهب الحنفي، وأنه يراه المذهب الحق، وأن ما عداه لا يرتفع إلى مستواه ، والحق أن الفقيه الكوثري قد درس الفقه الحنفي دراسة مستوعبة فاحصة، وأثر اتباعه والالتزام بأحكامه، وهذا مما لا غضاضة فيه، ولكن هجوم بعض الأدعياء على الإمام أبي حنيفة دون دليل، وحرصهم على نشر كتب منسوبة لبعض الأئمة تتضمن تجريح أبي حنيفة، خطأ لا يجب السكوت عنه، فتصدى الكوثري لتفنيد كل ما يروى عن أبي حنيفة من افتراءات[٥]. وقد جاء قلمه شديدًا على عدد من الأئمة من غير الحنفيين.

.(٣١

(١) ألف الشيخ الكوثري كتابًا خاصًا في ترجمته سماه: حسن التقاضي في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي، هذا الكتاب طبعته المكتبة الأزهرية للتراث.

(٢) ألف الشيخ الكوثري كتابًا في ترجمته سماه: بلوغ الأماني في سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني.

(٣) ألف أيضًا كتابًا خاصًا في ترجمته سماه : لمحات النظر في سيرة الإمام زفر.

(٤) ألف في ترجمته كتاب خاصًا سماه: الحاوي في سيرة الإمام أبي جعفر الطحاوي.

(٥) من كلمة أبي زهرة في الشيخ الكوثري نقلاً عن مقدمات الإمام الكوثري (ص٢٩-٣٠).

ومن خلال تراجم الشيخ الكوثري للأئمة الأحناف نستنتج جملة أمور منها:

ترجمته لهؤلاء الأعلام جاءت بعد ملاحظته حملة تنقيص وتشويه في حقهم قادها المتطفلون على العلم والعلماء، وأغلبهم من ذوي النزعة الظاهرية الرافضين للرأي والاجتهاد.

انتصاره للاتجاه الاجتهادي لهؤلاء الأئمة الجامعين بين الفقه والحديث، الناظرين في النصوص في ضوء المقاصد الشرعية مجتنبين النظرة السطحية الظاهرية.

دفاعه عن مشروعية أدلة جمهور الأمة من قياس واستحسان، في مقابل رفض الظاهرية لها وتكفير القائلين بها.

* * * * *

خاتمة

إن العلامة الكوثري هو أبرز من تنبه لخطورة ما يفعله الفهم السطحي الظاهري بالمسلمين وبدينهم، حيث وضع أصبعه على موطن الضعف عند كثير من المتعلمين وأتباعهم من العوام وتصدى للنزعة الظاهرية بطريقة علمية تنم عن عمق في الفهم، وعلو شأن في العلم، وترفع في الأدب، فهو وإن هاجموه بعنف من سب وشتم وتكفير لم ينزل إلى مستواهم، وإنما حاول مخاطبتهم علميًا رائمًا بُرْأَهُمْ من تلك النعرة السلبية.

آخذًا بأيديهم إن شاءوا إلى الحلقة العلمية الهادئة، ومعلمًا لهم كيفية ترتيب الأدلة الشرعية، ومنبهًا لهم على طريقة السلف الحقيقية في البحث العلمي، ومؤدبًا لهم على سلوك احترام الأئمة، وعلى قبول الخلاف في الفروع دون تبديع ولا تكفير.

إن موقف الكوثري من النزعة الظاهرية كان دفاعًا عن عقيدة أهل السنة وفقههم وطريقتهم في الاستنباط، حماية لهم من التنطع والتشدد، وناهجًا بهم طريق العدل الوسط حيث لا إفراط ولا تفريط.

وأخيرًا: ننبه السادة الباحثين إلى ضرورة العناية بتراث هذا العلامة ولاسيما في عصرنا هذا حيث تطورت النزعة الظاهرية لتمتد إلى دائرة التنفيذ لكثير من تبديعاتها وتكفيراتها، حتى أساءت إلى مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها، فلنجعل من تراث الكوثري العلمي دليلاً ومرشدًا إلى النظر في قضايا الشرع في ضوء كلياته المقاصدية، وتجاوز تلك التمسكات الجزئية.

* * * * *

الإمام الكوثري وسِجَالاته العلمية في الصحف والمجلات
مع الكشف عما لم يُجمَع من مقالاته

إعداد

أ.إياد أحمد الغوج
باحث في الدراسات الإسلامية - الأردن



مقدمة البحث

عندما هاجر الإمام محمد زاهد الكوثري من بلده تركيا إلى مــصر ســنة (١٩٢٢م) كان في أوج نضجه العلمي وقمة عطائه في البحث والتــأليف، وكــان التزامه الشديد بمنهجه في العلم والحياة مع عارضته القوية في الجدل، سببًا لحدوث دوائر من السجال العلمي، الهادئ تارة والعنيف تارات أخرى، وكان الكوثري فيها المناظر الذي لا يجارى، لما اجتمع فيه من الملكات العلمية والأدبية والشخصية.

وقد سجلت المجلات العلمية السيارة بمصر القسط الوافر من تلك المساجلات العلمية، بالإضافة إلى احتوائها على ما كان يكتبه الإمام في المناسبات الدينية أو يؤلفه ابتداء من البحوث العلمية، وأما الشطر الآخر من مساجلات الإمام فهو ما دونه في مؤلفاته ورسائله المستقلة، والذي يخصُّ بحثنا هذا هو الشطر الأول الخاص بالصحف والمجلات، حيث يتناول البحث بالوصف والتحليل هذا الجانب النشط الذي استمر في حياة الإمام أكثر من عقدين من الزمان (١٣٤٨هـ- ١٣٧١هـ، ١٩٢٩-١٩٥٢م).

محتويات البحث:

المقدمة:

تمهيد: الزمان والمكان (القاهرة في مطلع الثلاثينيات حتى منتصف الخمسينيات).

الفصل الأول: الإمام الكوثري ومكانته العلمية في مصر.

الفصل الثاني: التعريف بالمجلات التي كتب فيها الإمام.

الفصل الثالث: الموضوعات التي تناولتها مقالات الإمام.



تمهيد

الزمان والمكان

(القاهرة في مطلع الثلاثينيات حتى منتصف الخمسينيات)

تعد هذه الفترة التي عاشهاالإمام الكوثري في مصر فترة انتقالية في أحوال الأمة الإسلامية آنذاك، فإن كثيرًا من الأحداث الكبرى المؤثرة وقعت في تلك السنوات، على مستوى مصر والعالم الإسلامي أجمع، ففي عام ١٩٢٤م، سقطت دولة الخلافة العلية، الأمر الذي واكبه وقوع كثير من البلاد العربية والإسلامية تحت نير الاستعمار، وما في ذلك من صنوف العذابات الحسية والمعنوية بعد أن فقد المسلمون الخلافة التي كانت بمثابة الرأس من الجسد.

وقد عاصر الإمام الكوثري فترة المخاض في بلده تركيا إلى لحظة السقوط فالتداعيات، وقضى عقدين من حياته في مصر، كان فيها عهد الملك فاروق، وظهور الأحزاب السياسية بمصر، وطفو النزعات القومية والمذهبية على السطح، ومرور النزاع بين القصر والتيارات الشعبية بمراحل المد والجزر، ونشوب عدد من الثورات الداخلية، وعبث أيدي الإنجليز وغيرهم خلال ذلك كله بأحوال البلاد.

لقد كانت مصر رغم ظروف الفترة الحالكة حيوية الحركة، غنية الفكرة، فيها بقية من نوابغ رجال الفكر والسياسة والدين والأدب، ونشطت فيها حركة الصحافة، وكانت منبرًا حرًّا بدرجة كبيرة رغم المخاض السياسي، وكان كل أديب أو عالم يرنو لإيصال كلمته ودعوته للجمهور يقصد أرض الكنانة، حيث الصحافة والمطابع العظيمة، والجمهور الواسع، والقراء النقدة، والساحة الأوسع للجدل والحوار، وحيث كبريات المعاهد العلمية، وعلى رأسها الجامع الأزهر الذي كان له الصيت العلمي المنقطع النظير إلى عهد قريب فضلاً عن أن مصر كانت خزانة كبرى

للمخطوطات والكتب والتآليف، الأمر الذي يعكس مكانتها العلمية عبر الأحقاب.

واستمرت مصر منبعًا للكلمة، ومسرحًا للفكر الحر، حتى سقطت الملكية سنة (١٩٥٢م) على يد الضباط الأحرار، فباد عهد الحرية، وحل القمع والاستبداد، ومد الإلحاد أنبوبًا في البلاد، وفشا الزيف الإعلامي ودخلت الأمة مرحلة مباينة تمامًا لكل ما عاشته من عهود خلت، ولعل مشيئة الله سبقت ألا يعيش الإمام ذلك العهد الأخير فلا تزداد مرارته وأساه.

* * * * *

الفصل الأول

الإمام الكوثري ومكانته العلمية في مصر

أسلفت أن أرض الكنانة كانت في ذلك العهد اللسان الناطق لكل ذي دعوة فكان من حل مصر طار ذكره، وعُرف قدره، وتيسرت له سبل التعبير عن رأيه وأفكاره، فالصحف والمجلات تكاد لا تعد كثرة، والجمهور واسع النطاق والبلد قبلة الوافدين من طلاب العلم والأدب، وفي المعاهد العلمية بقية من جيل الرواد الكبار.

حل الإمام الكوثري مصر، ولم يكن يُعرف قبلها في الأوساط العلمية العامة، فلقاطني دار الخلافة العلية آنذاك جوهم الفسيح الهادئ، سنين قضاها الإمام في دياره متعلما فعالما ومعلما، تمت فيها ملكاته وعلومه بأناة، على قدم من الرسوخ، فلما هاجر إلى مصر دخلها كنزًا مخفيا، ولم يلبث هذا الكنز أن لفت الأنظار ثم بهرها، وإن من سعد العالم أن تجد كلمته المخلصة سبيلها إلى الآذان والقلوب، وهكذا كان.

إن الحديث عن مكانة الإمام في أهل عصره طويل الذيل، فاقتصرت على تصوير مكانته في عيون أعيان المصريين الذين وفَى المخلصون منهم للإمام، ورعوا مكانته حق رعايتها، فأقتطف نبذًا من كلماتهم في ذلك.

العلامة الشيخ محمد أبو زهرة:

قال رحمه الله: لا أعرف عالما مات فخلا مكانه في هذه السنين كما خلا مكان الإمام الكوثري لأنه بقية السلف الصالح، كان عالمًا يتحقق فيه القول المأثور:

"**العلماء ورثة الأنبياء**"، عرف علمه العلماء، وقليل منهم من أدرك جهاده، وقد كان من المجددين بالمعنى الحقيقي لكلمة التجديد، قدوة للعَالِم المسلم [١].

العلامة حكيم الإسلام يوسف الدجوي:

كان الدجوي رَحِمَهُ اللَّهُ من صدور علماء مصر، وكان بينه وبين الإمام الكوثري المودة الخالصة، والأخوة الصادقة، وهو الذي ألزم الإمام بالانتقال من منزله بالعباسية إلى حيث يقيم الدجوي في عزبة النخل، خشية عليه من وقائع الحرب العامة [٢]. وصف الدجوي رَحِمَهُ اللَّهُ الإمام الكوثري في خطاب وجهه إليه بـــ (فضيلة الأستاذ الجليل، والعلامة النبيل، السيد محمد زاهد... سلامًا واحترامًا وإكبارًا وإعظامًا) [٣].

---

(١) قاله الشيخ أبو زهرة في الكلمة التي كتبها بعد أكثر من عام من وفاة الإمام، وقد نشرت في صدر المقالات وغيرها.

(٢) كما سمعت ذلك من أستاذنا الشيخ أحمد مختار رمزي نقلاً عن الشيخ عمر وجدي أحد تلامذة الكوثري.

(٣) نشرت مجلة المسلم التي كان يصدرها العالم الصالح السيد محمد زكي الدين إبراهيم نص الخطاب المشار إليه (ص٢٠-٢٣) من العدد عن نص الخطاب الذي نشره مستقلاً حسام القدسي الكتبي المعروف في ١٤ شعبان سنة ١٣٤٨هـ.

العلامة الشيخ علي سرور الزنكلوني:

قال رحمه الله فى رسالة وجهها إلى الإمام حول بعض المسائل العلمية:

لم تزدني قراءتي لكتاب الدارمي [١]. واطلاعي على مقالاتك المسددة، إلا ثقة بك، وإعجابًا بآثار قلمك النافعة الناجعة، وإيمانًا بفضلك وعلمك ودينك، وقد عرفت ذلك كله من معاشرتك الطويلة، منذ بزوغ شمسك في سماء مصر، وتشرف البلاد بمقدمك الكريم، واستقبال فضلك العظيم [٢].

العلامة محمد إسماعيل عبد رب النبي:

قال رحمه الله واصفًا الإمام: البحاثة اللوذعي، والمؤلف الراسخ في العلم، الواسع الأفق، والمفكر العبقري، والمناظر الذي لم يقهر قط في حياته، وأقدر ناصر ومناضل عن السنة النبوية، صاحب المؤلفات القيمة الممتعة في كل علم، الذي انتهت إليه الزعامة في علوم السنة.

ويقول: أستاذنا الكوثري كان عالمًا عالميًا، قام بواجبه في خدمة الإسلام وأدى رسالته العلمية على أكمل وجه، وفتح في مصر مدرسة علمية فكرية، وترك من المؤلفات ثروةً خالدة [٣].

---

(١) من رسالة الشيخ الزنكلوني نشرتها مجلة الإسلام بعنوان : خطابٌ كريم من عالم كبير إلى عالم كبير، في العدد (٣٣) الجمعة (٢٢ شعبان ١٢٥٨هـ) ٦/١٠/١٩٣٩م.

(٢) وهو كتاب الرد على بشر المريسي وقد تعرض الإمام إلى نقده ونقد ناشره حامد الفقي في عدة مقالات.

(٣) مقدمته للمقالات (ص خ).

العلامة الفقيه محمد يوسف موسى:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: الشيخ محمد زاهد الكوثري، خير من عرفتُ من العلماء رواية ودراية، ومن أبصرهم بالعلوم الإسلامية ومراجعها الأصيلة، ومن أكثر الناس تواضعا وحبًا للعلم، وعملاً على نشره وتوجيه من يتصل به [1].

الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف:

كتب إليه في سنة (١٣٦٧هـ -١٩٤٨م): إلى إمام الحفاظ وأمير المؤمنين في الحديث، وحجة الإسلام، وعالم الدنيا، المتثبت المتقن الفهامة، التقي الزاهد، الأستاذ الكبير، شيخ شيوخنا، الشيخ محمد زاهد الكوثري، أمد الله في حياته وأبقاه سيفًا يذبُّ عن الإسلام [2].

ويطول نقل كلمات المصريين في الإنباء بمكانة الإمام، فأختم بكلمة معبرة عن حال الإمام في ديار مصر، قالها الأستاذ المؤرخ زكي محمد مجاهد صاحب **الأعلام الشرقية:**

وتعرف عليه الأمراء والوزراء، وشيخ الأزهر الشريف وجميع العلماء بمصر، وكان منزله بالعباسية كعبة يحج إليها كل هؤلاء من جميع البلاد الشرقية

---

(١) الأموال ونظرية العقد في الفقه الإسلامي، تأليف العلامة الدكتور محمد يوسف موسى. صفحة الإهداء (ص٥).

(٢) عن صفحة الغلاف الداخلي لكتاب : المختصر في علم رجال الأثر، بخط مؤلفه الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف المدرس بكلية الشريعة الإسلامية والنسخة في خزانة أستاذنا الشيخ محمد أمين سراج متعه الله بالعافية، أهداها إليه الإمام الكوثري.

والغربية، وكان له في قلوب الناس منزلة قلَّ أن يفخر بمثلها عالم من علماء المشرق المحدثين إلا النادر اليسير [١].

---

(١) الأخبار التاريخية في السيرة الزكية . لزكي محمد مجاهد (ص١٣٠).

الفصل الثاني

التعريف بالمجلات التي كتب فيها الإمام وصلته بأصحابها

نشر الإمام الكوثري مقالاته في عدة مجلات علمية إسلامية، متخيرًا منها التي تتمشى مع نواحي مقالاته[١]. ولم يكن يقبل بالكتابة لصحفٍ وراء البحار[٢]. لا يعرف توجُّهها، وهذا غاية في اليقظة وحسن التحفظ.

نذكر هنا المجلات التي نشرت فيها مقالات الإمام، مقرونة بالتعريف ببعض تاريخها وأشخاص مؤسسيها وما نشرته للإمام:

١-مجلة الإسلام: وهذه المجلة هي التي استأثرت بجل مقالات الإمام، وهي صحيفة إسلامية أسبوعية جامعة.

قال الأستاذ أحمد خيري: اختص الإمام الكوثري، مجلة الإسلام ثم الشرق العربي بمعظم ما نشر [٣].

تأسست مجلة الإسلام سنة ١٩٣٢، على يد الأستاذ أمين عبد الرحمن، وكان رجلاً آية في النشاط، على صلاتٍ طيبة مع كثير من الشخصيات العلمية، وكانت له مطبعة تجارية نشطة، هي التي كانت تصدر المجلة وتقوم بأعمال الرجل الأخرى

---

(١) كما قال تلميذه الأستاذ البحاثة أحمد خيري رحمه الله في كتابه الإمام الكوثري (ص٤٩).

(٢) كما صرح الإمام نفسه بذلك في مقاله (حول التقريب بين المذاهب) (ص١٢٧).

(٣) الإمام الكوثري تأليف تلميذه الأستاذ البحاثة أحمد خيري (ص٤٩)، ولأحمد خيري قصيدة في معاوية مشهورة.

من مطبوعات تجارية وأختام ونحوها.

استطاع أمين عبد الرحمن بما أوتيه من شخصية اجتماعية ودماثة، وجرأة وحركة، أن يستقطب للكتابة في مجلته كثيرًا من أعلام علماء مصر، واستنطق بسمعته الجيدة كثيرًا من الشخصيات الكبيرة بالثناء على مجلته، التي أصبحت في زمن وجيز من أهم المجلات الإسلامية في وقتها. وقد استمر يعمل على إصدار مجلته تلك حتى أوكل إدارتها ورئاسة تحريرها إلى نجله محمد أمين عبد الرحمن واستمرت المجلة في الصدور حتى سنة ١٩٧٤ سنة آخر عدد وقفتُ عليه من أعداد مجلة الإسلام.

لا تكمن أهمية مجلة الإسلام فيما نشرته من مقالات الأعلام فحسب، بل فيما كانت تنشره من وثائق وتسجيلات لمجريات الحوارات الدائرة على الساحة الإسلامية العلمية آنذاك، وقد حفظت عدة وثائق نادرة من الضياع بنشرها في أعدادها تلك.

ومع تقدير الإمام **لمجلة الإسلام** واختصاصه لها بجل مقالاته، وثنائه عليها في كثير من المناسبات، إلا أن ذلك لم يمنعه من انتقادها إذا خالفت الصواب أحياناً في اختيار مادة ما تنشره، كما انتقدها على صفحاتها عندما نشرت مقالة محمود خطاب السبكي في مسألة المحاريب [1].

٢-**مجلة الشرق العربي:** مجلة أسبوعية تأسست سنة ١٣٦٥ – ١٩٤٦، ومؤسسها أيضًا هو الأستاذ أمين عبد الرحمن مؤسس سابقتها **(الإسلام)** وقد تابع الإمام نشر مقالاته عند أمين عبد الرحمن بعد انتقال الأخير إلى **(الشرق العربي)** فقد توقفت **(الإسلام)** لسبب ما، فبادر أمين عبد الرحمن بتأسيس **(الشرق العربي)** ثم

---

(١) المقالات (ص١٥).

تابع ابنه محمد إصدار (**الإسلام**) حتى فترة متأخرة كما تقدم (سنة ١٩٧٤م) وقد بدأ صدور (**الشرق العربي**) سنة ١٩٤٦م ، ١٣٦٥هـ. فواكبت السنين الخمس الأخيرة من حياة الإمام، وقد وقفت حتى ساعة كتابة هذا البحث على أصول ست مقالات نشرتها (**الشرق العربي**) للإمام.

٣-**مجلة هدي الإسلام**: وهي صحيفة أسبوعية سياسية أدبية جامعة، أسسها الأستاذ الأديب المؤرخ حسن قاسم سنة ١٩٣٤، وبقيت المجلة في حيز الصدور عقدًا ونيفًا من الزمان بحسب الأعداد التي وقفت عليها من المجلة.

وقد أعادت هذه المجلة نشر بعض مقالات الإمام التي سبق نشرها في مكان آخر، وانفردت بنشر ٣ ثلاث مقالات للإمام لم تنشر في غيرها، وسيأتي توثيق تلك المقالات الثلاث في الفصل الخاص بالمقالات المستدركة.

٤-مجلة النذير: وهي لسان حال جماعة شباب سيدنا محمد ﷺ الجماعة المنشقة عن جماعة الإخوان المسلمين سنة ١٩٤١م، وكان يرأس تحريرها الأستاذ حسين عطية رَحِمَهُ اللهُ وقد حلت الجماعة وأقفلت المجلة بدخول العهد الناصري، لكنها عادت للصدور باسم آخر هو (صوت الإسلام) واستمرت (صوت الإسلام) إلى أوائل الثمانينيات ، حتى أسدل الستار على الجماعة التي لم يبق منها الآن سوى أثر بعد عين [١].

نشرت مجلة (**النذير**) مقالات قليلة للإمام في حياته وبعد وفاته، وكلها سبق نشرها في مجلة الإسلام، عدا كلمة واحدة حول تقييد الطلاق وتعدد الزوجات.

---

(١) ملخص من بحث للكاتب بعنوان: شباب سيدنا محمد وصفحة من تاريخ الجماعات الإسلامية في مصر. غير منشور.

٥-**مجلة المسلم**: مجلة دينية شهرية أنشأها العالم الصالح المربي الشيخ محمد زكي الدين إبراهيم، أحد الآخذين عن الإمام، وهذه المجلة هي لسان حال جماعة العشيرة المحمدية بالقاهرة، الجماعة الصوفية الشاذلية، إحدى خير طرق مصر المتشرعة، ومؤسسها هو الشيخ محمد زكي الدين المذكور.

تأسست المجلة سنة ١٣٧٠ ، ١٩٥١ ولا تزال تصدر حتى اليوم، وقد نشرت بعض مقالات ومقتطفات للإمام لكنها كلها مكررةٌ سبق نشرها.

فيما عدا هذه المجلات الخمس ، لم أجد مقالات للإمام الكوثري، سوى أخبار ورثاءات وبعض بحوث عن سيرته، ولسنا بصدد ذلك، ولستُ أعدُّ هذه نتيجة نهائية، فلا تزال هناك دوريات مصرية عاصرها الإمام لم أتمكن من الكشف عنها بعد، وإن كان الغالب من استقرائي السابق ودراستي للمقالات أنه لا يتوقع وجود مقالات في غير المجلات المذكورة.

* * * * *

الفصل الثالث

الموضوعات التي تناولتها مقالات الإمام

الإمام الكوثري عالم ديني متخصص في العلوم الشرعية وما يتصل بها من بحوث تاريخية وأدبية، ومع تخصص هذه المقالات تتنوع موضوعاتها، لأن كاتبها إمامٌ امتلك ناصية العلوم، فيطيعه قلمه في أي فن شاء الكتابة فيه، وبحق كانت مقالاته شاهد صدق على طول باعه في جميع علوم الإسلام كما يقول العلامة البنوري رحمه الله تعالى (١).

وتدور مقالات الإمام ومعالجاتها العلمية في فلك الموضوعات الآتية (٢):

١-**الفقه الإسلامي وأصوله:** وقد تناول الإمام في مقالاته بالإيضاح المعلل المدلل كثيرًا من مسائل الفقه التي كانت محل جدل آنذاك، فكان لمقالاته الوقع البليغ في الجمهور، لميزة هامة، هي أنه كان يحيط في كتاباته بمدارك الفقه ومذاهب الفقهاء، ويقرر دلائل المسائل على تنوعها من حجج نصية أو قياسية استنباطية، محليًا بحثه بتحليل واقع الحال، والتنبيه على ما يكتنف تلك المسائل من مخاطر في التطبيق.

ومن أهم ما تمتاز به مقالات الإمام في هذا الجانب أنها كانت تؤسس في

---

(١) في تقدمته للمقالات (ص ح).

(٢) جعلت من خلال دراستي هذه ترقيمًا متسلسلاً لكل المقالات بدءً من الرقم (١) لأعرف مجموعها الكامل الذي بلغ (١٠٦) مقالاً، وكي يسهل إحصاء عدد المقالات في كل موضوع كتب فيه الإمام، وتعدادها بأرقامها تلك عند كل قسم .

خضم الجدل الفقهي معالم المنهج الصحيح في التعامل مع مسائل الفقه، وتقرر القواعد الأصولية الصحيحة التي ينبغي الاحتكام إليها، وتوضح بجلاء أصول التشريع الإسلامي وتاريخه وأدواره، وأثر ذلك على البحث الفقهي.

ومن المسائل الفقهية التي تناولها الإمام: الوقف الأهلي (ص٢٠٠) وصرف الزكاة للأعمال الخيرية العامة (ص١٨٨)، وتقييد الطلاق وتعدد الزوجات (ص٢١٦-٢٢٩)، والطلاق الثلاث (ص١٣٨)، وتعليق الطلاق (ص١٤٣)، وشعار أهل الذمة (ص٢٣٤)، ومسألة المحاريب (ص١٤٥)، وبناء المساجد على القبور (ص١٥٦)، والتوسل (ص٣٧٨)، وفي العبادات: الصلاة بالنعال ودون تغطية الرأس (ص١٧٠)، واجتماع الجمعة والعيد (ص١٦٠) وغيرها.

ومن المسائل الأصولية: الاجتهاد والتقليد (ص١٢٩ ، ١٦٩) ونسخ الأحكام وتغييرها (ص٩٧)، ومرجعية الإيجاب والتحريم (ص١٠٥)، والعرف والمصلحة، (ص٩٤-٩٥-٢٥٨-٢٦٣) ومعنى تغير الأحكام بتغير الأزمان (ص٩٨)، والمفهوم الصحيح للتجديد، وأنه لا يتضمن الابتداع في العبادات باسم الإصلاح (ص١١٠-١١٢)، والإفتاء : قواعده وأصوله وخطورة التسرع فيه (ص١٣٨-١٤٤)، وغيرها.

وتحدث الإمام بكلام جامع حول تاريخ المذاهب الفقهية، (ص١١٩-١٢٣)، لكن في غضون الكلام عن مسألة تقريب المذاهب التي صنفت في هذا البحث ضمن مقالات العقائد الإسلامية وفرقها، عدد هذه المقالات الفقهية والأصولية (٢٥ مقالة)[١]. وتشكل ما نسبته ٢٤% من مجموع المقالات، ويكون الفقه وأصوله صاحب المساحة الأوسع في مقالات الإمام.

---

(١) وأرقامها تلك عند كل قسم. وأرقامها من ١٦ حتى ١٩ ثم من ٢٤ حتى ٤٤ على التسلسل.

٢- **علوم القرآن والتفسير**: كان الإمام في دار الخلافة أستاذ العلوم القرآنية في معهد التخصص في التفسير والحديث [١] ومدرس طبقات القراء والمفسرين[٢] وله في هذا المجال بحوث عميقة وباعٌ فسيح، وكم يأسف الباحثون على ضياع كتابه العظيم **(المدخل العام لعلوم القرآن)** الذي هو أهم مؤلفاته على الإطلاق [٣]. وليس في تصانيف الإمام ما هو أضخم من هذا الكتاب الواقع فى مجلدين، وكان الإمام مع معرفته الكبيرة بعلوم القرآن والتفسير يعنى بالاطلاع على ما يكتبه المستشرقون في هذا الباب، ليرد عليه وينبه إليه الطلبة [٤] عندما كان يدرس التفسير في اسطنبول.

كتب الإمام في هذا المجال أربع مقالات صدرت بها المقالات المطبوعة[٥]. فضلاً عن آرائه في علوم القرآن والتفسير التي وردت فيه تضاعيف مقالاته الأخرى، وهذا العدد من المقالات ربما يبدو غير متناسب مع اختصاص المؤلف في هذا العلم، لكن إذا علمنا أن كثيرًا من مقالات الإمام كتبها لمناسبة أو حادثة استدعت ذلك، تبين أن قلة عدد تلك المقالات ليس معيارًا لاستظهار التخصصات العلمية للإمام.

ومن حيث الإحصاء فإن المقالات المذكورة تشكل ما نسبته ٣% من مجموع المقالات المطبوعة.

---

(١) كما هو مثبت على غلاف مقالاته (ص١).

(٢) ملحق التحرير الوجيز فيما يبتغيه المستجيز (ص٩٥).

(٣) الإمام الكوثري لأحمد خيري (ص٣٨).

(٤) الإحسان في تعقب الإتقان للعلامة السيد عبد الله بن الصديق الغماري، ص٣.

(٥) وأرقامها: من ١ حتى ٤ على التسلسل.

٣- **علوم الحديث ونقد الأخبار**: لعل صبغة المحدث هي أشهر وصف عُرف به الإمام، خصوصًا فن الجرح والتعديل ومعرفة الرجال، وقد تناولت مقالاته بالإضافة لنقد الرجال: تمحيص درجات الروايات صحة وضعفًا، وتقرير مباحث من أبواب المصطلح، خصوصًا مناهج المحدثين وشروطهم.

وقد ظهرت المشاركة الحديثية في المقالات بقسط جيد، في ١٥ مقالة [١]. تشكل ما نسبته ١٤% من مجموع المقالات ، فضلاً عن أبحاث حديثية تعرض لها في غضون مقالاته الأخرى يستفيض فيها أحيانًا ، كبحثه في مسألة اجتماع العيد والجمعة (ص١٦٤-١٦٨)، وبحثه في مسألة المحاريب (ص١٤٩-١٥٣-١٥٤)، ومسألة الصلاة بالنعال (ص١٧٩-١٨٥)، والأدلة النقلية للتوسل (ص٣٨٨-٣٩٦).

أما مقالته في إحياء علوم السنة بالأزهر (ص٥٦٥-٥٧٧)، التي ختمت بها المقالات فصورة جلية للمنهج الحديثي المتكامل لدى الإمام.

٤- **العقائد الإسلامية بفرقها ومذاهبها القديمة والمعاصرة**، والرد على مخالفي أهل السنة: من الوهابية: شغل هذا الجانب المساحة الأكبر من المقالات، فعدد ما كتبه الإمام في هذا الصدد هو ٢٤ مقالة [٢]. أي ما نسبته ٢٣% من مجموع المقالات.

وجاء نحو النصف من هذه المقالات في سياق الرد على بعض معاصريه، خصوصًا أجلاف الوهابيين كحامد الفقي وعبد الله القصيمي، فتميزت بالنقد اللاذع وشيء من الشدة التي كان لها موجبها.

---

(١) أرقامها من ٥ حتى ١١ على التسلسل ثم ٢٠-٢١-٥٥-١٠٦.

(٢) وهي المقالات ذات الأرقام : ٢٢-٢٣-٤٥-٤٦-٤٧-٧٨-٧٩-٥٠-٥١-٥٢-٥٣-٥٤-٥٦-٥٧-٥٨-٥٩-٦٠-٦١-٦٢-٦٣-٦٤-٦٥-٦٦-٦٧.

وتناول الإمام الرافضة بالحديث (ص١٢٣-١٢٨)، بكلام محكم حكيم، يبرز بُعد نظر الإمام وعميق فكره في مسألة شائكة للغاية هي تعايش السنة والشيعة والسبيل الأصلح إلى ذلك.

كما تناول بالنقد تيار اللامذهبية بطائفتيه، دعاة التجديد وأدعياء السلفية (ص١٢٩-١٣٧)، خصوصًا الأولى، وهم جماعة الشيخ محمد عبده ومن لفَّ لفيفه.

٥- **التاريخ الإسلامي والسير والتراجم ونحوها**: ونصيب هذا الجانب من المقالات ١٩ مقالة [1].، كتب فيها الإمام تراجم كاملة لأعلام غلب الجهل بسيرهم، لنأي الديار، وهم جماعة من علماء الدولة العثمانية العلية: كاتب جلبي، وإسماعيل حقي، والكلنبوي، كما تناول تراجم بعض معاصريه بمناسبة رثائهم، كصديقه العلامة صائب سنجر، والشيخ الدجوي وراغب الطباخ، وأمين الخانجي الكتبي ومصطفى أبو سيف الحمامي، وطائفة أخرى تناولت جوانب من سير بعض الأعلام تصحيحًا وتوضيحًا ونقدًا، وأخيرًا نخبة من الأخبار التاريخية المنهضة للهمة من أنباء العلم والعلماء.

وتشكل مقالات هذا القسم ١٨% من مجموع المقالات.

يضاف إلى ما تقدَّم:

٦- **المناسبات الدينية**: كتب الإمام على مر عدة أعوام مقالات تكرر موضوعها بتكرر المناسبة الدينية، فكتب ٤ مقالات بمناسبة المولد النبوي الشريف، ومقالتين بمناسبة الإسراء والمعراج، و٨ مقالات بمناسبة الهجرة النبوية، فيكون مجموع مقالات هذا القسم ١٤ مقالة، وتشكل ما نسبته ١٣% من مجموع المقالات.

٧- **مقالات اجتماعية**: وهي خمس مقالات اجتماعية جعلها جامعو المقالات

---

(١) وأرقامها: من ٨٢ حتى ١٠٠ على التسلسل.

في آخر مجموع المقالات [١]. وتشكل ما نسبته ٤% من مجموع المقالات.

الفصل الرابع

المنهج العلمي للإمام في كتابه مقالاته

من خلال معايشتي لمقالات الإمام ومعاودة النظر فيها المرة تلو الأخرى، تجلت لي الملامح الآتية لمنهجه العلمي في الكتاب، وهي:

١-**يحتشد للكتابة ويعطيها حقها**: ويجمع لها جراميزها، فلا ترى في كتابته علائم الارتجال، ولا شغور الثغور، يجمع لها نوادر النقول وشوارد النصوص من حصيلة مطالعاته وبحثه، من المصادر المخطوطة والمطبوعة على حد سواء، ويستوفي البيان بعد ذلك من جل الجوانب، بعبارة مسهبة أو إشارة مقتضبة بحسب ما يقتضيه المقام، وكان من ثمرة هذا الاحتشاد والإتقان، أن أفردت بعض مقالاته بالطبع لوفائها في موضوعها، وجمعها أطراف البحث كـ **(محق التقول)**، و**(اللامذهبية)**، و**(رفع الاشتباه)**.

كفى وشفى ما في الصدور ولم يدع لذي إربة في القول جدًا ولا هـزلا [٢]

٢- **يقوم في حجاجه العلمي على الأدلة** المقررة من المعقول والمنقول، التي تقوم بمثلها البينـات الواضحـات على رءوس الأشهـاد دون الأمـور الذوقيـة

---

(١) وأرقامها من ١٠١ حتى ١٠٦ على التسلسل.

(٢) استشهد بهذا البيت في حق الإمام العلامة محمد يوسف البنوري، في مقدمته للمقالات (ص هـ).

أو الوجدانية [١].

٣- **يعتني بتخريج أي حديث يرد في بحوثه** حديثية كانت أو غير حديثية، غالبًا، ومن أمثلة ذلك: تخريجه حديث **(ما رآه المسلمون حسنًا)** (ص١٠٢) في تضاعيف بحث أصولي، ويبين منهجه بوضوح بقوله: عقب **تخريجه** حديث: **(إذا أتى عليَّ يومٌ** ...) وبيانه لوضعه (ص١١٤)، قيامًا بواجب الرد على من احتج بذلك الحديث الواهي.

٤- **يحيل إلى بحوثه الأخرى الموسعة** في موضوع البحث، سواء في كتبه، أو تعليقاته، أو مقدماته على الكتب، أو مقالات أخرى له، فإن المجلات لا تسع لبسط القول في البحوث العلمية المتشعبة، كما يقول الإمام نفسه في **(المقالات)** (ص٢٥) وكثيراً ما تقع مثل هذه الإحالات في المقالات، ومن أمثلتها: إحالته إلى كتابه في علوم القرآن (ص٨) وإحالته إلى مقالات، أخرى له (ص١٩) وإحالته إلى مقدماته للكتب (ص١٢٣، ١٠٠).

٥- **تخلو كتاباته عن الحشو**: والافتتاحيات الفارغة، وما يمكن الاستغناء عنه من الكلام، بحيث يكون كلامه كله لبابًا، حتى قال العلامة البنوري كلمته العظيمة: لا يمكن لأحد أن يلخص كلام الإمام الكوثري [٢].

٦- **يفتتح المقالات غالبًا ببيان السبب** الداعي إلى كتابتها، وكثيرًا ما يختمها بتلخيص المقصود منها، كقوله مثلاً في ختام عدد من المقالات: وصفوة القول ... كذا وكذا. مثاله: (ص ١١٢-١٠٤).

٧-**يتيقظ لمواقع الكلام** ومدلولاته ويتثبت من النقل وطريقه، فهو في الغاية

---

(١) نص على ذلك العلامة البنوري في تقديمه للمقالات ص (ز).

(٢) قالها في تقدمته للمقالات ص (ز).

دقة وإحكامًا، ويبدو للقارئ بوضوح أنه يتخير كلماته بعناية شديدة [١].

٨- **يعتني بالتنبيه إلى نوادر المخطوطات:** ويعرف بها، وهذا كثير في المقالات، ومن أمثلته تعريفه بــ **(حسن التنبه)** للنجم الغزي وحثه على طبعه (ص٧٠) وتعريفه بكتاب **(الجمع بين التقوى والفتوى)** لأبي العلاء الرازي (ص١٢٢-٤٩٨-٤٩٩) وتعريفه بمخطوطة كتاب **الإكسير** للطوفي (ص٣٤) وغير ذلك.

٩- **يجتنب التصريح بأسماء الأشخاص** خصوصًا في معرض النقد، إلا إن كان في ذلك فائدة ظاهرة فليس في رده أي توجه شخصي، لأن الفكرة هي التي تهمه كما نص على ذلك صريحًا بقوله (ص٩٧): إنما يهمني الرأي نفسه كائنا من كان القائل. ومن أمثلة ذلك : تبيينه في (ص٣٦) للموضوع العلمي بيانًا شافيًا مع إعراضه عن ذكر اسم الكاتب أو المتعقب، وكذلك استدراكه على السيد عبد الله الغماري دون التصريح باسمه (ص٤٨) ورده على السيد أحمد الغماري ردًا مستوعبًا شديدًا في مسألة الصلاة بالنعال دون التصريح باسمه (ص١٧٤-١٨٧) وتعريضه بأحمد أمين دون ذكر اسمه (ص١٣٥) ومدح عالمًا جليلاً وجه إليه سؤالاً دون أن يذكر اسمه (ص٥٣) وسمى مردودًا عليه في سائر المقالة بــ (صاحب التوقيع) (١٥٦) وهناك أمثلة أخرى عديدة.

١٠- **يقدر جهود معاصريه:** من العلماء ويثني عليها، مع آفة المعاصرة التي كم حالت دون مثل ذلك على مر العصور، إلا عند العلماء الربانيين من أمثال الإمام الكوثري ومن أمثلة ذلك استدراكه على السيد عبد الله الغماري دون التصريح باسمه

---

(١) ونص على ذلك العلامة البنوري في تقدمته للمقالات (ص ز).

(ص ١٤٨)، وثناؤه على الشيخ عبد الرحمن خليفة (ص٣٢٢) [١]. وثناؤه على الشيخ عمر عبد الوهاب الجندي (ص١٤٨).

١١- **ويجعل الإنصاف العلمي رائدًا له وقائدًا** ويظهر هذا في مواضع كثيرة من المقالات، فمن يعرف موقفه من ابن حزم وابن تيمية وابن القيم والنجم الطوفي وعبد القادر بدران: يعلم نفسه الزكية وإنصافه العالي عندما يثني على إجادة ابن حزم (ص١٦)، ويستشهد بنص طويل لابن تيمية (ص٦٩) [٢]. ويحيل على جياد بحوث ابن القيم (ص١٦٥) ، ومع شدته البالغة في غير ما مقالة [٣] على النجم الطوفي لرأيه الشاذ في المصلحة، يستوجه رأيًا له في تعليل احتواء التفاسير على الإسرائيليات (ص٣٤) ويحيل على بحث لعبد القادر بدران في وصف المصاحف الشامية (ص١٢)، رغم شدة نقده له في مقالة أخرى (ص٣٠) وعلى شدة حبه لإمامه أبي حنيفة ﷺ يرد قولاً له يراه مخالفًا للحجج الناهضة في المسألة (ص٢٠١)، فلا يحول دون رده للخطأ أن يكون من حبيب مُوَادٍّ، ولا يمنعه من الثناء على المصيب أن يكون مخالفًا جافيًا، فكان كما قال تلميذه العلامة محمد إسماعيل عبد رب النبي أشهد أنه كان يحب في الله ويبغض في الله [٤].

---

(١) **ومن علم بعض الوقائع بين هذين العالمين خليفة والغماري وبين الإمام، علم أن ثناءه عليهما دليل على نزاهة نادرة.**

(٢) علق على ذلك العلامة البنوري بقوله: **يدل على رحابة صدره وأن عداءه لابن تيمية إنما هو في شواذه ومعتقداته الخاصة. من تقدمته للمقالات (ص ط).**

(٣) انتقد الإمام النجم الطوفي **بشدة في مقالته (شرع الله في نظر المسلمين) (ص٩٥-٩٦)** وفي مقالة مستقلة بعنوان: **رأي النجم الطوفي في المصلحة (ص٢٦٣-٢٦٧).**

(٤) قاله العلامة المذكور في تقدمته **للمقالات (ص ت).**

١٢- **يراوح في أسلوبه بين اللين والشدة** بحسب ما يقتضيه المقام وحال المردود عليه، فيشتد على سفهاء المخالفين وجهالهم كأمثال حامد الفقي (ص٣٢٣)، وعبد الله القصيمي (ص٣٣٩) بينما يتلطف مع العلماء الصالحين عندما يختلف معهم في الرأي، قال العلامة البنوري: يتفاوت أسلوبه في الشدة واللين بمبلغ الخطورة في الكلام المردود [١].

١٣- **يعتني بالنشاطات والأعمال الإسلامية في وقته ويتناولها نقدًا وتقويمًا** أو ثناء وإشادة، فمن ذلك ثناؤه على مساعي السيدة قوت القلوب الدمرداشية في طبع الكتب النافعة (ص٥٥٣) وانتقاده غفلة الأزهر عن نشر كتب القراءات والتعليق عليها لقطع السبيل أمام خبثاء المستشرقين (ص١٧)، ومنه كلامه عن مظاهرات الشباب المتحمس وآفاتها (ص).

ولأجل هذه الخصائص وغيرها كان العدد الذي يكتب فيه الإمام الكوثري من مجلة **(الإسلام)** تتلقفه الأيدي وينفد من أول يوم، كما يقول شيخنا العلامة السيد عبد العزيز الغماري رحمه الله تعالى في كتابه **(السفينة)** (١/١٧٠).

ولأجل هذه الخصائص **أيضًا** كان يقول العلامة الشيخ محمد عبد الوهاب بحيري رَحِمَهُ اللهُ: من قرأ مقالات الإمام الكوثري علم أنه لم يأت مثله من أربعمائة من تركيا عام[٢]. ولأجلها أيضًا قال فيها العلامة النبوري في وصف المقالات: ترى فيها ثروة علمية يتدفق تيارها من كل ناحية من مناحي التحقيق والبحث روايتها

---

(١) قاله في تقدمته للمقالات (ص و) وقال بعده: وليت شعري إذا لم يكن هذا من قبيل الحب في الله والبغض في الله فماذا يكون؟

(٢) سمعت هذا النقل عن الشيخ بحيري غير مرة من تلميذه شيخنا الشيخ محمد أمين سراج متعه الله بالعافية.

ودرايتها، فقهها وحديثها، كلامها ومعقولها، أدبها وتاريخها، بكل دقة، وبكل نصفة، وبكل ديانة، وبكل أمانة، ثم كل ذلك بكل صراحة، لا يشوبه نفاق ولا مداهنة ولا مواربة، قيامًا لخدمة الحق بما يقتضيه الحق، ونصيحة للدين بما يستدعيه الدين [١].

رضي الله عن الإمام الكوثري، فقد وفق كل هذا التوفيق لأنه حرَّر قصده في وجهة قلمه، فهو القائل: (**السكوت عن إبطال الباطل شأن كل شيطان أخرس، وبيانُ الحق شأن كل من يرى ميثاق ربه، وليس من مكارم الأخلاق مجاراة المبطلين والسكوت عنهم** [٢].

---

(١) قاله في تقدمته للمقالات (ص د).

(٢) المقالات (ص١٤).

الفصل الخامس

دوائر الجدل وأعلام الخصوم في صراع المقالات

كان الإمام الكوثري عينًا ساهرة على أمر الدين الحنيف، كما هو حال العلماء المخلصين وكان يقوم بتبيين الحق كلما استدعى الأمر ذلك.

وبتتبع مقالات الإمام نجد أن كتاباته توجهت إلى نقد التيارات الآتية وتزييف ما خرج عن الجادة من دعوتها:

١-**حركة الإصلاح والتجديد:** ورافع منارها هو الشيخ محمد عبده في أوائل القرن العشرين، الذي توجه إلى نقد الأزهر التقليدي، ومناهجه العلمية وتبعه في ذلك تلامذته على توالي طبقاتهم، كالسيد محمد رشيد رضا، والشيخ علي سرور الزنكوني، ومحمد مصطفى المراغي شيخ الأزهر ، وتلميذه الشيخ محمود شلتوت، وجماعة من الأدباء الذين أصابتهم حمى دعوة الشيخ محمد عبده، كأحمد أمين صاحب مجلة (**الثقافة**) والزيات صاحب (**الرسالة**).

لقد لقيت هذه الدعوة بعض الآذان الصاغية في مصر آنذاك، وكتب لها الثبات زمنًا بسبب تثبيت الإنجليز لأركان محمد عبده وتمكينه من التنفذ بصفته مفتيًا لمصر، ورغم أن الرجل كان على قدر كبير من الذكاء وحسن الإدارة والحماسة القوية، إلا أنه في- أحسن أحواله- كان أداة أحسن استغلالها الإنجليز أيما استغلال، وقد بنى عبده فكره التجديدي على هدم القديم، مع بعد كبير عن وجود ضوابط وقواعد حقيقية تنضبط بها هذه الثورة الفكرية الناقدة، فأفضت أفكاره إلى إهدار القديم ولم تقدم في المقابل بديلاً حقيقيًا لما هدمته، وهذا واضح بجلاء، فليس بين أيدينا من تراث هذه المدرسة ما يمكن أن يسمى منهجًا بديلاً للمنهج المنتقد، ولقد

كان من سمات هذه المدرسة الجرأة على تغيير أحكام الفقه المستقرة دون تمييز بين الاجتهاد في النوازل وبين الإحداث المردود الذي تأباه قواعد الشريعة بحجة تغير الأحكام بتغير الأزمان دون أن يكون للأمر تأصيل يرتكز إلى مستندات شرعية حقيقية.

وممن أحسن الكشف عن وجوه الضرر في هذه الدعوة الإصلاحية العلامة الكبير الأستاذ محمود محمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ، في مقدمته البديعة على **(أسرار البلاغة)** لعبد القاهر الجرجاني، فلتُنْظَر.

لقد مضى زمن كان فيه محمد عبده (الأستاذ الإمام)! وأظهرت الوقائع حقائق لا تقبل الرد، وظهرت فراسة الإمام الكوثري ونظرته الصائبة في شأن هذا التيار الإصلاحي.

وعودًا إلى المقالات، فقد تعرض الإمام الكوثري في مقالة مستقلة إلى بعض أطوار محمد عبده الفكرية (ص٥٤٧-٥٤٩) وبتفصيل أكبر في مقالة أخرى (ص٣٧٢-٣٧٤) وانتقده في تضاعيف رده على محمود شلتوت (ص٩٩) وأشار هناك إلى ما آلت إليه آراء عبده من الاعتداد بها في القطر المصري [1].

ولم يقتصر نقد الإمام لمحمد عبده، بل كشف النقاب عن أقوال محمد مصطفى المراغي واعتقاداته البعيدة الغور في الشطط (ص٢١٧١-٢٧٩) وكان بالمرصاد لأحمد أمين في عدة مناسبات (ص١٣٥-٣٦٣) ولصاحب الرسالة أيضا (ص٩٧-٣٥٢)[2].

---

(1) غير أن الإمام وسع القول في هذا الموضوع خارج المقالات بما يوقف الباحث على جلية الأمر، وذلك في كتابه (نظرة عابرة) وألمع إليه أيضًا في كتابه (من عبر التاريخ).

(2) وتُنْظَر المقالات (ص٩٢-٩٣).

الفصل السادس

التعريف بالمقالات المجموعة وقصة جمعها

مما لا شك فيه أن فكرة جمع المقالات كانت مطروحة في حياة الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ وقد أشار إلى ذلك العلامة البنوري بقوله: كنت أتمنى منذ زمن غير قصير في حياة الشيخ الكوثري جمع مقالاته ومقدماته في صعيد واحد، حرصًا على إبراز هذه النفائس القيمة من معادنها البعيدة، حتى يستفيد منها كل مشتاق يقدر هذه الجواهر الغالية بين حنايا ضلوعه، حتى عرضت اقتراحي على حضرة الشيخ نفسه، ووجهت المجلس العلمي بالهند إلى القيام بطبعها، ولكن هذه السعادة كانت محتومة لصديقنا الفاضل الغيور على الدين الشيخ رضوان محمد رضوان، فقام بطبع تلك المقالات البديعة بترتيب جيد في غاية الحسن، فجزاه الله عن العلم والدين خيرًا [١].

هذا النص يفيد أن القائم على مشروع طبع المقالات هو الأستاذ رضوان محمد رضوان رَحِمَهُ اللَّهُ وهو أحد تلامذة الإمام.

لكن المصادر الأخرى تفيد بأن الطبع قد تم على يد الأستاذ حسام الدين القدسي، وأن جامع المقالات هو الأستاذ عبد الله بن عثمان الحمصي، وكلاهما من تلامذة الإمام فقد نشرت مجلة المسلم لسان حال **العشيرة المحمدية** بمصر، الخبر الآتي سنة (١٣٧٣هـ ، ١٩٥٤) العدد الأول من السنة الرابعة.

---

(١) من تقدمته للمقالات (ص ل).

مقالات الشيخ الكوثري:

زارنا الأخ المفضال الشيخ عبد الله عثمان في رفقة الأخ الأمثل حسام الدين القدسي، وأهدانا هذا السفر الجليل الذي عكف على جمعه مما كتبه علامة العصر الإمام الرباني المرحوم الشيخ محمد زاهد الكوثري، في مختلف مطالب العلم والحياة، فجاء موسوعة فريدة لا يستغنى عنها طالب علم ولا عالم، وقد قدم للكتاب جماعة من أئمة العلم في الشرق الإسلامي، نسأل الله أن يتولى جامعه وناشره بحسن الثواب.

فيستفاد مما تقدم أن المقالات برزت بجهود أولئك النفر الثلاثة، والذي يبدو لي أن الشيخ رضوان هو الذي أطلق الفكرة وتحمس لها، بل أظن أن تمويلها كان إليه، وقام على الجمع عبد الله عثمان وأعانه في ذلك وأتم مراحل الإخراج والطبع القدسي باعتبار اختصاص الأخير في الطبع والنشر، ومما يؤكد أن القدسي كانت له يد قوية في إخراج المقالات ما أخبرني به شيخنا العالم الجليل الشيخ محمد أمين سراج متعه الله بالعافية، أن الأستاذ حسام الدين القدسي طلب إليه أن يذهب إلى الإمام الكوثري ويسأله، أي مقالة تكون أولاً في صدر المقالات، فكان جواب الإمام: مقالة مصاحف الأمصار، وكذا كان، وأخبرني أستاذنا البحاثة الشيخ أحمد مختار رمزي- مد الله عمره في خير وعافية- أنه رأى الأستاذ حسام الدين القدسي ممسكا بتجارب المقالات يصححها، وكان يتصرف في بعض المواضع في عبارة الكوثري.

تبين وهم شائع:

شاع على الألسنة أن الأستاذ أحمد خيري رحمه الله هو الذي جمع المقالات، وهذا غير صحيح ، فليس للأستاذ خيري أي يد في جمع المقالات، وقد كتب هو ذلك صريحًا عند حديثه عن مقالات الإمام، حيث قال: وقد حرص بعض فضلاء تلاميذه على جمع مقالاته ونشرها في مجلد مستقل رأوا أن تكون هذه.

٢-**الحركات الباطنية كالقاديانية والإسماعيلية والبهائية والرافضة وغيرها،** وقد كتب الإمام مقالة خاصة يكشف فيها عن مروق غلام أحمد القادياني من الملة (ص٣٥٧) وتحدث بكلام جامع عن الرافضة (ص١٢٣ -١٢٨).

٣- **العلمانية ودعاة فصل الدين عن الدولة**: أفصح الإمام بكل وضوح عن موقفه من هذه الدعوة في مقالته: حكم محاولة فصل الدين عن الدولة (ص٣٦٨-٣٧١) مذيلاً إمضاءه آخر هذه المقالة بذكر منصبه السابق في الدولة العثمانية، إشارة منه إلى صواب ما كان عليه سالف العهد قبل زوال الخلافة الإسلامية.

٤- **الدعوة الوهابية**: نشطت دولة آل سعود في عهدها الثاني على يد الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود في بث دعاتها في الأقطار، وكان لهذه الدعوة على اختلاف مناحي الانحراف في آرائها مِنْ لا مذهبية في الفقه، وتشبيه في العقائد، واشتداد في التكفير والتبديع، كان لها شغب كثير، خصوصًا في أرض الكنانة، وقد ترافق نشاطها مع الضعف الساري في الأزهر ورجاله، ولقد كان الإمام غصة في حلوق القوم، مُرَّ الطعم، ولعل مقالاته في الرد على دعاتهم كحامد الفقي وعبد الله القصيمي، هي أشد ما كتب لهجة وأعنفها تقريعًا كما سبقت الإشارة لبعض ذلك، وقد جهد حامد الفقي في الاحتماء من ردود الإمام، لكن دأب الإمام على الرد العلمي القوي لم يدع له الفسحة خالية.

وقد تظاهر الوهابيون على الإمام، ورأوا فيه عدوا لدودًا، فحركوا عليه حامد الفقي في مجلته **(الهدي النبوي)** ومحمد بهجة البيطار من دمشق، وعبد الرزاق حمزة المصري، المقيم في الحجاز، وحملوا الشيخ عبد الرحمن المعلمي على كتابة رد ضموا إليه ضمائم ليست من كلامه، وتناوله رشيد رضا في **(مناره)** في حملته الشعواء على الشيخ يوسف الدجوي، في سرد يطول لمجريات الأحداث آنذاك ليس هذا البحث محل بسطها، لكن خلاصة القول أن صراع الإمام مع الوهابيين كان من أشد دوائر الجدل في المقالات.

أما الأخطر من ذلك كله فسقوط فقرات كاملة هامة من مواضعها في المقالات المطبوعة وأسوق هنا مثالاً واحدًا، وهو سقط في مقاله (مأثرة عظيمة للسيدة قوت القلوب الدمرداشية) حيث سقطت من المطبوع (ص٥٥٣-٥٥٤)، العبارة الآتية المميزة بين معقوفتين.

هذا الكتاب الممتع حقًا في بابه لم يزل راقدًا في دارالكتب المصرية لا يعنى بطبعه أحد منذ أتى به العلامة الأستاذ الجليل السيد محمد الببلاوي نقيب السادة الأشراف مد الله سبحانه في عمره، من الآستانة بينما أتى به من الكتب المتخيرة من هناك. ثم رأيتُ في الصحف.

ومن الغريب أيضًا أن عددًا من الألقاب قد أسقطت من جوار أسماء أصحابها، فأسقط من مقالة (كليمة حول المحاريب) ما هو موضح بين معقوفتين: "وقد أجاد **(فضيلة)** الأستاذ **(الناقد)** السيد عبد الله بن الصديق الغماري....".

ومثله قوله (ص٥٥٣) كنت قبل مدة عند صديقنا الأستاذ **[الكبير]** الشيخ محمد عبد الرسول بدار الكتب المصرية....".

وأعتقد أنه بعد أن تكون سائر الأصول بين يدي وتتم مقابلتها سنصل إلى تقييم أدق لطبعة المقالات الأولى تلك.

"الترجمة في صدره، والله المستعان" [١] فهذا نص صريح على أن خيري لم يكن له يد في جمع المقالات وهو نفسه قال عند ذكره الحمصي والقدسي في فصل تلامذة الإمام (ص ٧١-٧٢).

السيد حسام الدين القدسي، اهتم بعد موت الأستاذ للقيام بجمع مقالاته والمشاركة في نشرها. وكان يتصرف في بعض العبارات.

على أن الأستاذ أحمد خيري كان اشترى عددًا من نسخ المقالات لإهدائها [٢] وكان على سعة من المال، فكان ذلك منه بمثابة الدعم لمشروع طباعة المقالات، فكان الأستاذ أحمد خيري هو الجامع الأول للمقالات.

منشأ الوهم:

سبب الوهم الذي ذهب إليه كثيرون أن خيري هو جامع المقالات هو أن نسخ كتاب الإمام الكوثري الذي ألفه خيري في سيرة الإمام قد جلدت في صدر المقالات ليباعا معًا، وهذا واضح في نص خيري أعلاه، وقد رأيتُ بنفسي نسخة قديمة من المقالات، وفي صدرها كتاب خيري، وكل منهما مطبوع على ورق مختلف فكان كل من يقتني المقالات يرى كتاب خيري كالمقدمة للمقالات ، فيغلب على ظنه أنه هو الجامع لها وليس الأمر كذلك.

---

(١) الإمام الكوثري تأليف تلميذه الأستاذ البحاثة أحمد خيري (ص٤٩).

(٢) وفي رسالة كتبها الأستاذ خيري إلى شيخنا الشيخ محمد أمين سراج، طلب من حسام الدين القدسي أن يدفع نسخة من المقالات لشيخنا محمد أمين ويقيد ثمنها على ذمة خيري، وفي حوزتي نسخة من هذا الخطاب.

ترتيب المقالات: جرى تلامذة المؤلف المذكورون في ترتيب المقالات على طريقة موفقة، فقد جعلوا مقالات علوم القرآن أولاً، ثم أتبعوها بمقالاته في علوم الحديث، ثم في أصول التشريع الإسلامي، فالفقه، فالعقائد والفرق، فالمناسبات الدينية، تليها التراجم والمقالات التاريخية، وأخيرًا المقالات الاجتماعية. وهذا الترتيب المذكور على درجة عالية من الصواب والتوفيق، فلعل جامعي المقالات أفادوا من الإمام في ترتيبهم لها، ويشير إلى مثل ذلك ما تقدم نقله عن سؤال القدسي للإمام عن أول مقالة ماذا تكون، والله أعلم بحقيقة الحال.

دقة نص المقالات:

إن السبيل الوحيد لمعرفة مدى مستوى الدقة الذي لقيته المقالات عند طبعها هو مقارنتها بأصولها في المجلات التي نشرت فيها، وقد وفقت بحمد الله تعالى إلى تصوير قسم كبير من أصول المقالات، وقابلت عددًا من هذه الأصول على المقالات المطبوعة، وهنا كانت المفاجأة، حيث اكتشفت بالمقابلة، على الأصول سقوط فقرات كاملة في عدة مواضع من المقالات المطبوعة، بالإضافة لكلمات تم تغييرها وتحويرها.

ففي عدة مواضع وردت فيها كلمة (المغفور له) أو (المرحوم) وجدتها غيرت إلى غفر الله له، أو رحمه الله تعالى. كما أن ذكر الملك فاروق والثناء عليه قد أسقط في موضعين. وعدلت افتتاحيات المقالات من خطاب إلى قراء **مجلة الإسلام** مثلا إلى خطاب لعموم القراء، وربما كان لهذا ما يبرره من جعل المقالات ذات خطاب عام، لكن الأمانة تقتضي أداء النص كما هو، وليس لدينا ما يثبت أو يدل على أن مثل تلك التحويرات كانت بموافقة الإمام، وأظن أن هذا التصرف من حسام القدسي.

الفصل السابع

الكشف عن المقالات التي لم تجمع من قبل

قررت من بضع سنين مضت جمع مقالات العلامة السيد عبد الله بن الصديق الغماري، وشرعت في ذلك، وكان يعاونني في ذلك أحد الأصدقاء، وأوكلتُ إليه مهمة تصوير المقالات الغمارية التي بدار الكتب المصرية، فكان أن صاحبي تبرع من نفسه بتتبع مقالات الإمام الكوثري أيضًا فأسفر التتبع عن ظهور مقالات لم نجد لها ذكرًا في المقالات المطبوعة، فكان ذلك نقطة البدء في البحث عن مقالات لم تنشر للإمام.

وقد تفضل صاحبي (١). فوضع بين يدي ما وصل إليه من تلك المقالات المستدركة، وتابعتُ أنا البحث عن المزيد، فظفرت بمقالتين أخريين وأرجو أن أوفق لمسح تام لمجلات تلك الحقبة، كي نصل إلى جزم حقيقي بالمجموع الكامل لمقالات الإمام.

---

(١) وهو الأستاذ المقرئ الباحث حمد الله حافظ الصفتي أدام الله عافيته وتوفيقه.

والمقالات التي وصلنا إليها ولا ذكر لها في المقالات المطبوعة، هي الاتية مرتبة في جدول مع بيان تواريخ نشرها واسم المجلة التي نشرت فيها:

عنوان المقالة	المجلة التي نشرتها	تاريخ نشرها في المجلة
كشف الظنون يعاد طبعه مع ذيوله النادرة	مجلة الإسلام	الجمعة ٢٩ أغسطس ١٩٤١ ، ٦ شعبان ١٣٦٠هـ العدد ٣١، السنة ١٠
كتاب إقامة البرهان على نزول عيسى في آخر الزمان	مجلة الإسلام	الجمعة ١١ سبتمبر ١٩٤٢ ، ٣٠ شعبان ١٣٦١ هـ العدد ٣٤، السنة ١١
تمهيدات مهلهلة ونظرات خائطة (١)	هدي الإسلام	٣ يولية ١٩٤٣، العدد ٣٤ السنة التاسعة
تمهيدات مهلهلة ونظرات خاطئة (٢)	هدي الإسلام	١٠ يوليه ١٩٤٣، العدد ٣٥ السنة التاسعة.
التناقض وعدم توخي الدقة في النقل يلازمان المفارق للجماعة	هدي الإسلام	١٧ يولية١٩٤٣، العدد

عنوان المقالة	المجلة التي نشرتها	تاريخ نشرها في المجلة
		٣٦ السنة التاسعة
عثمان بن عفان	مجلة الإسلام	الجمعة ١٦ مايو ١٩٤٧ ٢٥ جمادى الأخرة ١٣٦٦ هـ العدد ٢٥، السنة ١٦
وفاة العلامة الشيخ مصطفى الحمامي	مجلة الإسلام	الجمعة ٦ مايو ١٩٤٩ ، ٨ رجب ١٣٦٨هـ العدد ٢٧ السنة ١٨
كتاب الآثار للإمام أبي يوسف القاضي	مجلة الإسلام	الجمعة ٢٦ مارس ١٩٣٧ ١٣ محرم ١٣٥٦هـ العدد ٢ السنة ٦.
كلمة في تقييد الطلاق وتعدد الزوجات	مجلة النذير	سنة ١٩٤٣م.

ومن الملاحظ هنا أن مقالتي **(كتاب إقامة البرهان)**، و**(عثمان بن عفان)** قد نشرتا في كتاب **(مقدمات الإمام الكوثري)** مع أنهما لم يكونا مقدمات لكتب بل مقالتين في مجلة الإسلام، أما بقية المقالات فهي مادة جديدة لم يسبق نشرها، وهذا ما أنا عازم عليه- بإذن الله- أن أنشر هذه المقالات في مستدرك خاص، مع دراسة موجزة حولها، يسر الله ذلك بمنه وكرمه آمين.

الخاتمة

لقد توصلت من خلال إعدادي لهذا البحث إلى النتائج الآتية:

١-كان الإمام الكوثري عالم أمة، وظف علمه الواسع وخبرة حياته في النصح للمسلمين في مشكلاتهم الدينية العامة والخاصة، ولم يكن ضيق العطن، ورغم دخوله في دوائر من الجدل مع أنماط مختلفة من ألأشخاص والتيارات إلا أن ذلك لم يلفته عن واجب النصح لأمته الإسلامية الكبرى، فتناولت مقالاته شئون الحكم، وبعض جوانب السياسة، والأدواء الاجتماعية، فضلاً عن غرضها الأساسي وهو معالجة البحوث الشرعية.

٢- تظهر المقالات بشكل واضح تصدي الإمام لنقد التيارات الفكرية، التي لم تكن على الجادة، كالدعوة الإصلاحية والعلمانية، والقاديانية، وغلاة الرافضة، واللامذهبية بصنوفها، والمجسمة، فكان حارسًا أمينًا لعقائد المسلمين وشريعتهم من كيد الكائدين.

٣- كان الإمام معايشًا لأحوال المسلمين ومناسباتهم المختلفة، فكتب مقالات في مناسبات إسلامية مختلفة، كالمولد النبوي الشريف، وذكرى الهجرة النبوية، والإسراء والمعراج، وغيرها.

٤- مقالات الإمام نموذج عالٍ للكتابة العلمية الجامعة، شمولاً وتدليلا، وتعليلا، وأسلوبًا، كما أنها تناولت مختلف الموضوعات الدينية، علمية وفكرية.

٥- مقالات الإمام تحتاج إلى خدمة علمية معمقة، بكشف ملابساتها، والتعريف بشخوصها، وتحتاج إلى تحقيق علمي جديد بمقابلتها، على أصولها في الصحف والمجلات، لاستدراك الأسقاط، ورد التصرفات إلى أصلها، مع ضم المقالات المستدركة، ثم وضع فهارس كاشفة تيسر للباحثين الاستفادة الأكبر من كنوز هذه المقالات. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

